منشورات ضفاف
DIFAF PUBLISHING





منشورات الاختلاف
Editions El-Ikhtilef

أصول البحث العلمي في العلوم السياسية

أ. د. طه حميد حسن العنبكي
أ. م. نرجس حسين زاير العقابي

دراسة



اصول البحث العلمي
في العلوم السياسية

طبع في لبنان

أصول البحث العلمي في العلوم السياسية

أ. د. طه حميد حسن العنبكي

أ. م. نرجس حسين زاير



منشورات الاختلاف
Editions El-Ikhtilef

منشورات ضفاف
DIFAF PUBLISHING



الطبعة الأولى: 1436 هـ - 2015 م

ردمك 978-614-02-1325-8





omapublishing@hotmail.com

omapublishing@gmail.com

هاتف: 0096478004500656

العراق- بغداد شارع المتنبي، الناصرية - شارع الحبوبي



4، زنقة المامونية - الرباط - مقابل وزارة العدل

هاتف: 537723276 212+ - فاكس: 537200055 212+

البريد الإلكتروني: darelamane@menara.ma

منشورات الاختلاف
Editions El-Ikhtilef

149 شارع حسيبة بن بوعلي

الجزائر العاصمة - الجزائر

هاتف/فاكس: 21676179 213+

e-mail: editions.elikhtilef@gmail.com

منشورات ضفاف
DIFAF PUBLISHING

هاتف بيروت: 9613223227+

editions.difaf@gmail.com

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿... يَرْفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ وَٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ دَرَجَٰتٍ ...﴾

القرآن الكريم – سورة المجادلة: الآية 11

قالَ رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): (تَعَلَّمُوا الْعِلْمَ، فَإِنَّ تَعَلُّمَهُ لِلَّهِ خَشْيَةٌ، وَطَلَبَهُ عِبَادَةٌ، وَمُذَاكَرَتَهُ تَسْبِيحٌ، وَالْبَحْثَ عَنْهُ جِهَادٌ، وَتَعْلِيمَهُ لِمَنْ لا يَعْلَمُهُ صَدَقَةٌ، وَبَذْلَهُ لأَهْلِهِ قُرْبَةٌ، لأَنَّهُ مَعَالِمُ الْحَلالِ وَالْحَرَامِ، وَمَنَارُ سَبِيلِ الْجَنَّةِ، وَالأُنْسُ فِي الْوَحْدَةِ، وَالْمُحَدِّثُ فِي الْخَلْوَةِ، وَالصَّاحِبُ فِي الْعُزْلَةِ، وَالدَّلِيلُ عَلَى السَّرَّاءِ وَالضَّرَّاءِ، وَالسِّلاحُ عَلَى الأَعْدَاءِ، وَالزَّيْنُ عِنْدَ الأَخِلَّاءِ، وَالْقَرِيبُ عِنْدَ الْغُرَبَاءِ، يَرْفَعُ اللَّهُ بِهِ أَقْوَامًا فَيَجْعَلُهُمْ فِي الْخَيْرِ قَادَةً، وَهُدَاةً يُهْتَدَى بِهِمْ، وَأَئِمَّةً فِي الْخَيْرِ تُقْتَصُّ آثَارُهُمْ، وَتُرْمَقُ أَعْمَالُهُمْ، وَيُقْتَدَى بِفِعَالِهِمْ، وَيُنْتَهَى إِلَى رَأْيِهِمْ، تَرْغَبُ الْمَلائِكَةُ فِي خِلَّتِهِمْ، وَبِأَجْنِحَتِهَا تَمْسَحُهُمْ، وَفِي صَلاتِهَا تَسْتَغْفِرُ لَهُمْ،.....)

الإهداء

إلى أساتذة وطلبة

كليات العلوم السياسية

في عراقنا الحبيب...

المؤلفان

تنويه

كتب أ. د. طه حميد حسن العنبكي الفصول الـــثلاث الأولى من الكتاب في حين كتبت أ. م. نرجس حسين زاير الفصل الأخير وذلك بحكم الاختصاص....

المحتويات

المقدمة

لا جرم أن أصول البحث العلمي التي ينبغي مراعاتها في العلوم السياسية - وسائر العلوم الاجتماعية - تستدعي من المهتمين والمتخصصين والباحثين في الظواهر والقضايا والمشكلات السياسية إتباع جملة من الخطوات والأدوات والقواعد والمناهج المنظمة والمترابطة بغية الوصول إلى النتائج والأهداف المرجوة.

ولكن المشكلة الأساسية التي باتت اليوم تعترض سبيل الكثير من الباحثين الناشئين وفي مقدمتهم طلبة الدراسات العليا في دراساتهم، الذين من المفترض أن يتم التركيز على إعدادهم كباحثين قبل كل شيء ولاسيما انّ السبيل الأساس لمنحهم درجة الماجستير أو الدكتوراه هو تقديمهم لرسالة أو أطروحة هي بمثابة دراسة علمية بحثية، تلك المشكلة هي عدم إتقانهم لأصول البحث العلمي وبلا أدنى شك تعود جذور تلك المشكلة إلى وجود قصور بعملية إعدادهم وتدريبهم على كتابة البحوث والدراسات السياسية.

فعلى وفق ما هو مقرر في كليات العلوم السياسية يتلقى الطالب مادة البحث العلمي في المرحلة الرابعة وعلى مدى ساعة دراسية واحدة في الأسبوع وخلال فصل دراسي واحد، ومن ثم لا تتعدى الساعات المخصصة لهذه المادة (10-15) ساعة، وعليه فهي لا تستوفي القدر اللازم لمهمة تعليم الطلبة كيفية كتابة البحوث العلمية، ولاسيما إذا أوكلت مهمة تدريس تلك المادة لغير المتخصصين ويكون هذا الدرس مجرد إكمال نصاب، وبالمحصلة فإنّ مخرجات تلك العملية تتجسد في المستويات المتدنية لبحوث التخرج التي يقدمها طلبة المرحلة الرابعة، والتي تفتقر لأبجديات البحث العلمي، انطلاقاً من النظرة الشائعة عن تلك البحوث بأنّها مجرد إسقاط فرض، وهي لا تدخل ضمن المعدل، والنجاح فيها مضمون من دون أي

جهد، ومن ثم أمسى معظم الطلبة يعتمدون على مكاتب خاصة تزودهم ببحوث تم إعدادها مسبقاً، والأدهى والأمَرّ تجري عملية مناقشة معظم تلك البحوث بصيغة روتينية ومع ذلك تحظى بتقديرات فلكية.

وتستمر تلك المشكلة في مرحلة الماجستير، إذ يتم التركيز على تزويد طلبة تلك المرحلة بمواد ومفردات دراسية ذات طابع نظري وبشكل مفصل، وقلما نجد اهتماماً بمدى إتقان هؤلاء الطلبة لأصول البحث العلمي في البحوث التي يقدمونها في نهاية كل فصل دراسي، وبالمحصلة يتم الوقوع في المحظور عند شروع هؤلاء الطلبة بكتابة الرسالة، وبالمحصلة ظهرت رسائل ماجستير وأطروحات دكتوراه بائسة والغريب انّ بعضها حصل على تقديرات عالية بحكم العلاقات والمجاملات التي لا تمت إلى المعايير الأكاديمية بصلة.

ولتلافي تلك المشكلة وجدنا من المناسب إعداد هذا الكتاب ليتضمن محاور عدة تتركز حول أصول البحث العلمي، لنضعه في خدمة طلبتنا على وجه الخصوص، وفي خدمة الباحثين والدارسين للظواهر والقضايا والمشكلات السياسية على وجه العموم، وتنقسم تلك المحاور على الفصول الآتية:

الفصل الأول: ماهية المنهجية العلمية....

الفصل الثاني: أصول الاقتباس وقواعد التوثيق....

الفصل الثالث: مناهج البحث في العلوم السياسية....

الفصل الرابع: لغة البحث العلمي...........

الفصل الأول

ماهية المنهجية العلمية

لامرية في انّ الكثير من الباحثين مازالوا يجهلون معـــنى المنهجيـــة وكيفيـــة توظيفها في بحوثهم ودراساتهم، على ذلك سنتعرض في هذا الفصل إلى التعريـــف بماهية المنهجية العلمية وعن طريق تقسيم هذا الفصل على مباحث ثلاث، وعلـــى الوجه الآتي:

المبحث الأول: تعريف المنهجية العلمية وخطوات البحث العلمي....

المبحث الثاني: الوصف والتحليل والاستشراف......

المبحث الثالث: أدوات البحث العلمي....

تعريف المنهجية العلمية
وخطوات البحث العلمي:

نتناول في هذا المبحث كل من تعريف المنهجية وخطوات البحث العلمي في المطلبين الآتيين:

المطلب الأول: تعريف المنهجية العلمية:

تعرف المنهجية العلمية على أنها: (مجموعة الإجراءات التي يتبعها الفكر البشري لاكتشاف واقعة علمية وإثباتها)[1].

وبتعبير أدق فإنّ المنهجية العلمية هي عملية تطبيق مجموعة من القواعد والخطوات المنظمة لدراسة مشكلة أو ظاهرة ما وصولاً إلى حلول أو نتائج أو حقائق معينة.

ومع انّ المنهجية العلمية تتطلب على وجه الجملة إتباع خطوات وأنشطة منتظمة ولها سمات محددة، إلا انّ تعدد وتشعب ميادين المعرفة والعلوم وتنوع الاختصاصات تتطلب اتباع مناهج مختلفة، فما يصلح من مناهج معينة لتخصص أو تخصصات معينة قد لا يصلح لتخصصات أخرى، فضلاً عما طرأ من اكتشاف لمناهج جديدة مع تطور العلوم والمعارف، لذا فقد تشعبت وتداخلت وتعددت المناهج على وفق تعدد واختلاف معايير التصنيف من حيث اختلاف الوسائل

(1) ماثيو جيدير: منهجية البحث، ترجمة: ملكة أبيض، سوريا، منشورات وزارة الثقافة، 2004، ص 7.

والأساليب المستعملة من قبل الباحث، أو من حيث الوظيفة أو الهدف النهائي أو المجال الذي نجري فيه الدراسة وما إلى ذلك[1].

لذا فالبحث العلمي هو استعمال منهج معين أو أكثر وإتباع خطوات وقواعد معينة لإجراء عملية فحص أو تقص دقيقة تهدف إلى اكتشاف معلومات أو علاقات جديدة، كما أنه نمو للمعرفة والتحقق منها، وهو وسيلة للدراسة يمكن عن طريقها الوصول إلى وضع حلول لمشكلة بعينها[2].

وبالمحصلة يمكن القول إنّ المنهجية العلمية في الدراسات السياسية هي الطريقة أو الأسلوب الذي يلتزم به الباحث منذ لحظة شروعه في دراسة قضية أو ظاهرة أو مشكلة سياسية معينة، من خلال التزامه بجملة من المبادئ والمعايير التي تعد جزءاً من مواصفات الباحث الناجح[3]، ومن ثم إتباعه لجملة من الخطوات والقواعد

(1) للمزيد ينظر: د. كامل القيم: مناهج وأساليب كتابة البحث العلمي في الدراسات الإنسانية، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، بيروت، توزيع بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، 2012، ص 87 وما بعدها.

(2) د. إبراهيم البيومي غانم: مناهج البحث وأصول التحليل في العلوم الاجتماعية، القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، ط1، 2008، ص 12، وللمزيد ينظر: د. مروان عبد المجيد إبراهيم: أسس البحث العلمي في كتابة الرسائل الجامعية، مؤسسة الوراق، 2000، ص 15 وما بعدها.

(3) من تلك المبادئ: **الأمانة العلمية** المتمثلة في نسبة الأفكار والنصوص إلى أصحابها - مهما تضاءلت- **والصبر** على متاعب البحث ومشكلاته والتأني، وتأسيس أحكام وتقديرات **موضوعية** لا تشوبها النوازع العاطفية ولا تخدشها الأطر المرجعية، **والإخلاص** للبحث هو رُوح العمل العلمي وسر الإبداع والرغبة في البحث بشكل عام، والموضوع الذي وقع عليه الاختيار بشكل خاص، وعلى الباحث أن يسند آرائه **بأدلة وحجج ومعطيات علمية**، مع عدم التسليم بكل الآراء ولا يجوز اعتماد المصادر غير الموثوقة، وعلى الباحث أن يكون **متواضعاً** ويمتلك **القدرة على التصور والتحليل واستشراف المستقبل** وللمزيد ينظر كل من: عبد الوهاب بن إبراهيم أبو سليمان: كتابة البحث العلمي: صياغة جديدة، جدة، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط6، 1996م، ص 38، وكذلك: د. مروان عبد المجيد إبراهيم: مصدر سابق، ص 90، وكذلك: د. فاطمة عوض صابر ود. ميرفت علي خفاجة: أسس ومبادئ البحث العلمي، القاهرة، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، ط1، 2002، ص 28-29، وكذلك: د. أحمد عبد المنعم حسين: أصول البحث العلمي، الجزء الأول، القاهرة، المكتبة الأكاديمية، ط1، 1996، ص 36-37، وكذلك: دليل كتابة البحث القانوني: كلية

والأدوات والمناهج، وذلك بغية التوصل إلى نتائج معينة أو إثبات حقائق جديدة.

وعلى ذلك ينبغي التمييز بين المنهجية العلمية التي حددنا ماهيتها عن طريق ما تقدم وهي بذلك تتسم بالشمولية، وبين المنهج العلمي الذي قد يعد بمثابة إطار للوصف أو التحليل أو الاستشراف، وهو جزء من المنهجية، وهو مجموعة من الأسس والقواعد التي يعتمدها الباحث لإجراء المقاربة بين الأسس النظرية والواقع العلمي، والراجح أن يسترشد الباحث بأكثر من منهج وذلك على وفق ما يتطلبه موضوع البحث أو الدراسة وهذا ما يمكن تسميته بالمنهجية المركبة، فعلى سبيل المثال تتطلب دراسة نظام سياسي معين الاسترشاد بالمنهج المؤسسي - القانوني وهو منهج ذو طبيعة وصفية لبيان شكل النظام السياسي وماهية مؤسساته الدستورية، ومن ثم توظيف قواعد منهج تحليل النظم لدراسة المتغيرات التي تعد من قبيل المدخلات والمخرجات وتفاعلاتها مع البيئة المحيطة ونتائجها وآثارها في المدخلات مرة أخرى على وفق آلية التغذية العكسية، ويفضل عدم الإكثار من المناهج والأفضل الاكتفاء بمنهجين فقط.

المطلب الثاني: خطوات البحث العلمي:

هنالك جملة من الخطوات التي لابد للباحث من إتباعها للوصول إلى الأهداف المرجوة من وراء البحث أو الدراسة لأية ظاهرة أو قضية أو مشكلة سياسية، وسنتعرض لأهم تلك الخطوات من خلال الفروع الآتية:

الفرع الأول: اختيار موضوع البحث:

تعد عملية ملاحظة وإدراك مشكلة أو حدث أو قضية أو تطور دستوري أو سياسي يستحق الاهتمام والدراسة العلمية نقطة الشروع لدى أي باخث، ما يعني

الحقوق، جامعة فيلاديفيا، 2004-2005، ص 10 وما بعدها، وكذلك: جان بيار فرانيير: كيف تنجح في كتابة بحثك، ترجمة: هيثم اللمع، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط2، 1994، ص 28، وكذلك: د. محمد عبيدات وآخرون: منهجية البحث العلمي: القواعد والمراحل والتطبيقات، عمان، دار وائل للنشر، 1999، ص 8 وما بعدها.

وجود جملة من البواعث والأسباب التي تدفع الباحث لاختيار موضوع البحث، ومن ذلك أن يتحقق عنصر الرغبة الشخصية والطموح لدى الباحث، وأن يتوخَ الفائدة العلمية في مجال التخصص، وكذا الفائدة للمجتمع وللنخبة السياسية- وبالتحديد صانعوا القرارات التي تصب في تطور المجتمع والدولة- مع ضرورة أن يرتبط الموضوع بقضايا ومشاكل معاصرة ويتصف بالأصالة[1]، أي انّه غير مطروق، وفي حال وجود دراسات سابقة حول الموضوع يتم استعراض محاورها الأساسية وذكر أهم نتائجها، ليتسنى للباحث بيان ما يمكن إضافته من أفكار وتصورات ونتائج غير مسبوقة، وكل ذلك يستدعي من الباحث جمع المعلومات والمصادر الكافية التي توفر له الإمكانية لإنجاز الأهداف المرجوة[2].

وبعد ذلك ينتقل الباحث إلى مهمة صياغة عنوان البحث أو الدراسة، ويمكن أن يكون العنوان ذا شقين أحدهما رئيسي والآخر فرعي، والأخير قد يكون بمثابة تحديد لنطاق البحث الموضوعي والزمني كأن يكون مثلاً:

مجلس النواب العراقي **دراسة بنيوية- وظيفية للمدة من 2006-2014**

(1) للمزيد ينظر كل من: عبد الوهاب بن إبراهيم أبو سليمان: مصدر سابق، ص، وكذلك: د. مروان عبد المجيد إبراهيم: مصدر سابق، ص 85 وما بعدها، وكذلك: د. احمد حافظ وآخرون: دليل الباحث، الرياض، دار المريخ، 1988، ص 32-33، وكذلك: دليل كتابة البحث القانوني: مصدر سابق، ص 12-13، وكذلك: جان بيار فرانيير: مصدر سابق، ص 15 وما بعدها، وكذلك:

- Taylor & Francis Inc;Researching Education from the Inside: Investigations from Within, pat sikes & Anthony potts, New York, 2008, p. 111 & after it.

(2) تعد معرفة كيفية الحصول على المعلومات وهو ما يسمى بمهمة التنقيب البيبليوغرافي أي البحث عن المصادر الخاصة بموضوع البحث أو الدراسة من أهم وأصعب المهام وهي تتوقف على نوع الموضوع ونطاقه الزمني والموضوعي والإمكانات المتاحة، وللمزيد ينظر: جان بيار فرانيير: مصدر سابق، ص 65 ومابعدها.

وعلى ذلك يكتب العنوان الرئيس بحجم خط أكبر من العنوان الفرعي، ومن ثم ينبغي أن يتسم العنوان بسمات معينة منها:

أولاً– الأصالة: أي أن يكون موضوع البحث غير مطروق سابقاً، ويثير القراء والمتخصصين، وعلى الباحث أن يتحقق من هذا الأمر من خلال الإطلاع على كل ما كتب من أبحاث ودراسات قريبة من موضوع البحث، وان وجد شيء من هذا القبيل يتم الشروع بدراستها بإمعان بغية تحليل مضامينها وتحديد نتائجها باعتبارها دراسات سابقة، وفي حال كان للباحث رؤية وتصور مغاير لما تضمنته الأخيرة أو انّه شَخص أوجه الخلل والقصور فيها وكان بإمكانه تلافي ذلك ومن ثم التوصل إلى نتائج علمية متميزة حينذاك يمكنه الشروع بالبحث الذي وقع عليه اختياره.

ثانياً– أن يكون متطابقاً مع مضمون البحث: على الباحث أن يراعي تطابق عنوان بحثه مع كل ما يتضمنه من هيكلية وعناوين فرعية وفقرات ومعلومات وأفكار من الألف إلى الياء.

ثالثاً– أن يكون دقيقاً وواضحاً ومختصراً: على الباحث تجنب العناوين المبهمة والغامضة والتي تتسم بالعمومية ومن ثم عليه مراعاة جانب الدقة والوضوح في صياغة العنوان وأن يكون مختصراً ببضع كلمات فحسب.

رابعاً–أن يكون محدداً بنطاق معين: ينبغي أن يكون لكل بحث أو دراسة نطاق زمني وموضوعي وذلك كي تتحقق للباحث القدرة في التركيز على ظاهرة سياسية مهمة ومحددة أو قضية أو مشكلة قائمة وفي مرحلة زمنية معينة، وبذلك تتوفر القدرة للباحث للسيطرة على حصر منغيرات الموضوع وتجنب التشتت الذي حتماً سيفضي إلى الوقوع في مشكلة التكرار والتناقض وتزايد نسبة الأخطاء العلمية.

أما فيما يتعلق بالكيفية التي يكتب بها العنوان في غلاف البحث والدراسة الخارجي والداخلي فإنّ هذا الإجراء شكلي تحدده الجهة المعنية بالموضوع وربما يكون هذا الأمر خاضع لقواعد وتعليمات معينة، وعلى العموم يكتب العنوان في وسط صفحة الغلاف وتحته مباشرة أسم الباحث.

الفرع الثاني: مقدمة البحث (الدراسة) (introduction):

تتضمن مقدمة البحوث والدراسات العلمية - وعلى وجه الخصوص رسائل الماجستير وأطروحات الدكتوراه - جملة من الفقرات يتم وضعها تحت عناوين فرعية يتم تسلسلها بـ (أولاً، ثانياً...، الخ...) وذلك بعد إعطاء فكرة بسيطة عن الموضوع تكون بمثابة مدخل أو تمهيد بفقرة أو أكثر حسب طبيعة الموضوع، وهذه العناوين هي كالآتي:

أولاً- أهمية البحث (الدراسة) (The importance of research): ينبغي أن يتسم موضوع البحث بأهمية نظرية أو عملية على الباحث تحديدها بإيجاز، وعلى الأغلب يقترن هذا الأمر ببيان أسباب اختيار الباحث لموضوع البحث، ومن ثم التأكيد على أنّه يبتغي عن طريق البحث اكتشاف حقائق جديدة أو ربما تصحيح بعض الحقائق، وصولاً إلى تقديم حلول أو نتائج معينة للإشكالية أو الظاهرة موضوع البحث وفي بعض الأحيان ينصرف الباحث إلى تقديم رؤية استشرافية.

ثانياً- إشكالية البحث (الدراسة) (Problematic): تتجسد الإشكالية في وجود حالة الغموض التي تكتنف موضوع البحث أوانّها تتجسد في وجود خلاف في الآراء والمواقف حول هذا الموضوع، وعلى ذلك يحاول الباحث من خلال بحثه جمع أكبر قدر من المعلومات والحقائق التي تسهم في إزالة اللبس والغموض وتحديد خصائص تلك الإشكالية والوصول إلى تحليل علمي دقيق لها[1].

والإشكالية على وجه العموم هي بمثابة علاقة بين متغيرين أو أكثر[2]، لذا

---

(1) للمزيد ينظر كل من: د. مروان عبد المجيد إبراهيم: مصدر سابق، ص 56، وكذلك. د. فاطمة عوض صابر ود. ميرفت علي خفاجة: مصدر سابق، ص 30 وما بعدها، وكذلك: د. عبدالله محمد الشريف: مناهج البحث العلمي: دليل الطالب في كتابة الأبحاث والرسائل العلمية، الإسكندرية، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 1996، ص 35 وما بعدها.

(2) **المتغير (Variable)** هو أحد عناصر أو مكونات أو عوامل الظاهرة أو المشكلة أو القضية موضوع البحث وقد يكون المتغير بمثابة **السبب (العلة) أو النتيجة (المعلول)** وبذلك تتفاعل تلك المتغيرات فيما بينها والمتغير الأكثر فاعلية أو تأثير يسمى **بالمتغير الأصيل أو المستقل** أما المتغير الآخر المتأثر وهو المفعول به يسمى **بالمتغير التابع** وهناك

ينبغي أن ينطلق الباحث من تشخيص الإشكالية في موضوع البحث أو الدراسة ومن ثم تحديدها وصياغتها بشكل علمي ودقيق وواضح ومبسط وفي فقرة واحدة تتضمن تحديد المتغيرات الأساسية في الموضوع، فعلى سبيل المثال نريد أن نبحث في إشكالية العلاقة بين المؤسستين التشريعية والتنفيذية ينبغي أن تتم صياغة تلك الإشكالية كالآتي:

(أثبت الواقع في العراق خلال الدورتين النيابيتين المنصرمتين -2006/2010 و2010/2014- وجود خلل واضح في العلاقة بين المؤسستين التشريعية والتنفيذية إلى الحد الذي لم يسمح بوجود أدنى مستويات التوازن والتعاون بينهما وبما يتوافق والتقاليد والأسس البرلمانية العريقة).

ويمكن أن تتبع الإشكالية طرح مجموعة من التساؤلات الجوهرية المتسلسلة والمتناسقة من الناحيتين الزمنية والموضوعية تسهل مهمة الباحث في الوصول إلى مبتغاه، وتعد مهمة الإجابة عن تلك التساؤلات بمثابة أهداف للدراسة وعلى ذلك يكون البحث محاولة للإجابة على تلك التساؤلات وتساؤلات أخرى.

ثالثاً- فرضية البحث (الدراسة) (Hypothesis): تعد الفرضية من أهم أسس البحث العلمي بل جوهره، لذا لابد أن ينطلق الباحث من فرضية أو أكثر وهي عبارة عن حكم أو نتيجة أو حل مقترح لإشكالية البحث أو تفسير مسبق يتبناه الباحث، وما بحثه إلا بمثابة محاولة لإثبات صحة تلك الفرضية وللأخيرة مواصفات منها:

1- قد تكون الفرضية عبارة عن حكم أو نتيجة مسبقة: وحينذاك تكون بمثابة وصف لوضع سياسي معين فمثلاً إنّ باحثاً يطلق من فرضية

متغيرات وسيطة بين الإثنين، وقد يتحول المتغير المستقل ليكون تابعاً والأخير يتحول ليكون مستقلاً، فمثلاً تمثل أصوات الناخبين متغيراً مستقلاً في العملية الانتخابية ومخرجات تلك العملية من نتائج تترجم كمقاعد للفائزين بالمجلس النيابي تمثل متغيراً تابعاً، كما تمثل المفوضية المشرفة على تلك العملية والمراقبين بمثابة متغيرات وسيطة، للمزيد ينظر كل من: د. إبراهيم البيومي غانم: مصدر سابق، ص 39 -42، وكذلك: د. حامد عبد الماجد: مقدمة في منهجية دراسة وطرق بحث الظواهر السياسية، بغداد، مكتبة السنهوري، 2000، ص 135-136.

مفادها: (إنّ أداء المؤسستين التشريعية والتنفيذية في العراق خلال الدورتين النيابيتين المنصرمتين -2010/2006 و2014/2010- كان دون أدنى مستويات الطموح).

2- وقد تكون الفرضية تفسيرية[1]: أي أنّها تكون عبارة عن تفسير لطبيعة العلاقة بين متغيرين أو أكثر، وغالباً ما تكون تلك العلاقة سببية - متغير أصيل/سبب ومتغير تابع/نتيجة- كأن ينطلق الباحث من فرضية مفادها: (إنّ غياب التعاون بين المؤسستين التشريعية والتنفيذية في العراق خلال الدورتين النيابيتين المنصرمتين -2010/2006 و2014/2010- خلق أزمة تكامل مؤسساتي لم تنعكس سلباً على أداء هاتين المؤسستين فحسب، بل انعكست سلباً على أداء سائر مؤسسات النظام السياسي ومكوناته).

3- ويمكن أن تكون الفرضية شَرطية: أي أنّها تكون بمثابة الشرط وجوابه، فعل سبيل المثال ينطلق الباحث من فرضية مفادها: (كلما جرت العملية الانتخابية بنزاهة وشفافية عالية وزادت معها نسبة المشاركة كلما جسدت مخرجاتها إرادة الشعب الحقيقية)، وهذه العلاقة طردية وقد تكون العلاقة عكسية إذا ما قلبنا المعادلة أي: (كلما زادت نسبة حالات التزوير في العملية الانتخابية وانخفضت معها نسبة المشاركة كلما كانت نتائجها غير عادلة وكلما انحرفت عن تجسيدها لإرادة الشعب الحقيقية).

---

(1) للمزيد ينظر كل من: د. إبراهيم البيومي غانم: مصدر سابق، ص 39 -42، وكذلك: د. حامد عبد الماجد: مصدر سابق، ص 144 وما بعدها، وكذلك: د. فاطمة عوض صابر ود. ميرفت علي خفاجة: مصدر سابق، ص 35-36، وكذلك: د. محمد الصاوي محمد مبارك: البحث العلمي: أسسه وطرق كتابته، القاهرة، المكتبة الأكاديمية، 1992، ص 16-17.، وكذلك: د. عبدالله محمد الشريف: مصدر سابق، ص 38، وكذلك: د. محمد عبيدات وآخرون: منهجية البحث العلمي: مصدر سابق، ص 27، وكذلك: عبدالرحمن بدوي: مناهج البحث العلمي، الكويت، وكالة المطبوعات، 1977، ص 144 وما بعدها، وكذلك: كارل بوبر: منطق البحث العلمي، ترجمة: د. محمد عبد البغدادي، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2006، ص 274 وما بعدها.

4- ينبغي أن تكون الفرضية واضحة ومختصرة: أي ينبغي أن تتم صياغة الفرضية بعبارات واضحة ومعبرة وسهلة الفهم ولا تحتمل التأويل[1]، أي إن المنطوق يتطابق مع المدلول، كما ينبغي أن تكون الفرضية مختصرة بفقرة تتكون من جملة أو بجملتين، ومن ثم على الباحثين تجنب ذكر أكثر من فرضية في البحث، إلا في حالات الضرورة القصوى.

5- الواقعية: بمعنى أن تعبر الفرضية عن واقع ملموس تحدده معطيات معينة، ومن ثم على الباحث أن يميز بين الواقع والطموح، أي ينبغي أولاً تشخيص الواقع ومعطياته لكل ظاهرة أو قضية موضوع البحث، أي تحديد ما هو كائن، وبعد ذلك بإمكانه تقديم مقترحات أو حلول لتلك الظاهرة أو القضية للوصول إلى ما ينبغي أن يكون.

6- العمومية والتجرد: أي ينبغي الابتعاد عن ذكر الأشخاص أو حالات أو مواقف محددة أو تصريحات أو خطب معينة، ومن ثم من الضروري التركيز على قضية أو ظاهرة عامة أو مرحلة معينة، فمثلاً لا يجوز القول: (إنّ أداء حكومة نوري المالكي لم يكن بمستوى الطموح)، ولا يجوز القول: (إنّ أداء حكومة نوري المالكي كان بمستوى الطموح)، وإنما يمكن القول: (إنّ أداء الحكومة العراقية خلال الدورتين السابقتين -2010/2006 و2014/2010- لم يكن بمستوى الطموح)، وربما هناك من يفترض العكس، المهم هنا هو مدى قدرة الباحث على تقديم الأدلة والبراهين التي يثبت من خلالها صحة الفرضية التي ينطلق منها.

رابعاً- مناهج البحث (الدراسة) (Approaches): يعد المنهج الذي يعتمده الباحث في بحثه أو دراسته بمثابة المرشد والدليل الذي يسترشد به للوصول إلى النتائج والأهداف المبتغاة وذلك عن طريق توظيف أسس المنهج وعناصره وخطواته، وعلى ذلك ينبغي أن يتطابق المنهج مع موضوع البحث، ويمكن أن

(1) د. إبراهيم البيومي غانم: مصدر سابق، ص 44، وللمزيد ينظر: د. عبد الرضا الطعان ود. صادق الأسود: مدخل إلى علم السياسة، مطابع جامعة الموصل، 1980، ص 127، وما بعدها.

يعتمد الباحث على منهجية مركبة أي من خلال التوليف بين منهجين أو ثلاثة مناهج في أقصى الحالات، ومن ثم ينبغي تجنب ذكر عدد كبير من المناهج، لأن هذا الأمر يخلق نوع من الارتباك والتشويش لدى الباحث والقارئ معاً، وسنتعرض لأهم المناهج في البحوث والدراسات السياسية في الفصول اللاحقة.

خامساً- المفاتيح أو المفاهيم الأساسية للبحث (الدراسة) (Keywords):

أضحت البحوث والدراسات المتقدمة تفرد هذه الفقرة في المقدمة لتجنب مشكلة خسارة الوقت والجهد الذي يبذله الباحث في التفاصيل التي يتعرض لها حين يخصص نصلاً أو مبحثاً يتناول فيه مفاهيم الدراسة ضمن ما يسمى بالإطار المفاهيمي، مع ملاحظة إن بعض المواضيع لا يمكن الاستغناء عن مثل هذا الإطار ولاسيما تلك التي تعد من قبيل الموضوعات الجديدة أو يشوبها الغموض وربما عدم الإتفاق بين الباحثين والمتخصصين.

وتتضمن هذه الفقرة ذكر مفاهيم أساسية وبشكل مختصر، وتتراوح تلك المفاهيم بين ثلاث إلى خمس مفردات تشكل جوهر البحث أو الدراسة، مثل: النظام السياسي، والدستور، والمؤسسة التشريعية، والمؤسسة التنفيذية.

سادساً-الدراسات السابقة (Previous studies): ذكرنا سابقاً إنّ الخطوة البحثية الأولى تبدأ باختيار موضوع البحث أو الدراسة وقلنا إنّه يشترط فيه الأصالة، أي انّه موضوع غير مطروق، وفي حال وجود دراسات سابقة حول الموضوع ينبغي على الباحث مراجعتها وفي حال وجد انّ مشروعه سيكون بمثابة استكمال وإضافة أفكار وتصورات ونتائج جديدة ومتميزة وقد تكون مغايرة لتلك الدراسات، لذا على الباحث استعراض محاور تلك الدراسات الأساسية وذكر أهم نتائجها بإيجاز في هذه الفقرة، ومن هنا على الباحث أن يبدأ من حيث انتهى أسلافه.

ثامناً- صعوبات البحث (الدراسة) (The Difficulties): لا جرم انّ السبيل الذي يسلكه الباحث ليس دائماً معبداً بالورود، ولاسيما إذا كان الموضوع يتسم بالحساسية والخطورة أو الشحة في المعلومات والمصادر الموثوقة، لذا ربما يواجه الباحث صعوبات كثيرة للوصول إلى النتائج المرجوة، لذا لا ضير من ذكر مثل تلك الصعوبات إن وجدت وتستحق الذكر.

تاسعاً- هيكلية (خطة) البحث (الدراسة) (outline)[1]: تتضمن هذه الفقرة الكيفية التي يتم على وفقها تقسيم محاور البحث أو الدراسة، فالكتب يمكن تقسيمها على أقسام أو أبواب ثم تقسم الأخيرة على فصول، ورسائل الماجستير والأطروحات تقسم على فصول ثم تقسم الأخيرة على مباحث، أما الأبحاث التي تتراوح صفحاتها بين 15-30 صفحة إذ يكتفى بتقسيمها على مباحث، ومن ثم تقسم المباحث على مطالب وتقسم الأخيرة على فروع ومن ثم تقسم الفروع على أولاً-ثانياً.... إلخ، وتتفرع الأخيرة إلى 1-2-3، ثم أ- ب- ت- ث، في حال تطلب الأمر إضافة فروع جديدة يستعين الباحث بالدوائر الصغيرة السوداء.

وينبغي على الباحث أن يراعي مبدأ التوازن الزمني والشكلي والموضوعي على وفق منهجية علمية واضحة، ما يعني أن تكون فصول ومباحث الدراسة ومطالبها وفروعها متسلسلة زمنياً أي الانتقال من الأقدم إلى الأحدث دون العودة إلى الوراء إلا على سبيل التذكير أو المقارنة، أما التوازن الشكلي فيتحقق بمراعاة عدد صفحات الفصول والترابط في موضوعاتها، والانتقال من فكرة إلى فكرة جديدة، أما التوازن الموضوعي فسنتعرض له في الخطوات الآتية.

فعلى سبيل المثال يذكر الباحث انّ خطة دراسته تقسم- فضلاً على المقدمة والخاتمة- على ثلاثة فصول، أما الفصل الأول الذي جاء تحت عنوان: إطار نظري، فقد تم تقسيمه على مباحث ثلاث، أما المبحث الأول......، وهكذا، من دون الحاجة إلى ذكر المطالب والفروع.

الفرع الثالث: الإطار النظري:

معظم الأبحاث والدراسات بحاجة إلى طرح الأفكار ذات الطابع النظري الخاص بموضوع البحث، باعتبارها أسس ومنطلقات يعتمدها الباحث لإجراء

---

(1) من مواصفات الخطة أن تكون عناصرها متسلسلة ومترابطة ومتوازنة بشكل منطقي ولا يشوبها النقص أو التكرار أو التناقض، كما ينبغي أن تكون معبرة عن إشكالية البحث أو الدراسة والأهم أن تجسد رؤية الباحث ومدى فهمه للموضوع وكيفية معالجته، للمزيد ينظر: دليل كتابة البحث القانوني: مصدر سابق، ص 18- 19.

مقاربة مع الواقع أو التجربة أو الظاهرة أو المشكلة السياسية التي يتناولها في بحثه أو دراسته، ولا جرم تتصدر المفاهيم الأفكار النظرية، إذ تسهم المفاهيم في توضيح الغموض واللبس الذي يمكن أن يعتري معظم مفردات البحث، بدءاً بتوضيح المتغيرات الأساسية للبحث أو الدراسة وعلى ذلك تتضح ماهية الإشكالية والفرضية، كما تسهل المفاهيم مهمة الباحث في وصف المشكلة أو الظاهرة السياسية ومن ثم تحليل أبعادها وصولاً إلى تحديد النتائج والآثار وربما الاستشراف بما ستؤول إليه المشكلة أو الظاهرة مستقبلاً.

والمفهوم هو عبارة عن لفظ أو مدلول يعبر عن حقيقة شيء أو موضوع أو ظاهرة أو ربما مجموعة من الأشياء، ومن ثم فهو يمثل تصور عقلي عام ويفترض درجة من الدقة والوضوح، ومن دون تحديد المفاهيم لا يمكن إدراك حقيقة الظاهرة موضوع البحث[1]، ومن ذلك مفهوم الدولة والنظام السياسي والدستور وظاهرة الإرهاب وظاهرة الفساد السياسي وغيرها، والإشكالية التي يمكن أن ترد هنا تكمن في حالة عدم وجود اتفاق عام بين الباحثين والمتخصصين والمعنيين حول المفاهيم التي يتناولها الباحث، فمثلاً مازال هناك عدم اتفاق عام حول مفهوم النظام السياسي والتمييز بينه وبين الدولة، أو الإرهاب والتمييز بينه وبين المقاومة، وهكذا، وكي يتخلص الباحث من تلك الإشكالية ينبغي أن يحدد مفاهيم بحثه الأساسية باعتبارها مفاتيح للبحث أو الدراسة -كما أسلفنا-.

وهناك ارتباط بين المفهوم والتعريف، فلربما يتحدد الأول بعبارة أو كلمة واحدة أشبه بالكلمة معناها، أما الأخير - التعريف- فإنّه يتم تحديده وصياغته بجملة واحدة وبين هلالين وغير قابل للتحريف ويتضمن عناصر عدة تعطي صورة أكثر وضوحاً عن الشيء أو الموضوع المعرف ويخضع مضمونه للتحليل لاستنباط أمور عدة، فمثلاً حينما نعرف النظام السياسي بأنّه: (إطار شامل تتولى فيه مؤسسات الدولة - التشريعية والتنفيذية والقضائية- مهمة إدارة شؤون المجتمع بغية تحقيق سعادته ورفاهيته)، نجد إنّ هذا التعريف - من خلال تحليل مضمونه -

---

(1) د. عبد الرضا الطعان ود. صادق الأسود: مصدر سابق، ص 131 وما بعدها.

يحوي في طياته مضامين متعددة منها: إنّ النظام السياسي يعد بمثابة منظومة متكاملة قائمة بذاتها تشمل عناصر أو مكونات عدة تقف في مقدمتها الدولة كونها هي التي تتولى مهمة إدارة المجتمع وتحقيق سعادته والأخير هو عنصر من عناصر الدولة وبذات الوقت يشكل بدوره نظام اجتماعي وهو أحد عناصر ومكونات النظام السياسي، ويوجد إلى جانبه عناصر ومكونات أخرى كالنظام الاقتصادي والنظام الثقافي والنظام الجغرافي والبيئي، هذا فضلاً عن الأحزاب السياسية وجماعات المصالح وكلها من مكونات النظام السياسي الذي وصفناه بالإطار الشامل الذي يضم كل هذه العناصر والمكونات التي يؤدي كل منها وظائف معينة وتتفاعل فيما بينها داخل هذا الإطار كما تتفاعل مع بيئتها والخارجية[1].

وفضلاً عن أهمية المفاهيم يتضمن الإطار النظري ضرورة للتعرض للأسس النظرية لموضوع البحث أو الدراسة، من منطلق انّ دراسة أي تجربة أو مشكلة أو ظاهرة سياسية وتوصيفها بدقة وتفسير وقائعها وتحليل أبعادها وتتبع مسارها بطريقة موضوعية يتوقف على تحديد الأسس النظرية التي تستند إليها والتي تشكل بمثابة المبادئ التي ينبغي الاحتكام إليها للوصول إلى ما ينبغي أن يكون عليه الحال.

ومن ذلك مثلاً تستدعي دراسة العملية التشريعية في العراق، التعريف بماهية التشريع والعملية التشريعية ومراحلها والمؤسسات المعنية بتلك العملية بشكل عام وكذا التعريف بطبيعة تلك العملية في النظم البرلمانية السائدة في العالم المعاصر على اعتبار انّ النظام السياسي في العراق هو: نظام برلماني على وفق ما أقرته المادة (1) من دستور عام 2005[2].

ومن الجدير بالذكر انّ الإطار النظري هو إطار وصفي، وعلى ذلك فهو جزء من مرحلة الوصف وهي المرحلة أو الخطوة الأساسية التي يشرع بها الباحث

---

(1) Bernard Susser; Approaches to the Study of Politics, Macmillan Publishing Company, 1992, p. 192.

(2) ينظر: نص المادة (1) من الدستور العراقي لعام 2005 المنشور في جريدة الوقائع العراقية بالعدد 4012 الصادر في 2005/12/28.

لمعالجة إشكالية بحثه، ومن ثم تتبعها مرحلة وخطوة التحليل، وربما ينتهي الباحث - أحياناً- وليس دائماً بمرحلة أو خطوة الاستشراف أو التنبؤ بما ستؤول إليه المشكلة أو الظاهرة موضوع البحث، وهذا ما سنتعرض له تباعاً.

الوصف والتحليل والاستشراف (التنبؤ)

مما لاشك فيه انّ بعض البحوث والدراسات قد تكون وصفية وبذلك تعتمد منهجاً وصفياً ما أو أكثر، ولكن على الأغلب تكون البحوث والدراسات السياسية ذات طابع تحليلي وهي أكثر أهمية وجدوى من سابقتها، كما انّها تتطلب مهارة وخبرة علمية واسعة، وعلى ذلك فالتحليل يحتاج إلى جهد مضني من قبل الباحث، كما انّ التحليل يرتكز على خطوة الوصف، وإذا اختار الباحث لنفسه الخوض في تتبع مسار الظاهرة أو المشكلة أو القضية موضوع البحث واستشراف ما ستؤول إليه مستقبلاً، فحينذاك سيرتقي إلى أعلى درجات المهارة البحثية ما يترتب عليه بذل جهود مضاعفة، وهنا تستدعي مثل هذه البحوث والدراسات الجمع بين هذه الخطوات الثلاثة معاً، على ذلك سنتعرض لكل خطوة من هذه الخطوات تباعاً في المطالب الثلاث الآتية:

المطلب الأول: الوصف:

تتجلى مهمة وصف الظاهرة أو المشكلة السياسية في الإجابة عن سؤال مفاده: ماذا حدث؟ والإجابة عن هذا السؤال تتطلب بدورها الإجابة عن جملة من التساؤلات منها: متى وأين وكيف حدث هذا الحدث الذي قد يمثل مشكلة أو ظاهرة؟ وكل ذلك يستدعي تحديد أطراف المشكلة أو الظاهرة والمتغيرات الفاعلة فيها وماهي موضوعاتها[1]؟ فعلى سبيل المثال لو أردنا أن نبحث في ظاهرة الفساد

(1) للمزيد ينظر كل من: ماثيو جيدير: مصدر سابق، ص 38-39، وكذلك: د. حامد عبد الماجد: مصدر سابق، ص 26-27.

في العراق علينا بيان ماهية هذه الظاهرة من خلال تحديد خصائصها ومتى بدأت وكيف تفاقمت وما هي المتغيرات الفاعلة فيها؟

وعلى ذلك تتضمن عملية الوصف دراسة الظاهرة السياسية كما هي في الواقع والكشف عن الحالة السابقة لها، وذلك بغية توضيح خصائصها بدقة عن طريق تحديد بنيتها، مما يعني بيان مكوناتها الأساسية والعلاقات فيما بينها، وهذا هو الوصف الكيفي والموضوعي للظاهرة، أما الوصف الكمي فإنّه يركز على الأرقام والإحصائيات الخاصة بطبيعة الظاهرة، وبذلك يعد الوصف بمثابة توضيح أو تقدير لحقيقة وحجم الظاهرة موضوع البحث ودرجات ارتباطها مع الظواهر الأخرى، وعلى ذلك أضحت البحوث والدراسات السياسية المعاصرة تركز على الجانب الإحصائي لما له من أهمية في توثيق البحث وترتيب بياناته وتوكيد موضوعيته، ومن هنا يحقق الوصف فهماً أكثر عمقاً ودقة لحقيقة الظاهرة، وهنا يتحقق الوصف الموضوعي، وبالمحصلة فانّ الباحث في هذا الإطار- الوصفي- غير معني بتفسير الظاهرة وتحليل أبعادها وبيان آثارها أو الحكم عليها[1].

وعلى ذلك تستدعي مهمة الوصف جمع أكبر قدر من المعلومات والبيانات الدقيقة حول الظاهرة أو المشكلة موضوع البحث، وتجدر الإشارة إلى انّه في حالة الوصف تتحقق درجة عالية من الموضوعية أكثر مما عليه الحال في حالة التحليل، وذلك بفعل انّ الأول لا يتجاوز تحديد ماهية الظاهرة بقصد تشخيص الحقيقة، في حين انّ الأخير قد يخضع إلى النوازع والميول الشخصية للباحث[2].

وعلى الرغم من انّ جُل البحوث والدراسات تبدأ بالوصف كخطوة أساسية ولكن ليس بالضرورة أن ينتهي الوصف في الفصول أو المباحث الأولى وإنما قد يستدعي موضوع البحث أو الدراسة الاسترشاد بالوصف في معظم أو كل الفصول والمباحث.

---

(1) للمزيد ينظر عبد الوهاب بن إبراهيم أبو سليمان: مصدر سابق، ص 33.

(2) د. محمد عبيدات وآخرون: منهجية البحث العلمي، مصدر سابق، ص 46، وكذلك: ينظر كل من: د. عبد الرضا الطعان ود. صادق الأسود: مصدر سابق، ص 111.

المطلب الثاني: التحليل:

يعد التحليل الخطوة الأكثر أهمية وذلك بفعل كون الباحث يركز فيه على الإجابة عن السؤالين: كيف ولماذا حدث الحدث أو الظاهرة أو المشكلة؟ والإجابة عن هذين السؤال تتطلب جهداً كبيراً من قبل الباحث خلافاً للوصف، فالأولى تتجاوز الأخيرة كونها أكثر عمقاً ويحاول الباحث من خلالها التقدم بالمعرفة إلى أمام من خلال البحث عن معطيات وأسباب وأبعاد وآثار الظاهرة أو المشكلة وتقديرها، وعلى ذلك يستدعي التحليل من الباحث إتباع سلسلة من الخطوات والأساليب منها: تفكيك الظاهرة وإعادة تركيبها ومبادئ التحليل الأساسية.

الفرع الأول- تفكيك الظاهرة وإعادة تركيبها:

أولاً- تفكيك الظاهرة: من أجل فهم الظاهرة ينبغي تفكيكها إلى مكوناتها الأساسية كأجزاء مفردة للظاهرة (Micro) (مثلاً: لفهم ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في بلد ما ينبغي معرفة العوامل السياسية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية المؤثرة في تلك الظاهرة)[1].

ثانياً-إعادة التركيب: لفهم الظاهرة بشكل كلي (Macro) ينبغي تجميع أجزائها مرة أخرى من خلال ترتيب تلك العوامل حسب أهميتها، ومن ثم بيان العلاقات والروابط بين الوقائع والظواهر المختلفة وكيف حدثت الظاهرة وكيف تطورت ولماذا حدثت، وكيف يتم تقدير الظاهرة من زاوية تأثيراتها ونتائجها[2].

وللانتقال بين التفكيك والتركيب ولفهم أبعاد وجوانب الظاهرة هناك أسلوبان (منطقان)[3]:

1- الأسلوب (المنطق) الاستنباطي: وهو عملية الانتقال من الكل إلى الجزء، أي ما يصدق على الكل ينصرف للجزء، فإذا تم التوصل إلى نتيجة

---

(1) د. حامد عبد الماجد: مصدر سابق، ص 28.

(2) نفس المصدر السابق، ص 27-28، وكذلك: ماثيو جيدير: مصدر سابق، ص 100-101.

(3) ماثيو جيدير، المصدر السابق، ص 103.

مفادها إنّ نظام سياسي معين هو نظام يتسم بالفساد فبالضرورة تكون مؤسساته ومكوناته وأنظمته الفرعية فاسدة (كالقضاء والحكومة وما إلى ذلك).

2- الأسلوب (المنطق) الاستقرائي[1]: وهو عملية الانتقال من الجزء إلى الكل، أي ما يصدق على الجزء ينصرف للكل، فإذا تم التوصل إلى نتيجة مفادها إنّ النظام القضائي في بلد معين هو نظام يتسم بالفساد فبالضرورة يكون النظام السياسي فاسداً برمته، لانّ الفساد في القضاء يخلق فساداً في كافة الأنظمة الفرعية الأخرى.

الفرع الثاني- المبادئ الأساسية للتحليل:

هناك جملة من المبادئ التي ينبغي أن تُراعى من قبل الباحثين في تحليل أي ظاهرة سياسية منها: تعدد عوامل التفسير وتباين أوزانها وعدم ثباتها وأُطر تفاعلها المكانية، وسنتعرض لها تباعاً.

أولاً- تعدد عوامل التحليل وتباين أوزانها: لتحليل الظاهرة السياسية ينبغي الرجوع إلى العديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وذلك بفعل تعقد الظاهرة وتشابك أبعادها، ومن ثم كلما تعددت نوافذ رؤية الظاهرة كلما تيسرت مهمة فهمها، ويترتب على ذلك نتائج أساسية منها:

1- **رفض أحادية التحليل:** أي لا يمكن أن يكون وراء الظاهرة سبب واحد فقط.

2- **اختلاف أوزان عوامل التحليل:** أي لابد أن يكون هناك عوامل أساسية وأخرى غير أساسية وعامل مهم وأخرى أقل أهمية، وعوامل مباشرة وأخرى غير مباشرة.

3- **اختلاف المحللين:** لا يمكن أن يتفق كل المحللين على عوامل بعينها وعلى وزنها وأهميتها، ولاريب أنّ الأُطر المرجعية للمحللين والبيئة

---

(1) للمزيد حول المنطق الاستقرائي راجع: كارل بوبر: مصدر سابق، ص 283 وما بعدها.

المحيطة بهم تؤثر في تصوراتهم وأحكامهم بنسب متفاوتة تخف حدتها كلما ارتقى الباحث المحلل إلى مستوى الحيادية والموضوعية (فعلى سبيل المثال يختلف المحللون العراقيون في تقديرهم للواقع السياسي والأمني السائد حالياً في العراق وذلك على وفق انتماءاتهم العرقية والمذهبية والحزبية والمناطقية).

ثانياً–عدم ثبات الظاهرة: تعد الظاهرة أو الواقعة السياسية بمثابة حلقة في سلسلة من الأحداث والوقائع الزمانية المتتالية، وعلى ذلك لابد أن يكون للظاهرة أو الواقعة امتداد في الماضي مع وجود تأثيرات وتفاعلات تتعدى الواقع لتؤثر في المستقبل.

ثالثاً–أطر تفاعل الظاهرة المكانية (محلياً وإقليمياً ودولياً)[1]:

1- **الإطار المحلي:** وهو الإطار الذي يقع فيه الحدث أو الظاهرة السياسية وهو بالغ الأهمية لفهم وتحليل الحدث أو الظاهرة (ظاهرة الإرهاب في العراق خير مثال).

2- **الإطار الإقليمي:** أضحت البيئة الإقليمية التي ينتمي إليها الإطار المحلي موقع الظاهرة أو الحدث السياسي ذات أهمية بالغة في التأثير الذي قد يفوق تأثير الإطارين المحلي والدولي (امتداد نشاط القوى الإرهابية وما تحصل عليه من دعم مالي وإعلامي وسياسي وعسكري بين الدول في منطقة الشرق الأوسط على وجه الجملة مثال ساطع).

3- **الإطار الدولي:** وهو الإطار الكلي الذي يمكن أن تمتد له الظاهرة أو على الأقل تؤثر أو تتأثر به (الإرهاب أضحى خطر يهدد الأمن والسلم الدوليين، كما أن مصادر تمويل وتجنيد القوى الإرهابية أضحت من مختلف دول العالم).

---

(1) د. حامد عبد الماجد: مصدر سابق، ص 29–31.

المطلب الثالث: التنبؤ ورسم المشاهد المستقبلية:

يشير التنبؤ العلمي إلى ما ستؤول إليه الظواهر والوقائع السياسية مستقبلاً في حال توفرت معطيات أو ظروف معينة، وتأسيساً على التحليل يرى الكثير من الباحثين انّ الهدف المباشر للتفكير والبحث العلمي هو إقامة تنبؤات محتملة للظواهر السياسية تقوم على أسس وقواعد علمية وواقعية سليمة[1].

ولما كان للظواهر السياسية امتدادات مستقبلية لذا فقد أضحت الدراسات المستقبلية إحدى أهم المجالات المهمة التي يمكن من خلالها استشراف المسارات المتوقعة التي يمكن أن تسير إليها تلك الظواهر، وهنا تتردد مقولات تحليلية من مثل: كل الاحتمالات واردة، والتأريخ يعيد نفسه[2]، فلا يوجد احتمال غير وارد لكن الاختلاف في نسبية الاحتمال وأيهما أقرب إلى الوقوع، كما انّ الكثير من الأحداث والظواهر التي حدثت في الماضي يمكن أن يتكرر حدوثها في الحاضر والمستقبل إذا توفرت لها الظروف نفسها.

وعادة ما يلجأ الباحث لوضع احتمالات ومشاهد- سيناريوهات- متعددة في آن واحد وبناءً على أسس علمية مثال على ذلك: (في حالة حصول اتفاق بين النخب السياسية الفاعلة على الساحة العراقية سيتعزز الاستقرار السياسي ويفتح آفاق واسعة لتحقق التنمية الشاملة، أما في حالة تصاعد حدة الخلاف بين النخب السياسية فانّ الوضع الأمني سيتدهور وتتردى الخدمات وستتفاقم الأزمات الاقتصادية والاجتماعية وما إلى ذلك.....)، والمثال الآخر هو الاحتمالات المتوقعة للوضع في العراق بعد سيطرة التنظيمات الإرهابية- داعش وأتباعها- على مناطق واسعة من العراق يمكن أن تكون احتمالات ثلاث على وفق توفر معطيات مختلفة: (1-استمرار الوضع على ما هو عليه مع عمليات الكر والفر بين القوات الأمنية وتلك التنظيمات 2-استعادة الأمور إلى ما قبل 2014/6/10، 3- تحول المناطق الغربية والشمالية إلى أقاليم بعد الإسهام الفاعل للسكان المحليين لتحرير مناطقهم).

---

(1) د. عبد الرضا الطعان ود. صادق الأسود: مصدر سابق، ص 149، وكذلك: د. حامد عبد الماجد: مصدر سابق، ص 32.

(2) د. حامد عبد الماجد: مصدر سابق، ص 32.

أدوات البحث العلمي

وهي الوسائل التي يستعملها الباحث سواء في عملية الوصف أو التحليل أو الاستشراف للوصول إلى أهدافه ومنها الملاحظة والاستبانة والمقابلة وتحليل المضمون، وسنتعرض لها تباعاً.

المطلب الأول: الملاحظة (Observation):

تعني الملاحظة إدراك الباحث وتتبعه لبعد أو أكثر من أبعاد ظاهرة ما يرى ضرورة بحثها بغية الوصول إلى نتائج معينة، وعلى ذلك غالباً ما تكون هي الخطوة الأولى التي يبدأ بها الباحث بحثه ومن ثم يستمر الباحث في متابعة تطورات الظاهرة أو القضية أو المشكلة موضوع البحث.

لذا قد تكون الملاحظة عفوية وتلقائية بظاهرة أو قضية أو مشكلة ما تثير انتباه واهتمام بسيط من قبل الباحث ثم تتطور لتتحول إلى ملاحظة علمية منظمة، وعلى الباحث أن يقوم بتسجيل ملاحظاته - بالصوت والصورة والأرقام- حول تلك الظاهرة أو القضية أو المشكلة سواء عن طريق حضوره في عملية اقتراع شعبي أو حضوره لجلسة لمجلس نيابي أو مجلس محلي أو مظاهرة أو عن طريق المشاركة في نشاط اجتماعي-سياسي[1].

(1) ينظر كل من: د. إبراهيم البيومي غانم: مصدر سابق، ص 90-91، وكذلك: د. محمد عبيدات وآخرون: منهجية البحث العلمي: القواعد والمراحل...، مصدر سابق، ص 73، وكذلك: د. مروان عبد المجيد إبراهيم: مصدر سابق، ص 174 وما بعدها.

وعلى الباحث أن يحصل على معلومات مسبقة عن الموضوع الذي سيقوم بتسجيل الملاحظات حوله، وأن يحدد الأهداف التي يرنو الوصول إليها، وأن يقوم بتدوين الملاحظات بشكل موضوعي ومنظم يعتمدها كمعلومات يتم إدخالها في جداول إحصائية وبيانية، وهذا الأمر يتطلب من الباحث أن يكون متدرباً على مختلف أدوات وأجهزة القياس ما يمكنه من التوصل إلى معلومات ونتائج دقيقة[1].

ومما لاشك فيه انّ للملاحظة مزايا عدة منها إنّ الباحث يستطيع الحصول بنفسه - وعن كثب- على معلومات دقيقة ومن خلال متابعة سلوك العناصر الفاعلة في الظاهرة موضوع البحث، كما تمكنه من تسجيل الوقائع لحظة حدوثها، - من ذلك مثلاً حضور الباحث في محطة انتخابية لمتابعة سلوك الناخبين وتسجيل الملاحظات حول هذا النشاط- ولكن بالمقابل هناك بعض المثالب التي تسجل على أداة الملاحظة منها: إنّها تحتاج إلى جهد كبير وتتطلب اختيار التوقيت المناسب وقد تخضع المعلومات المدونة لنوازع الباحث الذاتية، والأهم انّها قد تكون مكلفة للباحث إلى الحد الذي قد يعرض نفسه للخطر- على سبيل المثال إذا اختار الباحث دراسة ظاهرة الإرهاب عليه متابعة سلوك الأشخاص المنضوين في صفوف التنظيمات الإرهابية بشتى الوسائل.

المطلب الثاني: المقابلة (Interview):

تعد المقابلة من أهم الأدوات التي يعتمدها الباحث لجمع المعلومات حول موضوع بحثه، وهي بمثابة عملية حوارية بين الباحث والشخص المبحوث وهو غالباً ما يكون عنصراً مهماً في موضوع البحث ويمتلك معلومات مهمة تعد بمثابة وثائق للباحث، فقد يكون هذا الشخص المستهدف مسؤولاً كبيراً أو انّه يشغل منصباً مهماً كأنّ يكون رئيس وزراء أو رئيس دولة أو وزير أو نائب أو رئيس حزب وما إلى ذلك.

---

(1) ينظر كل من: د. عبدالله محمد الشريف: مصدر سابق، ص 120-121، وكذلك: د. محمد عبيدات وآخرون: منهجية البحث العلمي: القواعد والمراحل...، مصدر سابق، ص 75-76، وكذلك: عبدالرحمن بدوي: مصدر سابق، ص 130 وما بعدها.

وعلى ذلك تتركز المقابلة على طرح مجموع من الأسئلة من قبل الباحث ليجيب عليها الشخص المستهدف، ويقوم الباحث بتحويل الإجابات إلى معلومات وبيانات قد تكون في غاية الأهمية، كونها تُمكن الباحث من الوصول إلى الحقائق التي حصل عليها من المصدر مباشرة وعدم توفرها في المصادر المكتبية، فضلاً عن الإطلاع عن كثب على الظروف الموضوعية للشخص المستهدف بالمقابلة (المبحوث)، وبالمقابل توفر المقابلة للمبحوث فرصة استيضاح الأسئلة الغامضة وهو ما لا يتاح له في حالة الاستبانة(1).

وكي تتحقق الأهداف المرجوة من وراء المقابلة ينبغي أن تتوفر درجة من التعاون والتفاعل الإيجابي بين الباحث والمبحوث، وعلى الأول طمأنة الأخير وإقناعه بأهمية المعلومات التي يدلي بها في التوصل إلى النتائج الإيجابية التي يسعى الباحث للوصول إليها، كما ينبغي على الأول-الباحث- الإصغاء إلى إجابات الأخير وتعليقاته- المبحوث- وتسجيلها بأمانة وموضوعية(2).

المطلب الثالث: الاستبانة (Questionnaire):

هي أحد طرائق استطلاع الرأي والتعرف على الأفكار والتوجهات لدى مجموعة من الأفراد حول موضوع البحث، ومن ذلك معرفة درجة الرضا والقبول العام لدى الناس ومعرفة نمط الثقافة السياسية السائدة والتوقعات والميول بشأن الانتخابات النيابية أو الرئاسية، ويجري ذلك عن طريق عملية تنظيم استمارة خاصة تتضمن جملة من الأسئلة المصممة بطريقة منظمة وموجهة لهؤلاء الأفراد الذين يشكلون عينة مختارة من قبل الباحث من شريحة اجتماعية معينة أو عينة عشوائية، ويجيب هؤلاء الأفراد على تلك الأسئلة بأنفسهم، ومن ثم يقوم الباحث

---

(1) د. حامد عبد الماجد: مصدر سابق، ص 275، وللمزيد ينظر: د. إبراهيم البيومي غانم: مصدر سابق، ص 99 وما بعدها، وكذلك: د. مروان عبد المجيد إبراهيم: مصدر سابق، ص 170-171.

(2) د. حامد عبد الماجد نفس المصدر السابق، ص 276، وكذلك: د. مروان عبد المجيد إبراهيم: نفس المصدر السابق، ص 172-173.

بمهمة تحليل إجابات تلك العينة على الأسئلة وتنظيمها إحصائياً[1].

وقد تكون بعض أسئلة الاستبانة مفتوحة أي يترك فيها للمستهدف- المستبين- الإجابة بحرية على تلك الأسئلة- مثلاً: ماذا تعني المواطنة من وجهة نظرك؟، في حين تكون أسئلة أخرى مغلقة أي إنّها تتطلب إجابات محددة بنعم أو لا - مثلاً: هل تؤيد إجراءات الحكومة في حربها ضد الإرهاب؟

وعلى الباحث أن يحدد الأهداف التي يرنو الوصول إليها والمعلومات التي يسعى للحصول عليها من خلال استمارة الاستبانة، ومن ثم ينبغي وضع الأسئلة بعبارات واضحة ومحددة ومفهومة، كما ينبغي أن تحفز الأسئلة المشمولين بالاستبانة على تقديم الإجابات التي توفر المعلومات المطلوبة، مع ضرورة تجنب طرح الأسئلة التي تثير التحيز، وكذا تجنب الأسئلة ذات الاتجاه الواحد- هل تؤيد... هل تؤيد...[2].

ولضمان سلامة الاستبانة ينبغي أن تكون استمارة الاستبانة خالية من ذكر الاسم، كما على الباحث أن يلجأ إلى مراجعة كافة القضايا والأفكار الخاصة بموضوع البحث والمراد استطلاع رأي الجمهور حوله، وعلى ضوء ذلك يحدد الباحث طبيعة الأسئلة وهي غالباً ما تكون في مثل هذه الحالة مغلقة، كما على الباحث أن يقوم بصياغة أسئلة الاستمارة بشكل منطقي ومتسلسل وأن يشعر الأفراد المشمولين بالاستبانة بأهمية المعلومات التي يدلون بها، والأهم أن يكون الباحث مدرباً على العمل الميداني ويمتلك القدرة على التعامل مع الجمهور فضلاً على ضرورة معرفته الجيدة بكيفية تحليل نتائج الاستبانة واستخراج نسب ومؤشرات رقمية[3].

ولاريب فإنّ للاستبانة مزايا عدة منها: قلة النفقات والتكاليف اللازمة لجمع البيانات، وتوفير الوقت والجهد للباحث للوصول إلى المعلومات المطلوبة، كما توفر

---

(1) ينظر: د. إبراهيم البيومي غانم: مصدر سابق، ص 108 وما بعدها، وكذلك: د. حامد عبد الماجد: مصدر سابق، ص 250.

(2) ينظر: د. د. عبدالله محمد الشريف: مصدر سابق، ص 125 وما بعدها.

(3) للمزيد ينظر: د. حامد عبد الماجد: مصدر سابق، ص 267 وما بعدها، وكذلك: د. مروان عبد المجيد إبراهيم: مصدر سابق، ص 168-169.

الاستبانة الوقت الكافي للمشمولين للإجابة على أسئلة الاستبانة، وفي المقابل لا تخلو هذه الأداة من عيوب منها: إنّ كثرة الأسئلة يسبب الملل وقلتها قد لا تحقق الغرض منها، ولا يمكن استعمال هذه الأداة إلا في وسط اجتماعي مثقف، كما لا يمكن للباحث التحقق من صدق إجابات المشمولين ولا يمكن التعرف على ردود أفعالهم بشكل مباشر، والأهم انّ هذه الأداة تفتقد للمرونة فإذا أخطأ المستجيب في فهم بعض الأسئلة ولا يجد من يصحح له[1]، سيفضي إلى إدلائه بإجابات غير دقيقة لا تفي بالغرض وربما تكون بعيدة عن الحقيقة مما ينعكس سلباً على المعلومات التي يبتغي الباحث الوصول إليها.

المطلب الرابع: تحليل المضمون (Content Analysis):

تعد هذه الأداة الأكثر أهمية من سائر الأدوات المذكورة انفاً، ذلك إنّ مهمة الباحث لا تقتصر على جمع المعلومات وإعادة صياغتها وتنظيمها بأسلوب وصفي، فحين يحصل الباحث عن طريق كل من الملاحظة والمقابلة والاستبانة على معلومات مهمة، يقوم بتحليل مضمون تلك المعلومات، فضلاً عن قيامه بتحليل المعلومات التي يستقيها من أمهات المراجع والمصادر من المجلدات والكتب والبحوث والوثائق والرسائل والخطب.

ولا يتوقف تحليل المضمون على المنطوق، أي تفسير ظاهر القول، بل يتعداه إلى استنباط المدلول وما يمكن فهمه وما يقصده ويعنيه المتحدث أو الكاتب من العبارات التي يستعملها، فضلاً على معرفة الأحكام والاستنتاجات وتحديد المواقف والتصورات والرؤى والتوجهات لهذا المتحدث أو الكاتب، فعلى سبيل المثال يمكن تفسير ما قاله الرئيس الأمريكي (باراك أوباما) بخصوص الحرب على الإرهاب وذلك في 2014/8/22: (ليس لدينا إستراتيجية بعد للتعامل مع تنظيم- الدولة الإسلامية- داعش-)[2]، بإنّ الولايات المتحدة الأمريكية مرتبكة أو انّها غير جادة في هذا المسعى، كما انّها ترسل رسالة إلى الإرهابيين بممارسة نشاطهم بحرية ولو إلى حين.

---

(1) للمزيد ينظر: د. مروان عبد المجيد إبراهيم: مصدر سابق، ص 169-170.

(2) http://www.irakna.com/2014/08/29

والأكثر من ذلك يمكن للباحث من خلال هذه الأداة تفسير الظاهرة أو المشكلة موضوع البحث وتشخيص أبعادها وآثارها، وذلك عبر تحديد عناصرها وخصائص ودور كل عنصر والعلاقة فيما بينها، وعلى ذلك يمكن أن توفر هذه الأداة للباحث الفرصة للتعرف على طبيعة العلاقات الاجتماعية وأنماط التفاعل في إطار تلك العلاقات وتوجهات الأفراد والجماعات، كما يمكن من خلال تلك الأداة دراسة القيم والثقافة السائدة، فضلاً عن إمكانية التعرف على الحالة النفسية للخطيب أو المؤلف.

وعلى الرغم من ميل معظم الباحثين لتحليل مضمون المعلومات والبيانات التي يحصلون عليها عبر الأدوات والمصادر المختلفة تحليلاً نوعياً- كيفياً- لكن هذه الطريقة لم تعد تفي بالغرض لوحدها، إذ لابد من اعتماد طريقة التحليل الكمي (الأرقام والنسب المئوية والمؤشرات الكمية)، وعليه فكل طريقة من هاتين الطريقتين رديفة للأخرى، ففي الوقت الذي تكشف الطريقة النوعية- الكيفية- عن الدلالات والمعاني التي تحملها المعلومات والبيانات التي تتعلق بالظاهرة أو المشكلة موضوع البحث، فضلاً على التعرف على خصائصها والتعرف على خلفياتها وأبعادها وآثارها، بالمقابل يسهم أسلوب الإحصاء والعد والأرقام في التعبير عن الظاهرة أو بعض عناصرها ومتغيراتها والعلاقة فيما بينها بدقة وتفصيل وموضوعية كبيرة[1]، (على سبيل المثال دراسة الظاهرة الانتخابية تستدعي معرفة عدد الناخبين ونسبة المصوتين وغير المصوتين ودوافع كل منهم ومخرجات تلك العملية بالأرقام).

(1) ينظر: د. إبراهيم البيومي غانم: مصدر سابق، ص 151 وما بعدها، وكذلك: د. حامد عبد الماجد: مصدر سابق، ص 286 وما بعدها.

الفصل الثاني

أصول الاقتباس
وقواعد التوثيق

يتضمن هذا الفصل مبحثين، أما المبحث الأول فنتناول فيه إجراءات إعـــداد المادة العلمية وتوثيقها، أما المبحث الثاني فنتناول فيـــه مهمـــة توثيـــق مصـــادر الاقتباسات.

المبحث الأول

إجراءات إعداد المادة العلمية وتوثيقها

نتناول في هذا المبحث الإجراءات التي ينبغي إتباعها في عملية إعداد المادة العلمية وكيفية توثيقها، ومن تلك الإجراءات تنظيم عملية جمع المعلومات والبيانات، وأصول الاقتباس من المراجع في المطلبين الآتيين:

المطلب الأول: تنظيم عملية جمع المعلومات والبيانات:

ينبغي على الباحث بناء نظام خاص بجمع المعلومات والبيانات، وذلك لكي تسهل مهمة توظيفها حسب الحاجة في كتابة البحث أو الدراسة، ولبلوغ تلك الغاية ينبغي تقسيم المعلومات والبيانات على: نصوص أساسية، واقتباسات قصيرة، وتنظيم عملية جمع المعلومات عبر أدوات البحث.

الفرع الأول: نصوص أساسية: هناك معلومات أساسية ومهمة يحتاج لها الباحث كأن تكون الكتب ذات الصلة بموضوع البحث أو فصل من كتاب أو وثائق أو بيانات ويمكن أن يوظفها في مواضع متعددة من الدراسة أو البحث، لذا يتم وضع تلك المعلومات في بطاقات ذات لون خاص (أحمر مثلاً) وتسمى بطاقات انموذج رقم (1) ويكتب فيها ما يأتي:

بطاقة أنموذج رقم (1)

اقتباس من كتاب

الصفحة	السنة	الطبعة	دار النشر	بلد النشر	الناشر إن وجد	عنوان الكتاب	أسم المؤلف
123	1993	ط1	الدار الجامعية	القاهرة	المؤسسة (المركز)	النظم السياسية	عبد الغني بسيوني

وفي حال كان الاقتباس نصاً من دون تصرف ينبغي وضعه بين علامات تنصيص كالآتي: ((.......))، أما إذا كان الاقتباس بتصرف لفكرة أو عبارة واردة في الكتاب وإعادة صياغتها بأسلوب الباحث أو تحليل مضمونها على وفق رؤيته وتصوره فتُكتب كلمة ينظر في الهامش ومن ثم تذكر البيانات.

الفرع الثاني-اقتباسات قصيرة:

وهي الأفكار والمعلومات التي يقتبسها الباحث من البحوث والدراسات المنشورة في المجلات الدورية المحكمة والمرموقة عالمياً ومحلياً، ويتم وضعها في بطاقات من نوع آخر وبلون آخر وتسمى بطاقات رقم (2) وبالشكل الآتي:

بطاقة انموذج رقم (2)

اقتباس من دراسة أو بحث

الصفحة	التاريخ	العدد والسنة	مكان صدورها	أسم المجلة	عنوان البحث أو الدراسة	أسم الكاتب
ص 56-75	2011	4/14	كلية القانون/الجامعة المستنصرية	مجلة الحقوق	حق الانتخاب	د. طه حميد

الفرع الثالث- تنظيم عملية جمع المعلومات عبر أدوات البحث:

يقوم الباحث بعد جمع المعلومات التي يحصل عليها عبر الأدوات التي اعتمدها كالملاحظة والمقابلة والاستبانة وتحليل المضمون بتنظيمها وتوظيفها في بحثه سواء عن طريق الاستفادة منها لوصف الظاهرة أو بعض متغيراتها، أو من خلال تحليل مضمونها نوعياً وكمياً.

المطلب الثاني: أصول الاقتباس:

كلما كان الاقتباس مبنياً على أسس علمية كلما كان البحث أكثر رصانة، وتشكل تلك الأسس بمثابة الأصول التي ينبغي على الباحث الناجح مراعاتها عند الاقتباس من المصادر، ومنها: الأمانة والدقة والاقتصاد.

الفرع الأول: الأمانة العلمية:

كلما تعددت وتنوعت مصادر البحث أو الدراسة وكانت ذات معلومات قيمة كلما عزز ذلك من رصانة هذا البحث أو الدراسة العلمية، ولكن كي يكون الباحث موفقاً في الاستفادة من جهود من سبقوه من الباحثين عليه أن يذكر هذه الجهود عبر الإشارة إليها في الهوامش وذلك بغية الحفاظ على حقوق هؤلاء الباحثين الفكرية والعلمية، وهذا ما يدعى بالأمانة العلمية.

لذا قد يقتبس الباحث مما كتبه الباحثون الآخرون حول موضوع بحثه جملة أو فقرة نصاً أو بتصرف، أما إذا كان الاقتباس نصاً فينبغي وضعه بين علامات التنصيص ((...)) او<< >>، وإذا كان النص غير متصل أي اختيار جمل أو عبارات مهمة وترك أخرى غير مهمة فيتم وضع النص كله بين قوسين أيضاً ولكن توضع نقاط بين كل جملة أو عبارة مأخوذة نصاً وغالباً ما يعتمد هذا الأسلوب في حال الاقتباس من خطاب سياسي أو تصريح أو قول مثال على ذلك صرح الأمين العام للأمم المتحدة قبل انعقاد الجلسة 69 للجمعية العامة للأمم المتحدة في شهر أيلول عام 2014 بالقول: ((.... نتوقع أن تكون هناك مخرجات جيدة من القادة... إن الاجتماعات ستتطرق لمناقشة كل المشاكل والأزمات التي تواجه دول

العالم... علينا حماية حقوق الإنسان وكرامته في جميع المجتمعات...)).

أما إذا كان الاقتباس بتصرف وهو الأكثر شيوعاً فينبغي على الباحث أن يعيد صياغة المعلومات والأفكار المقتبسة بطريقته الخاصة ولكن في مثل هذه الحالة ينبغي على الباحث مراعاة الدقة في الاقتباس ويشير الى ذلك في الهامش وسنبين ذلك عند ذكر طرائق كتابة الهوامش.

خلاصة القول على الباحث أن يكون موفقاً في مراعاة الأمانة العلمية في بحثه من الألف إلى الياء، وبخلافه فإن أي معلومة - مهما كانت بسيطة- يقتبسها من جهود ممن سبقه من الباحثين من دون الإشارة إليها يعد بمثابة سرقة علمية تعاقب عليها القوانين المحلية والدولية، كما إنّها مدانة أخلاقياً.

الفرع الثاني: الدقة:

حين يقوم الباحث بإعادة صياغة المعلومات والأفكار التي يقتبسها من مصدر ما، ينبغي أن لا يفضي ذلك إلى التحريف في المعنى الذي يقصده المصدر، ولاجرم انّ هذا الأمر له صلة بلغة البحث، إذ قد يفضي حذف كلمة أو عبارة بل حتى الفاصلة إلى قلب المعنى رأساً على عقب- وهذا ما سيتم التعرض له بشكل مفصل في فصل لاحق-.

الفرع الثالث: الاقتصاد:

لا جرم انّ البحث العلمي الرصين هو ذلك الذي يتميز ببروز شخصية الباحث العلمية فيه، ويتجسد هذا الأمر في قدرة الباحث على التعامل مع المصادر ذات الصلة بموضوع بحثه، لذا ينبغي أن لا يكون الاقتباس من تلك المصادر مطولاً بشكل لافت، بل يفضل أن لا يتعدى كل اقتباس فقرة واحدة ببضعة جمل، ويمكن أن يقتبس من ذات المصدر أكبر قدر من الأفكار القيمة وفي أكثر من موضع في البحث وبنفس القدر المذكور، وكلما تمكن من الاقتباس من أكثر من مصدر في آن واحد حول الفكرة ذاتها وتمكن من صياغتها والربط بينها بإتقان كلما أعطى ذلك انطباعاً جيداً للقارئ حول شخصية الباحث الأكاديمية وبراعته.

وفي حالة اضطرار الباحث لاقتباس قدر كبير من المعلومات التي يراها مهمة ولم يحصل على مثل هذه المعلومات من مصادر أخرى فيمكن تقسيمها على شكل فقرات عدة ويشار في نهاية كل فقرة إلى المصدر نفسه في الهامش.

توثيق الاقتباس

تتباين أوعية المعلومات التي يسترشد بها الباحث في كتابة بحثه، فيمكن أن تكون مكتبية- كتب وبحوث ودراسات ومقالات وغيرها- أو أن تكون ميدانية- الملاحظة والمقابلة والاستبانة- وقد تكون الكترونية، ومع وجود طرائق شتى في توثيق الاقتباس من كل هذه الأوعية ينبغي اعتماد طريقة بعينها من بداية البحث إلى نهايته، وذلك كي يكون البحث منظماً ومنسقاً، وعلى ذلك سنوضح الطريقة الأكثر شيوعاً في توثيق الاقتباس من تلك الأوعية في المطالب الآتية:

المطلب الأول- توثيق الاقتباس من الأوعية المكتبية:

تعد الأوعية المكتبية- الكتب والبحوث والدراسات والمقالات والوثائق والمخطوطات والموسوعات والقواميس والمعاجم اللغوية- من المصادر التقليدية للمعلومات وهي مازالت الأكثر شيوعاً، وكلما زاد اعتماد الباحث على تلك المصادر ولاسيما الأصيلة والقيمة منها كلما كان ذلك معياراً أساسياً في تقدير قيمة البحث أو الدراسة العلمية، وعلى ذلك سنتعرض لطريقة التوثيق من تلك الأوعية تباعاً:

الفرع الأول: الكتب:

يأخذ اهتمام الباحثين واعتمادهم على الكتب- العربية والمعربة والأجنبية- الحيز الأكبر في البحث أو الدراسة، فكلما تمكن الباحث من الحصول على أكبر عدد من تلك الكتب التي تتناول بشكل مباشر أو مباشر موضوعات يمكن أن

يستفيد منها الباحث في رفد بحثه كلما أسهم ذلك في تعزيز رصانته العلمية، ومن المعتاد أن تتم الإشارة للكتاب كمصدر اعتمده الباحث، وكذا الحال بالنسبة لبقية المصادر على وفق الآتي:

يكتب رقم في نهاية الفقرة التي تم اقتباسها عن طريق استعمال الآلة الحاسبة بالإيعاز بـ (مراجع) الموجود في شريط الحاسبة العلوي في الصفحة الرئيسة ثم (إدراج حاشية سفلية) ليرتفع رقم الإشارة للمصدر في الهامش إلى الأعلى وبحجم خط صغير ويظهر الرقم في الهامش ليدون الباحث البيانات الخاصة بالكتاب- أو أي مصدر آخر- وهكذا تستعمل الإيعازات المذكورة آنفاً للإشارة للمصادر الأخرى وباستعمال ترقيم لكل صفحة على حدة أو الاستمرار بالترقيم لكل صفحات البحث وغالباً ما تستعمل الطريقة الأولى للرسائل والأطاريح في حين تستعمل الطريقة الثانية للبحوث التي تنشر في الدوريات وهي لا تتراوح في العادة بين (15 -25 صفحة) وبعضهم يستعمل طريقة الإشارة في نهاية البحث، أما الكتب فيفضل أن تكون الإشارة للهوامش في نهاية كل فصل، وتدون البيانات الخاصة بالكتاب كالآتي:

(أسم المؤلف، عنوان الكتاب، الناشر- إن وجد-، مكان الطبع (المدينة أو البلد)، المطبعة، الطبعة -إن وجدت- سنة الطبع، الصفحة).

مثال: (د. طه حميد حسن، النظم السياسية والدستورية المعاصرة، مركز حمورآبي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، بيروت، دار المحجة البيضاء، ط1، 2013، ص 20)، وحينما يتكرر الاقتباس من المصدر المذكور مباشرةً وبعد أن يظهر الرقم في الهامش مباشرة بعد ذكر بيانات لهذا المصدر يكتفى بعبارة: المصدر السابق، رقم الصفحة، وإذا كان الاقتباس من الصفحة نفسها يذكر الصفحة بعد ذكر العبارة الأولى أو الاكتفاء بذكر عبارة: المصدر نفسه، ولكن حينما يرد الاقتباس في صفحات لاحقة من البحث أو الدراسة تذكر البيانات الآتية: (أسم المؤلف، مصدر سابق، الصفحة)، وفي حال كان الباحث قد اعتمد على أكثر من كتاب أو بحث للمؤلف نفسه يذكر عنوان الكتاب أو البحث بعد ذكر أسم المؤلف ثم مصدر سابق ثم الصفحة.

وفي حال كان الكتاب معرب يذكر بعد عنوان الكتاب: تعريب- أو ترجمة- فاروق طه مثلاً، ثم تذكر المعلومات الأخرى ذاتها، كما تذكر المعلومات ذاتها للكتب الأجنبية ولكن من اليسار لليمين، مثال:

(Daniele Caramani: Comparative Politics, Oxford, Oxford University Press. 2007, p: 241.)

وفي حال تكرر الاقتباس مباشرة تذكر في الهامش عبارة (Ibid)، وحينما يرد الاقتباس في صفحات لاحقة من البحث أو الدراسة تذكر البيانات الآتية: (Daniele Caramani: op.cit, p. 245)، وفي حال كان الباحث قد اعتمد أيضاً على أكثر من كتاب أو بحث للمؤلف نفسه يذكر عنوان الكتاب أو البحث بعد ذكر أسم المؤلف ثم الصفحة.

وفي حال اعتمد الباحث على كتاب من مجموعة مؤلفين تذكر البيانات كما يأتي:

(أسم المؤلف: عنوان البحث، ثم يذكر في مجموعة مؤلفين: أسم الكتاب... وتكتب البيانات التي ذكرت آنفاً ذاتها)، وسنذكر الطريقة بالتفصيل في كتابة الهامش.

أما إذا استعان الباحث بالقرآن الكريم واقتبس آية أو عدة آيات يذكر فقط العبارة الآتية: (القرآن الكريم: سورة الإسراء، الآيات 5-8) أو (القرآن الكريم، الإسراء: 8).

الفرع الثاني-البحوث والدراسات:

تعد البحوث والدراسات المنشورة في الدوريات المحكمة علمياً، وكذا الدراسات غير المنشورة (ومنها رسائل الماجستير وأطروحات الدكتوراه) من المصادر المهمة التي يسترشد بها الباحث في بحثه، لذا على الأخير أن يقوم بجرد شامل لمختلف المجلات العلمية العالمية والمحلية المتخصصة بنشر البحوث والدراسات، وكذا عليه إجراء جرد شامل لكل رسائل الماجستير وأطروحات الدكتوراه المقدمة إلى مختلف المؤسسات العلمية المتخصصة المحلية والعالمية وذات

الصلة ببحثه أو دراسته، ليتسنى له جمع أكبر قدر من المعلومات وتنظيمها على وفق نظام البطاقات المذكور آنفاً، ومن ثم يقتبس منها في المواضع المناسبة في بحثه أو دراسته. وعند توثيق الاقتباس تتم الإشارة إليها في الهامش وكما يأتي:

أولاً-الاقتباس من مجلة علمية: (أسم الباحث، عنوان البحث، أسم المجلة، المؤسسة الصادرة عنها، مكان النشر، المطبعة، العدد، السنة- إن وجدت-التأريخ، الصفحة.) مثال: (د. نيفين مسعد: النزاعات الدينية والمذهبية والعرقية (الأثنية) في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد364، 2009/6، ص 64.)

ثانياً- الاقتباس من رسالة ماجستير أو أطروحة دكتوراه: (أسم الطالب- الباحث- عنوان الرسالة أو الأطروحة، المؤسسة المقدمة إليها، السنة، الصفحة). مثال: (طه حميد حسن العنبكي، النظام السياسي التونسي 1956-1989، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1992، ص 23.)

ثالثاً-في حالة الاقتباس من مجلة علمية أجنبية متخصصة تذكر البيانات نفسها المذكورة في الفقرة (أ) أعلاه مثال:

(Thomas Friedman, The coming War in The Middle East, Times, London, 10 june, 1988, p10.)

الفرع الثالث-الصحف:

يمكن للباحث أن يقتبس من الصحف اليومية أو الأسبوعية في حالة وجود مقال لباحث متخصص أو إحصائية معينة أو خبر مهم أو تصريح أو خطاب سياسي أو وثيقة غير منشورة في مصدر آخر، ويكون التوثيق كالآتي:

أولاً- في حالة الاقتباس من مقال لباحث متخصص: (أسم كاتب المقال: عنوان المقال، أسم الصحيفة- مكان صدورها-، عددها، تأريخ صدورها) مثال: (د. طه حميد حسن، صلاحيات رئيس الجمهورية على وفق الدستور العراقي النافذ، صحيفة الصباح-بغدادية-، العدد300، 2006/5/24.)

ثانياً- وفي حال كان الاقتباس معلومة أو إحصائية أو وثيقة أو ما إلى ذلك يذكر فقط (أسم الصحيفة ومكان صدورها وعددها وتأريخ صدورها) مثال: (صحيفة الحياة-لندنية-، العدد306، 2001/5/3.)

ثالثاً- وإذا كان الصحيفة أجنبية تكتب البيانات نفسها المذكورة آنفاً من جهة اليمين.

الفرع الرابع-الوثائق والموسوعات والمعاجم والقواميس والمنشورات الحكومية والمحاضرات والمذكرات الشخصية والبرامج التلفزيونية والإذاعية:

أولاً- الوثائق والموسوعات والمعاجم والقواميس: وتدون البيانات كما يأتي:

(أسم الوثيقة أو الموسوعة أو المعجم أو القاموس، أسم الدولة الصادرة عنها، أسم المؤسسة -إن وجد- مكان النشر، تأريخ النشر، رقم الصفحة.)

ثانياً-المحاضرات: تدون البيانات كما يأتي:

(أسم المحاضر، عنوان المحاضرة، طبيعة المحاضرة وتوقيتها- مثلاً: د. صادق الأسود: الرأي العام، محاضرات ألقيت على طلبة كلية العلوم السياسية/جامعة بغداد في العام الدراسي 1993/1992).

ثالثاً-المذكرات الشخصية: تدون البيانات كما يأتي:

(تذكر كلمة مذكرات وصاحبها ومنصبه إن وجد ومكان وتأريخ نشر المذكرة إن وجد ثم الصفحة).

رابعاً-البرامج التلفزيونية والإذاعية: تدون البيانات كما يأتي:

(أسم البرنامج، أسم المحطة التلفزيونية أو الإذاعية، مكانها، تأريخ بث البرنامج).

المطلب الثاني: توثيق الاقتباس من الأوعية الالكترونية:

يمكن أن تكون الأوعية الالكترونية على شكل مواقع إلكترونية على شبكة الانترنت أو أقراص مدمجة، وسنتعرض لكيفية توثيق الاقتباس من تلك الأوعية:

الفرع الأول-المواقع الالكترونية:

لا جرم انّ ظاهرة الاعتماد على المواقع الإلكترونية من قبل الباحثين أخـذت تزداد مع مرور الوقت، وذلك بفعل سهولة وسرعة الحصول على المعلومات الـتي توفرها تلك المواقع فضلاً عن أتساع نطاقها والأهم حداثتها، ولكن على الباحثين توخي الحذر في التعامل مع بعض تلك المواقع وذلك بفعل افتقارها للمصـداقية، وبالمقابل ينبغي الاعتماد على المواقع المعروفة عالمياً وذات الموثوقية العالية، ومنـها مواقع المنظمات الدولية والمؤسسات الحكومية الوطنية والجامعات ومراكز البحوث العالمية والمكتبات الالكترونية والموسوعات الصـادرة عـن جهـات معروفـة ومتخصصة، وبعض هذه المواقع تحوي مقالات لبـاحثين متخصصـين وبعضـها يتضمن بحوث ودراسات مرموقة علمياً، والأكثر من ذلك هناك بعض المواقع تقوم بتنزيل كتب كاملة على شكل ملفات (pdf) أو (word).

وعلى ذلك فإن طريقة تدوين البيانات عند الاقتباس من تلك الأوعية تكون من خلال استعمال الطريقة التي ذكرناها سابقاً في الاقتباس من الأوعية المكتبيـة بشكل كامل مع إضافة عنوان الرابط الالكتروني مثال على ذلك:

(د. طه حميد حسن، النظم السياسية والدستورية المعاصرة، مركز حمورآبـي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، بيروت، دار المحجـة البيضـاء، ط1، 2013، ص 20، متاح على موقع المركز الإلكتروني: www.hcrsiraq.org).

وفي حالة الاقتباس من أي موقع الكتروني مقال معين أو دراسـة أو تقريـر لمنظمة معينة أو أية معلومات مفيدة ينبغي ذكر تأريخ التحديث، مثـال: (تقريـر منظمة الشفافية العالمية عن الفساد في الدول العربية الصادر عام 2013 على موقع المنظمة: www. transparency. org آخر تحديث: 2014/10/1)

الفرع الثاني-الأقراص المدمجة:

يمكن للباحث الحصول على الأقراص المدمجة من المكتبـات الحكوميـة وغـير الحكومية أو من باحثين آخرين ولكن قبل الاقتباس من تلك الأقراص ينبغي التأكد من أنّها صادرة عن مصادر موثوقة، وعند الاقتباس من تلك الأوعية تدون البيانات الآتية:

(من (CD) بعنوان: تقرير المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق، 2014، ص 4).

المطلب الثالث: توثيق المصادر الميدانية:

يأخذ الاقتباس من المصادر الميدانية والتي تعد أدوات البحث الأساسية (الملاحظة والمقابلة والاستبانة) صورة أكثر تبسيطاً من المصادر المذكورة آنفا، وعلى النحو الآتي[1]:

الفرع الأول: توثيق الملاحظة:

يمكن تدوين المعلومات التي حصل عليها الباحث في المتن أو الهامش وبالشكل الآتي: (لاحظنا توافد أعداد كبيرة من الناخبين للحضور إلى صناديق الاقتراع في الساعات الأولى وذلك للإدلاء بأصواتهم في الانتخابات النيابية التي جرت يوم 30 نيسان عام 2014) ويمكن أن يضيف أية معلومات إضافية أخرى.

الفرع الثاني: توثيق المقابلة:

تتم الإشارة إلى ما ورد في المقابلات التي يجريها الباحث بنفسه أو أي شخص آخر مع أي شخصية سياسية أو حزبية أو ما شابه من خلال وضع ما تم اقتباسه من المقابلة المعنية بين قوسين بدون تصرف، أو تحليل مضمون ما ورد في تلك المقابلة ومن ثم يشار لذلك المقتبس في الهامش كما في المثال الآتي:

(مقابلة أجراها الباحث مع السيد هوشيار زيباري وزير الخارجية العراقي السابق في مكتبه يوم 2013/10/15) وعند الاقتباس منها مرة أخرى وبشكل مباشر يشار لها بالعبارة: (المصدر السابق)، أما إذا وردت الإشارة في موضع آخر في البحث أو الدراسة فيشار لها بالعبارة الآتية: (مقابلة سبق ذكرها مع السيد هوشيار زيباري).

---

(1) للمزيد ينظر: إبراهيم البيومي: مصدر سابق، ص 217-218.

الفرع الثالث: توثيق الاستبانة:

بعد قيام الباحث بجمع أستمارات الاستبانة ينبغي العمل على تفريغ البيانات الواردة فيها ويتطلب تنظيم تلك البيانات الاستعانة بمتخصصين في مجال التحليل الإحصائي لتحديد حجم ونوع ومكان العينة التي وقع عليها الاختيار في الاستبانة، هذا فضلاً عن تحديد المدة الزمنية التي جرى فيها الاستبانة ومن ثم تنظيم جداول إحصائية وتحليل مضامينها وكل ذلك يشار له في المتن ولا حاجة للإشارة في الهامش، على أن ترفق نسخة من استمارة الاستبانة في ملاحق البحث أو الدراسة.

المطلب الرابع: ترتيب المصادر:

يتم ترتيب المصادر في نهاية الدراسة (رسالة الماجستير أو أطروحة الدكتوراه) كما يأتي:

الفرع الأول: المصادر العربية والمعربة...

- القرآن الكريم.

أولاً- الوثائق (كالدساتير والقوانين وغيرها) والموسوعات والمعاجم....

ثانياً- الكتب العربية والمعربة: وتكتب حسب الحروف الهجائية للمؤلفين، وإذا كان لديك مؤلف له أكثر من كتاب تم الاقتباس منها يتم ترتيبها حسب الأسبقية الزمنية، أما إذا كان هناك أكثر من مؤلف تبدأ أسمائهم بالحرف نفسه نأخذ الحرف الثاني بنظر الاعتبار وإذا كان الثاني أيضاً متشابه نأخذ الحرف الثالث وإذا كان هناك مؤلفين بالاسم نفسه نأخذ الحرف الأول من أسم الأب ثم الثاني ثم الثالث وهكذا مثلاً:

1- د. إبراهيم البيومي غانم: مناهج البحث وأصول التحليل في العلوم الاجتماعية، القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، ط1، 2008.
2- إبراهيم درويش: النظام السياسي، القاهرة، دار النهضة العربية، 1965.
3- إبراهيم عبد العزيز شيحا: مبادئ النظم السياسية، القاهرة، الدار الجامعية للطباعة، 1982.

4- إبراهيم نافع: الصين معجزة نهاية القرن العشرين، مؤسسة الأهرام (القاهرة)، مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1999.

5- الأزهر بوعوني: الأنظمة السياسية والنظام السياسي التونسي، تونس، مركز النشر الجامعي، 2002.

ثالثاً - البحوث والدراسات: ويتم ترتيبها حسب الحرف الهجائية للباحثين وتتضمن البحوث والدراسات المنشورة في الدوريات وهي المجلات العلمية المتخصصة التي تصدر بصورة دورية: أسبوعية أو شهرية أو فصلية أو نصف سنوية وما شابه ذلك، ومن ذلك مثلاً:

1- د. طارق الهاشمي: الأسس الاجتماعية للأنظمة السياسية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، كلية القانون والسياسية، جامعة بغداد، العدد3، 1981.

2- كامل أبو جابر: البعد السياسي- الاجتماعي للديمقراطية، عمان، المجلة العربية للعلوم السياسية، 1992.

3- مايكل أوهانلون: عن العقيدة العسكرية الصينية، مجلة آفاق المستقبل، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبوظبي، العدد8، 2010.

رابعاً- الأعمال غير المنشورة: وتشمل الرسائل والأطروحات والمقابلات والمذكرات ومحاضر الاجتماعات والبيانات والتقارير ويمكن وضعها كلاً على حدة.

خامساً- الصحف...

الفرع الثاني: المصادر الأجنبية....

First-(Documents-Constitutions, laws and others-Encyclopedias and Dictionaries)....

Second-Books...

Third-(Research and Studies)....

Fourth- Unpublished works: include Theses and interviews, notes and minutes of meetings and data.

Fifth-Newspapers...

Sixth- Network Online.

الفصل الثالث

مناهج البحث في العلوم السياسية

بعد أن كان المنظرون والمختصون – على وفق المناهج التقليدية – يركزون على الفلسفة السياسية التي تعتمد على دراسة ما ينبغي أن تكون عليه الوقائع السياسية، أضحت المناهج الجديدة تركز على دراسة تلك الوقائع كما هي، ما أفرز وطور اتجاه منهجي جديد يشدد على دراسة السلوك السياسي كسبيل للوصول إلى رصد الظواهر السياسية، وعلى ذلك ظهرت نظريات ومناهج عدة ترمي إلى بناء أسس نظرية جديدة في ميادين دراسة الظواهر السياسية على وجه الجملة، وتتفاوت أنماط تلك المناهج بين الوصف والتفسير والتحليل والمقارنة والاستشراف (التنبؤ) المستقبلي[1]، وسنتعرض لتلك المناهج من زاوية الاسترشاد

(1) ينبغي التمييز بين أنماط المناهج وأنواعها وما يهمنا هو التركيز على الأخيرة لأنها أكثر دقة من الناحية العلمية وهذا ما سنتناوله في هذا الفصل، ذلك لأن الأنواع تتفرع عن الأنماط فعلى سبيل المثال من **أنواع المناهج الوصفية**: المنهج القانوني-المؤسسي والمنهج التاريخي ومنهج دراسة الحالة وغيرها، ومن أنواع **المناهج التحليلية**: المنهج النظمي

بها في حقلي النظم السياسية والعلاقات الدولية كلا على حدة مع التأكيد على إنّ قسماً كبيراً من تلك المناهج يمكن توظيفه في كلا الحقلين.

والمنهج البنيوي-الوظيفي ومنهج الجماعة وغيرها، وهناك المناهج المثالية والواقعية والاستكشافية والاستقرائية والاستنباطية وغيرها.

مناهج دراسة النظم السياسية

غالباً ما نرى أنّ الكثير من المتخصصين والباحثين في النظم السياسية - ومنهم طلبة الدراسات العليا- يتخبطون في انتقاء المناهج التي يزعمون آنّهم قاموا بتوظيفها في بحوثهم ودراساتهم، وواقع الحال يؤكد انّ الأمر أضحى مجرد إلصاق أسماء ومسميات، لذا نرى من جانبنا أنّ هناك عدداً من المناهج التي يمكن أن يسترشد بها هؤلاء المتخصصون والباحثون في النظم السياسية، وهي:

المطلب الأول: المنهج المؤسسي (القانوني)

(Approach of institutional / legal):

يؤكد دعاة هذا المنهج انّ الدولة هي وحدة التحليل السياسي باعتبارها مجموعة من المؤسسات الدستورية والسياسية وأسلوب ممارسة السلطة من خلالها، والتي تبين بدورها الكيفية التي تتشكل على وفقها تلك المؤسسات وطبيعة الاختصاصات التي تمارسها وعلاقتها مع بعضها وعلاقاتها مع المواطنين وكل ذلك يحدد شكل نظام الحكم، والمرجع في ذلك كله القواعد الدستورية- مدونة أو عرفية-ومن ثم تنحصر الدراسة على وفق هذا المنهج في إطار دستوري وقانوني، وصفي وشكلي، ولكن هذا هو المنهج المؤسسي التقليدي، أما المنهج المؤسسي الحديث فهو منهج يهتم بجوانب أخرى يتعلق بتفاعل المؤسسة مع بيئتها ومن ثم أدخلت في حساباتها السياقات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والتأريخية التي تعمل فيها المؤسسة، وعلى ذلك يرى دعاة هذا المنهج انّ بناء المؤسسات

الدستورية والسياسية هو جوهر التنمية والتقدم السياسيين[1].

ويثير دعاة هذا المنهج جوانب أو عناصر عدة منها[2]:

أولاً- الهدف من تكوين المؤسسة: فالمؤسسات الدستورية والسياسية تتكون لتحقيق هدف أو جملة من الأهداف، فالبرلمان مثلاً يتكون بهدف تمكين ممثلي الشعب من تقرير مصير الأخير ومن المشاركة في إدارة شؤون الحكم.

ثانياً- كيفية توظيف أعضاء المؤسسة: يختلف أسلوب التوظيف من مؤسسة لأخرى داخل الدولة الواحدة ومن نظام لآخر، وربما حتى من وقت لآخر، وتلك الأساليب تتراوح بين الانتخاب- المباشر وغير المباشر- والتعيين والوراثة، وربما تأخذ المؤسسة الواحدة بأكثر من أسلوب.

ثالثاً- بنى المؤسسة: وتعني الوحدات التي تضمها المؤسسة، فالسلطة التشريعية-البرلمان- قد تتكون من مجلس واحد أو من مجلسين، والسلطة التنفيذية قد تتكون من هيئة واحدة- رئيس الدولة ووزرائه- أو من هيئتين-رئيس الدولة ومجلس الوزراء- وكل منهم يضم لجان دائمة أو مؤقتة وأقسام إدارية وفنية ودوائر تابعة.

رابعاً- اختصاصات المؤسسة: يحدد الدستور-المدون أو العرفي- أو القانون اختصاصات كل مؤسسة من مؤسسات النظام السياسي.

خامساً-علاقة المؤسسة بالمؤسسات الأخرى: وهنا تثار مسألة التعاون والصراع بين المؤسسات ولاسيما المؤسستين التشريعية والتنفيذية، أما القضاء فينبغي أن يكون مستقلاً وحيادياً، كما أن له دور في ضبط التوازن وحل الخلافات بين المؤسسات وبينها وبين المواطنين.

سادساً- الثقل النسبي للمؤسسات وحدود تأثيرها: تتباين أهمية وأوزان المؤسسات الدستورية والسياسية من نظام سياسي لآخر، ففي بعضها يكون

---

(1) د. حامد عبد الماجد: مصدر سابق، ص 69، وكذلك: د. كمال المنوفي: نظريات النظم السياسية، الكويت، وكالة المطبوعات، ط1، 1985، ص 11، وكذلك: د. إبراهيم البيومي غانم: مصدر سابق، ص 57.

(2) د. كمال المنوفي: المصدر السابق، ص 13 وما بعدها، وللمزيد ينظر:

- Allan Lorson: Comparative Politics Analysis, (Chieago;Nelson Hall, 1980) pp. 18-22.

البرلمان أقوى من الحكومة وفي بعضها الاخر بالعكس، وهناك أنظمة تكون فيها المؤسسة العسكرية أقوى وأكثر نفوذاً من سائر المؤسسات.

سابعاً- توزيع الأدوار داخل المؤسسة: لما كانت المؤسسة تضم عدداً من الأفراد الأعضاء، لذا فلكل منهم دور يؤديه، وعلى الرغم من انّ تلك الأدوار مكملة لبعضها لكنها تتفاوت من عضو لآخر، فبكل تأكيد يتولى رئيس المؤسسة أو نائبه دوراً أكثر أهمية من سائر الأعضاء وذلك بحكم تدرج المسؤولية والسلطة.

ثامناً- التغير المؤسسي: لاشك انّ كل المؤسسات عرضة للتغيير باستمرار، وهذا التغيير يمكن أن يكون بتطويرها أو دمجها مع مؤسسة أخرى أو شطرها إلى مؤسستين أو أكثر، وقد يكون التغيير بفعل عملية نضج أو تطور تمر بها المؤسسة ذاتها، أو أنّه يأتي استجابة لعوامل اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية.

وعلى ذلك يرى الكثير من علماء السياسة انّ جوهر عملية بناء الدولة يقوم على أساس إقامة مؤسسات فاعلة وقادرة على اكتساب شرعية ذاتية وتكون ذات قيمة وتحقق قدر من الاستقرار، ولقياس مستوى المؤسسة طرح (صموئيل هنتجتون) معايير أربعة وهي[1]:

أولاً-التكيف[2]: وهي القدرة على مواجهة التغيرات والتحديات في البيئة المحيطة بالمؤسسة (داخلياً وخارجياً) ويتحقق ذلك من خلال طول عمر المؤسسة وتغيير قياداتها بشكل سلمي وتغيير مهامها.

ثانياً-التعقيد: أي أن يكون للمؤسسة وظائف ومهام متعددة، وتضم كل مؤسسة وحدات فرعية تعكس قدر كبير من التخصص.

ثالثاً- الاستقلالية: ويتطلب ذلك توفر تخصيصات مالية مستقلة للمؤسسة، وقدرة ذاتية على توظيف أعضائها.

رابعاً-درجة الرضا والتوافق بين أعضاء المؤسسة لتحقيق التماسك داخلها، ما يفضي إلى تعزيز بنيتها وتحسين أدائها.

---

(1) Samuel Huntington: Political Order in changing Societies, (New Haven: Yale University Press, 1966) p. 12-23.

(2) يعني التكيف التبدل في عضو أو وظيفته الذي ينجم عنه التقريب بينه وبين محيطه الداخلي أو الخارجي نقلاً عن: أندريه لالاند: موسوعة لالاند الفلسفية، المجلد الأول، ترجمة: خليل أحمد خليل، منشورات عويدات، بيروت/باريس، ط1، 2001، ص 17.

المطلب الثاني: المنهج النظمي (System Approach):

يعد هذا المنهج من أكثر المناهج شيوعاً في دراسة النظم السياسية على وجه الخصوص والنشاطات السياسية على وجه العموم، كما انّ المناهج الأخرى - ولاسيما منهج الاتصال والمنهج المؤسسي والمنهج البنائي/الوظيفي- تعتمد على الكثير من الأفكار والتصورات المستعملة في هذا المنهج.

وعلى وفق هذا المنهج يعد النظام هو وحدة التحليل، وعلى ذلك استعمل (ديفيد أستن) هذا المفهوم (System) باعتباره مجموعة من العناصر المتداخلة والمترابطة والمتفاعلة بنائياً ووظيفياً وبشكل منتظم وأي تغير يطرأ على أي عنصر يؤثر في سائر عناصر النظام، وعلى ذلك عرف النظام السياسي على أنّه: ((مجموعة من التداخلات أو التفاعلات السياسية المستمرة في مجموعة سياسية معينة، فالنظام هو جزء من كل اجتماعي يدخل في علاقات معقدة مع البناء الاجتماعي المتكامل))[1].

وتعود فكرة التداخل والتفاعل بين الجزء والكل إلى الكاتب الأميركي (ليونتيف) حينما استعملها نظرياً في مجال الاقتصاد، فقد بين في كتابه: (أساس الاقتصاد الأميركي بين 1914-1929) والصادر سنة 1941، العلاقة بين الصناعات وعلى وجه الخصوص دورة البضائع من قسم إلى آخر، فدخول البضائع في الصناعة (Inputs) وخروجها من قسم إلى آخر (Outputs) والنظام الاقتصادي يقوم على استلام دخول الإنتاج وخروجه على شكل منتجات كاملة ومهيأة للاستعمال، وتؤثر هذه المنتجات في الدخل في بعض الحالات، بشكل عكسي من خلال ما أسماه بالتغذية الاسترجاعية (Feedback)، وعلى ذلك تبنى - ديفيد

---

(1) د. حسان العاني: الأنظمة السياسية والدستورية...، مصدر سابق، ص 19، وكذلك: د. كمال المنوفي: نظريات النظم السياسية، مصدر سابق، ص 93، وكذلك: د. حامد عبد الماجد: مصدر سابق، ص 55، وكذلك: د. إبراهيم البيومي غانم: مصدر سابق، ص 61-62، وكذلك:

- Daniele Caramani: Comparative Politics, Oxford University Press. 2007, p. 47.

أستن- هذه النظرية وطبقها في تحليله للنظام السياسي[1].

لذا يتكون النظام السياسي - لدى استن- من[2]:

أولاً-المدخلات: وهي الضغوط والتأثيرات التي يتعرض لها النظام السياسي وتدفعه للنشاط والحركة، وهذه المدخلات تنبع من البيئة الداخلية، فحصول أزمة اقتصادية أو تغير في القيم الثقافية يؤثر حتماً في النظام السياسي، والمدخلات تقسم على: **مطالب** (عامة أو خاصة) **ومساندة** (تأييد وولاء وتمويل ومساندة وما إلى ذلك).

ثانياً-عملية التحويل: وهي عملية استيعاب للمطالب في أبنية النظام التشريعية والتنفيذية، ومن ثم غربلتها لتحويل بعضها إلى قرارات.

ثالثاً- المخرجات: وهي عملية استجابة للمطالب الفعلية أو المتوقعة ومن ثم اصدار قرارات أو تبني سياسات، وقد تكون بشكل ايجابي أو سلبي أو رمزي، ايجابياً عن طريق تلبية المطالب، وسلبياً عن طريق اللجوء لأساليب قمعية لردع المطالبين، ورمزياً عن طريق تقديم الوعود أو إثارة مشاعر الخوف من مخاطر تهديد خارجي أو داخلي.

رابعاً- التغذية الاسترجاعية: وتشير إلى عملية تدفق المعلومات من البيئة إلى النظام السياسي عن نتائج سياساته وقراراته، ومن ثم فهي عملية تفاعل بين المدخلات والمخرجات، وعلى ضوئها تجري عملية تصحيح مسار النظام السياسي.

---

(1) د. حسان العاني: الأنظمة السياسية والدستورية...، المصدر نفسه، ص 20، وكذلك:

- Daniele Caramani: op. cit, p. 47, & David Easton;Categories for the Systems Analysis of Politics" in Bernard Susser;Approaches to the Study of Politics, Macmillan Publishing Company, 1992, p. 181 & after it & Alan R. Ball;Modern Political And Government, London, The Macmillan, Press, 1978, p12-13.

(2) للمزيد ينظر كل من: د. كمال المنوفي: نظريات النظم السياسية، مصدر سابق، ص 97-99، وكذلك: د. حامد عبد الماجد: مصدر سابق، ص 56، وكذلك: د. إبراهيم البيومي غانم: مصدر سابق، ص 62-63، وكذلك:

- David Easton: op. cit, p. 183 & after it, & Alan R. Ball;ibid, p. 12-13.

شكل رقم (2)

يوضح بشكل مبسط رؤية ديفيد أستن لعمل النظام السياسي

المدخلات: البيئة الداخلية والخارجية		النظام السياسي	المخرجات	
مطالب ومشاكل	مساندة= تأييد وموارد	عمليات التحويل داخل بنى النظام	قوانين+قرارات	سياسات

التغذية الإسترجاعية 

المطلب الثالث: المنهج البنائي-الوظيفي (Approach of Structural and Functions):

استعمل مفهوم (الوظيفة) في علم الإنسان (anthropology) من قبل كل من (مالينوفسكي) و(راد كليف- براون) كما استعمل من قبل عالم الاجتماع (تالكوت بارسونز) وهذا المفهوم مأخوذ من دراسة علم الحياة عن طريق التعرف على الطريقة التي تفيد إدامة الكائن الحي، ويعتمد هذا المفهوم - حسب بارسونز- على فكرة التداخل والتعاون القائم بين كل الأجزاء والعناصر المكونة للنظام الاجتماعي، فكل عنصر يؤدي وظيفة أو أكثر بغية الحفاظ على حيوية وإدامة حياة النظام[1].

(1) ينظر كل من: د. حسان العاني: النظم السياسية...، مصدر سابق، ص 20-21، وكذلك: د. حامد عبد الماجد: مصدر سابق، ص 66، وكذلك: د. إبراهيم البيومي غانم: مصدر سابق، ص 61-62، وكذلك: د. مولود زايد الطبيب: علم الاجتماع السياسي، الزاوية (ليبيا)، منشورات جامعة السابع من إبريل، ط1، 2007، ص 63-64، وكذلك:

- Daniele Caramani: op.cit, p. 47 & David Easton, op.cit,p. 184 & after it.

وقد طور كل من (غابريل الموند) و(باول) مفهوم الوظيفة واستعملوه نظرياً في دراسة النظم السياسية فهما يريان انّ الأخيرة لها دور وظيفي في المجتمع السياسي عن طريق مواجهتها لتحديات أربع وهي: (بناء الدولة وبناء الأمة والمشاركة والتوزيع) ومن ثم فإنّ أي نظام سياسي يثبت قدرته على مواجهة تلك التحديات سيجعله في عداد النظم المتقدمة[1].

ويرى (ألموند) انّ الوظائف التي تؤديها النظم السياسية تكاد تكون متشابهة، على الرغم من اختلاف البنى التي تباشرها، لذا فالنظام السياسي هو مجمل التفاعلات التي تتعلق بوظيفتي: **التكامل والتكيف** عن طريق الاستعمال الفعلي للإكراه المادي المشروع، أو التهديد باستعماله، ومن ثم يقسم وظائف النظام السياسي على وظائف مدخلات (Input Functions) وتتضمن عمليات التنشئة السياسية والتوظيف السياسي والتعبير عن المصالح وتجميعها والاتصال السياسي، ووظائف مخرجات (Ouput Functions) والتي تنحصر في صنع القواعد القانونية وتطبيقها[2]، ولكن فيما بعد طور (ألموند) رؤيته لوظائف النظام فميَز بين مستويات وظيفية ثلاث لتلك الوظائف وهي[3]:

أولاً-وظائف التحويل: وتتضمن عمليات التعبير عن المصالح ومن ثم صياغة القواعد القانونية وتطبيقها وإدامة الاتصال.

ثانياً-وظائف التكيف والاستمرار: وتدور حول التنشئة والتوظيف السياسيين، أما التنشئة فهي التربية السياسية[4]، أما التوظيف فهو عملية اختيار القيادات وتدريبها.

---

(1) د. حسان العاني: الأنظمة السياسية والدستورية...، المصدر السابق، ص 21، وكذلك:
- Daniele Caramani. op. cit, p. 47 & David Easton;op, cit, p. 184 & after it.

(2) ينظر كل من: د. حامد عبد الماجد: مصدر سابق، ص 67-68، وكذلك: د. كمال المنوفي: مصدر سابق، ص 115 وما بعدها.

(3) ينظر كل من: د. إبراهيم البيومي غانم: مصدر سابق، ص 66، وكذلك: د. حامد عبد الماجد: مصدر سابق، ص 67-68، وكذلك: د. كمال المنوفي: مصدر سابق، ص 118 وما بعدها.

(4) للمزيد حول مفهوم التربية السياسية ينظر: د. فيليب اسكاروس ود. عصام قمر: مذهب جديد في السياسة والتربية، المنصورة، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، ط1، 2009، ص 89 وما بعدها.

ثالثاً-قدرات النظام: وتتعلق بفعالية أدائه وسلوكه السياسي داخلياً وخارجياً، وهذه **القدرات هي: استخراجية** تتعلق بتوظيف الموارد والطاقات المادية والبشرية، **وقدرات تنظيمية** تتعلق بضبط وتوجيه سلوك الأفراد والجماعات، **وقدرات توزيعية** تتعلق بتوزيع الموارد بشكل عادل، **وقدرات رمزية تتعلق** باستعمال الرموز لجلب تأييد المواطنين (علم، وأناشيد، واستعراضات... إلخ)، **وقدرات استجابية** تتعلق بتلبية النظام لمطالب البيئتين الداخلية والخارجية، ومن ثم **القدرة الدولية** وتتضمن مجمل القدرات المذكورة على المستوى الخارجي.

المطلب الرابع: منهج التقدم أو التنمية السياسية:

يعد هذا المنهج بمثابة تطوير للمنهج الوظيفي، ويعد (لوسيان باي) من الوظيفيين الذين استعملوا المفاهيم الوظيفية النظرية في تحليلاتهم للواقع السياسي للدول النامية (والتي تسمى دول العالم الثالث التي استقلت حديثاً بعد خضوعها لعقود طويلة للدول الاستعمارية وهي معظم الدول الآسيوية والأفريقية ودول أمريكا اللاتينية)، ويقول (لوسيان) في هذا الصدد: ((... إنّ دخول كثير من المجتمعات الجديدة والمتخلفة في مختبر عالم السياسة ساهم بدرجة كبيرة في محاولات صياغة مفهوم التنمية السياسية))[1]، وقد أضاف (لوسيان) مفاهيم ومعايير وحلول للتقدم والتنمية السياسيين[2].

المطلب الخامس: منهج صنع القرار:

أولاً- ماهية صنع القرار:

تقوم عملية صنع القرار على أساس اختيار بديل من بين مجموعة من البدائل المطروحة أمام صانع القرار، ويعد منهج صنع القرار من المناهج الشائعة في

(1) ينظر: لوسيان باي: السياسات المقارنة والتنمية السياسية: نقلاً عن د. صادق الأسود: مصدر سابق، ص 277.

(2) ينظر: د. حسان العاني: النظم السياسية والدستورية. مصدر سابق، ص 22.

البحوث السياسية عموماً وبحوث النظم السياسية خصوصاً، ويجري ذلك على أساس النظر إلى انّ كل النظم السياسية وعلى اختلاف ألوانها وأصنافها تقوم بوظيفة صناعة القرارات[1].

وتتطلب عملية صنع القرار تحديد وحدة صناعة القرار، ومكوناتها وتنظيمها والعلاقات التي تربط أعضاءها، ومن هم صناع القرار وما هي أطباعهم ومصالحهم وقيمهم وتوجهاتهم، وأساليب اختيارهم ومن ثم العوامل التي تؤثر في تلكم العملية[2].

ففي أي نظام سياسي هناك أشخاص يصنعون القرارات سواء أكانوا يعملون بشكل إنفرادي أم من داخل مؤسسات معينة، وفي كل الأحوال يؤثر في سلوك هؤلاء صفاتهم الشخصية وخلفياتهم الاجتماعية ومستواهم التعليمي وخبراتهم وأعمارهم ومعتقداتهم وانتماءاتهم ودوافعهم النفسية والآليات والقواعد المتبعة وما إلى ذلك[3].

ولا جرم انّ لكل نظام سياسي أسلوبه في اختيار القيادات السياسية، فقد يكون الأسلوب المعتمد هو التعيين (على أساس الكفاءة أو الانتماء أو الولاء) أو الانتخاب (المباشر أو غير المباشر) أو الوراثة (أي يخلف الأبن أبيه)، ولاريب ينعكس هذا الأمر على سلوك صناع القرار، كما أنّ الأخير يتأثر بالبيئة التي يعمل فيها هؤلاء، وتلكم البيئة تتضمن واقع اجتماعي وواقع سياسي، أما الواقع الاجتماعي فيشمل متغيرات متفاعلة عدة منها: الرأي العام والقوى الاجتماعية والتيارات الفكرية، أما الإطار السياسي فيضم مجموعة من الهيئات والوحدات والقواعد المنظمة التي يتكون منها النظام السياسي والتي يعمل في ظلها صناع القرار[4].

---

(1) ينظر: د. إبراهيم البيومي غانم: مصدر سابق، ص 68-69.

(2) ينظر كل من: د. إبراهيم البيومي غانم: مصدر سابق، ص 68-69، وكذلك: د. كمال المنوفي: نظريات النظم السياسية، مصدر سابق، ص 137-138.

(3) ينظر: د. كمال المنوفي: نظريات النظم السياسية، مصدر سابق، ص 137.

(4) المصدر نفسه، ص 138.

ثانياً- إجراءات أو مراحل صناعة القرار:

هناك سلسلة من الإجراءات أو المراحل تتبعها معظم النظم السياسية -ولاسيما العريقة منها- بغية التوصل إلى القرارات، فهي تبدأ بتحديد المشكلة وجمع المعلومات حولها، ومن ثم وضع أفكار وتصورات حول المشكلة المطروحة وما ينبغي عمله لمواجهتها مروراً بتقدير آثار كل البدائل المطروحة لحلها، وصولاً إلى مرحلة تنفيذ القرار الذي تم اتخاذه من قبل صانعيه، وتأتي بعد ذلك عملية تقييم القرار وتخضع تلك العملية إلى معايير عدة منها: المعلومات المتوفرة، ودرجة المشورة في عملية صنع القرار، وأهمية القرار والحاجة لإتخاذه ومن ثم الآثار المترتبة على اتخاذ القرار وهل حقق الغاية المرجوة أم لا؟[1].

ثالثاً-أساليب صنع القرار:

إنّ عملية صناعة القرار تتطلب من صانعي القرارات اتباع أساليب متعددة منها: **المساومة**: وتعني التوصل إلى حلول مفيدة للطرفين، **والتنافس**: وهو نشاط يسعى من ورائه طرفان أو أكثر لتحقيق هدف أو أهداف متطابقة أو متقاربة، وقد يلجأ المتنافسون إلى المساومة، **والصراع**: ويحصل في حالة تعارض أهداف الفاعلين السياسيين، ونجاح طرف يعني خسارة الآخر وقد يفضي الصراع إلى نتائج مدمرة لطرف ما أو لكل الأطراف المتصارعة، **والتعاون**: مع وجود تعارض في الأهداف ولكن لا يمكن نكران وجود أهداف مشتركة بين الأطراف المتفاعلة سياسياً، وهو ما يدفعها للتنسيق والتشاور لتحقيق تلك الأهداف وضمان مصالح الجميع[2].

---

(1) للمزيد ينظر كل من: د. كمال المنوفي: نظريات النظم السياسية، مصدر سابق، ص 139-140، وكذلك: د. حامد عبد الماجد: مصدر سابق، ص 64.

(2) ينظر كل من: د. كمال المنوفي: نظريات النظم السياسية، مصدر سابق، ص 141-142، وكذلك: د. حامد عبد الماجد: مصدر سابق، ص 64.

المطلب السادس: منهج الاتصال:

لامراء في انّ مجمل العمليات التي تجري داخل النظام السياسي هي بمثابة عمليات تفاعلية- تأثير وتأثر- مصدرها الأساس هو الاتصال وهو عملية نقل المعلومات بين المكونات المختلفة للنظام السياسي، ويتحقق ذلك عبر قنوات وإجراءات متنوعة، مباشرة وغير مباشرة، أقوالاً وأفعالاً، لذا يعد هذا المنهج من المناهج المهمة في دراسة العلوم السياسية على وجه العموم ودراسة النظم السياسية على وجه الخصوص، ذلك انّ المواطنين يحاولون توصيل رغباتهم ومطالبهم إلى القابضين على السلطة، وبالمقابل يسعى الأخيرون إلى إيصال قراراتهم إلى الطرف الأول (المواطنون) بغية نيل رضاهم وتأييدهم، وبكل تأكيد فإن تلك القرارات والنتائج التي تترتب عليها تقوم على المزيد من المعلومات وبذلك يسري الاتصال في كل جوانب الكيان الاجتماعي والسياسي، وعلى ذلك فإنّ دراسة النظم السياسية على وفق هذا المنهج تتركز حول السلوك والأفعال التي تتعلق بتبادل المعلومات عبر ما يسمى بالرسائل فيما بين الحكام والمحكومين[1].

ويقوم هذا المنهج على عناصر عدة وهي[2]:

أولاً-المُرسِل: يمكن أن يكون شخص أو مؤسسة.

ثانياً- الرسالة: وهي المعلومات المتدفقة من المرسل إلى المستقبل.

ثالثاً-القنوات: وهي الوسائل التي تتدفق من خلالها المعلومات (الرسائل) بين مكونات النظام السياسي.

رابعاً-أنواع المعلومات التي تتضمنها الرسائل.

خامساً-القواعد والإجراءات التي تحكم الاتصالات داخل النظام السياسي.

---

(1) ينظر كل من: د. كمال المنوفي: نظريات النظم السياسية، مصدر سابق، ص 147، وكذلك: د. حامد عبد الماجد: مصدر سابق، ص 58، وكذلك: د. إبراهيم البيومي غانم: مصدر سابق، ص 71.

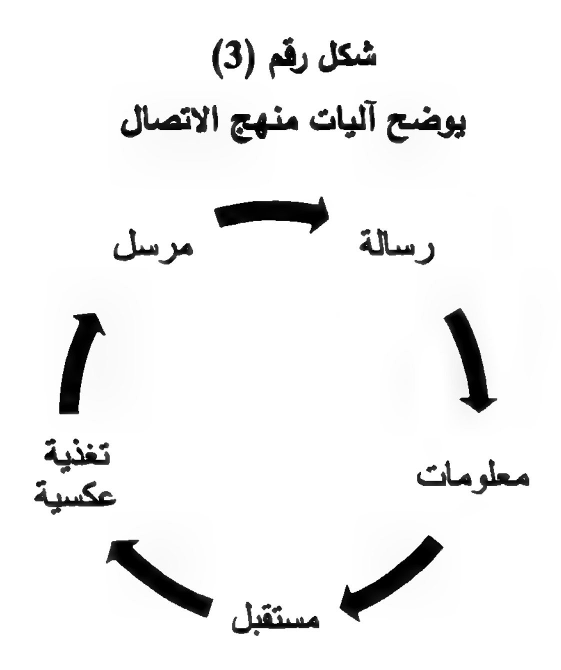
(2) إبراهيم البيومي، المصدر السابق، ص 72.

سادساً-المُستقبل: وهو الجهة (أفراد وجماعات ومؤسسات وتنظيمات) التي تتلقى المعلومات (الرسائل).

سابعاً-التغذية العكسية: وهي المعرفة بنتائج العملية الاتصالية وحدود الاستجابة لها ومدى تأثيرها في المستقبل.

شكل رقم (3)

يوضح آليات منهج الاتصال



فالعملية الانتخابية هي بمثابة نظام اتصالي، مصدره (المرسل) المرشح للمنصب السياسي، وما يطرحه على الناخبين من وعود انتخابية هو الرسالة، والقناة قد تكون الصحف أو القنوات الفضائية أو اللقاءات المباشرة، والمستقبل هو الجمهور والتغذية العكسية تعتمد على نتائج العملية الانتخابية وكيفية التعاطي معها سواء أكانت سلبية (عدم انتخاب المرشح) أم إيجابية (انتخاب المرشح)[1].

وعلى وجه الجملة لا تخلو العملية الاتصالية من تعقيد ومتاعب ولاسيما إذا كانت المعلومات المتاحة مشوهة، لذا فكلما كانت مصادر المعلومات موثوقة

---

(1) ينظر: د. كمال المنوفي: نظريات النظم السياسية، مصدر سابق، ص 148.

وقيمة كلما عزز ذلك دور وتأثير المرسل في المستقبل وكلما كان الأخير يمتلك مصادر القوة والتأثير الفاعلة وكانت قنواته سليمة ونافذة كلما كانت درجة الاستجابة للرسالة من المستقبل كبيرة، وعلى ذلك تتفاوت درجة تأثير الرسائل من مؤسسة لأخرى ومن شخص لآخر، فعلى سبيل المثال تكون درجة تأثير الأسرة في مجال التنشئة الاجتماعية والسياسية أكبر من تأثير المؤسسات الأخرى[1]، مع الأخذ بنظر الاعتبار انّ درجة الأستجابة من قبل المستقبل تختلف من شخص لآخر ولاسيما إذا كان هناك هامش للانتقائية.

المطلب السابع: منهج الجماعة:

يركز هذا المنهج على دراسة الجماعة باعتبارها مجموعة من الأفراد التي تتفاعل فيما بينها سعياً نحو أهداف سياسية مشتركة، ومن أنواع تلك الجماعات: الجماعات المؤسسية كالأسرة والبرلمان والحزب وما إلى ذلك، والجماعات الفئوية التي يشترك أفرادها في سمة معينة طبيعية أو مادية، والجماعات التفاعلية، والجماعات المحتملة، كما انّ الجماعات قد تكون منظمة أو غير منظمة ورسمية وغير رسمية، ودائمة ومؤقتة[2]، وعلى ذلك يعد النظام السياسي بمثابة شبكة من الجماعات تتفاعل فيما بينها، وهذا التفاعل عبارة عن ضغوط وضغوط مضادة، وكل ذلك يحدد حالة النظام السياسي، وعلى ذلك فالصراع بين هذه الجماعات هو الذي يقرر من الذي يحكم[3].

ويشدد دعاة هذا المنهج على إنّ الجماعات المرجعية تمارس تأثيراً واضحاً في اتجاهات وسلوك أعضائها، فالأسرة والأصدقاء والمدرسة والحزب تغرس في عقول الأفراد قيماً وتصورات ومفاهيم منها ما هو سياسي ومنها ما هو اجتماعي له

---

(1) للمزيد حول دور الأسرة في التنشئة ينظر: د. فيليب اسكاروس: مصدر سابق، ص 67 وما بعدها.

(2) ينظر: ديفيد ترومان، وميشيل كورتس، نقلاً عن: د. كمال المنوفي: نظريات النظم السياسية، مصدر سابق، ص 37. 38-

(3) ينظر: د. كمال المنوفي: نظريات النظم السياسية، مصدر سابق، ص 29.

دلالة سياسية، ولكن يبقى هذا التأثير مرهوناً بدرجة ارتباط الفرد بالجماعة، كما يزداد تأثير الجماعة سياسياً كلما كانت قريبة من السلطة السياسية[1].

كما يتفاوت حجم تأثير الجماعات في النظام السياسي، فالأحزاب السياسية تمارس تأثيراً ملحوظاً في هذا الإطار ولاسيما في النظم ذات الحزب الواحد ونظم الثنائية الحزبية وتكون درجة التأثير أقل في النظم التي تتبنى التعددية الحزبية، كما انّ جماعات المصالح تسعى للتأثير في السياسة العامة مع انّها تحجم عن تحمل مسؤولية مباشرة الحكم، وفي كل الأحوال تتوقف فاعلية الجماعة على عوامل عدة منها: حجم العضوية ودرجة تماسكها وحجم مواردها المالية والإطار السياسي السائد وطبيعة القضايا والمشاكل المطروحة، والأساليب التي تلجأ إليها، ومن تلك الأساليب: المساومات ووسائل الإعلام والدعاية والمساندة الانتخابية وخلق علاقات خاصة بجماعات أخرى وبأشخاص ينتمون إلى مؤسسات الدولة البرلمانية والوزارية والإدارية وما إلى ذلك[2].

وبالمحصلة فإنّ هذا المنهج يكشف النقاب عن القوى الفعلية المحركة للنظام السياسي، كما انّه يصلح للتطبيق على جميع النظم السياسية بحكم استحالة خلو نظام سياسي معاصر من الجماعات مع اختلاف درجات تأثيرها، ومن ثم يعد هذا المنهج محاولة للإجابة على جملة من التساؤلات منها: ما هي الأنماط المختلفة للجماعات وكيف ترتبط بالنظام السياسي؟ وما صور التفاعل بين الجماعات ومؤسسات الدولة؟ وما أنماط الصراع والتعاون السائدة داخل كل جماعة وفيما بين الجماعات؟ وما حجم وتنظيم كل جماعة وارتباط ذلك بقدرتها على تحقيق أهدافها ومن ثم التأثير في النظام السياسي[3]؟

ولكن من المآخذ التي تسجل على أنصار هذا المنهج - أكثر منها مآخذ على المنهج ذاته-انّهم ركزوا على دراسة جماعات المصالح في النظم الغربية، أما الدراسات التي تعرضت لتلك الجماعات في العالم الثالث فهي شحيحة، كما انّ

(1) ينظر: د. كمال المنوفي: نظريات النظم السياسية، مصدر سابق، ص 29.
(2) المصدر نفسه، ص 29-30.
(3) المصدر نفسه، ص 41.

هذا المنهج يتناول الجماعات الرسمية دون غيرها، مع أهمية الجماعات غير الرسمية في التأثير في عملية صنع القرار، ومرد ذلك يعود لصعوبة تحديد مكان وأساليب عمل تلك الجماعات[1].

المطلب الثامن: منهج النخبة (الصفوة):

يقوم هذا المنهج على أساس انّ كل مجتمع ينشطر إلى: أقلية تَحكُم وأكثرية محكومة، ويرى أنصار هذا المنهج انّه أكثر المناهج ملائمةً في الدراسات السياسية المقارنة، وكان (سان سيمون) أول من وضع أسس هذا المنهج في العصر الحديث، وقد نظر إلى المجتمع كهرم في قمته توجد صفوة سياسية، وعلى ذلك لايمكن إجراء أي إصلاح في المجتمع إلا بتغيير النخبة (الصفوة)، لذا ينبغي-كما يرى سيمون- أن تسند مهمة الحكم إلى العلماء والفنانين وكبار الصناعيين، ما يعني أن يكون معيار النخبة الحاكمة هو الكفاءة والخبرة وليس الانتماء والولاء[2].

وعلى الرغم من إنّ معظم رواد هذا المنهج- ومنهم سان سيمون وموسكا وباريتو- يتفقون على انّ كل مجتمع تحكمه صفوة، إلا انّهم يختلفون في تصورهم للأساس الذي تقوم عليه الصفوة، لذا هناك اتجاهات متباينة في هذا الإطار، منها:

أولاً- الاتجاه التنظيمي:

تعود سيطرة النخبة إلى ما تمتلكه من مهارات وقدرات تنظيمية، أي قدرة على التماسك في مواجهة القوى الأخرى في المجتمع، ويؤكد (موسكا) اختلاف طبيعة النخب الحاكمة باختلاف النظم السياسية ويعود ذلك إلى عاملين هما: تدفق السلطة وصور التوظيف (التجنيد)، أما تدفق السلطة فيمكن أن يكون من أسفل إلى أعلى (بالانتخاب) أو بالعكس (بالتعيين)، أما التوظيف فيمكن أن يكون تجديد النخبة من النخبة القديمة (الحاكمة) أو يكون من النخبة الجديدة (من المحكومين)[3].

---

(1) ينظر: د. كمال المنوفي: نظريات النظم السياسية، مصدر سابق، ص 31-32.
(2) المصدر نفسه، ص 47.
(3) المصدر نفسه، ص 48-49.

ثانياً-الاتجاه النفسي:

يرى (باريتو) انّ النخبة هي نتاج لعوامل نفسية معينة، وعلى ذلك قسم النخبة على: نخبة حاكمة وهي التي تتولى شؤون الحكم، ونخبة غير حاكمة تضم الأشخاص المرموقين في ميادين غير سياسية، وبعد أن تراجع عن هذا التقسيم، استعمل مفهوم (الرواسب) التي هي بمثابة انعكاس للميول الفطرية الإنسانية، وصنف هذه الرواسب في مجموعتين هما: رواسب تعكس الميل للتأمل والتفكير وهي التي تسود لدى أهل الذكاء والمكر، وأخرى تعكس الميل للبقاء والاستقرار والنظام وهي التي تسود لدى أهل القوة والنظام، والسياسة بحاجة لكليهما، وعلى ذلك تتفاوت النظم السياسية تبعاً لرواسب الصفوة الحاكمة، فإذا كانت من النوع الأول تحكم عن طريق الإقناع والترغيب، وتتخذ سياسات معينة لتلبية مطالب الجماهير ولمواجهة الأزمات، أما إذا رواسب الصفوة الحاكمة هي من النوع الثاني فإنّها تحكم من خلال القوة ومن ثم تقمع المعارضة وتجعل الحفاظ على النظام العام هو الهدف الرئيس للحكم[1].

ثالثاً-الاتجاه الاقتصادي:

طرح (برنهام) أنموذجاً يزاوج بين النظرية النخبوية والنظرية الماركسية، إذ يرى أنّ السياسة ماهي إلا صراع بين المجموعات للوصول للسلطة، كما انّ السيطرة على وسائل الانتاج الرئيسة هي مصدر قوة النخبة ما يفضي إلى نفوذ اجتماعي وثروة وقوة سياسية[2].

رابعاً-الاتجاه المؤسسي:

يرى (س. رايت ميلز) بانّ النخبة تتكون من أولئك الذين يشغلون مراكز قيادية في مؤسسات الدولة الإستراتيجية كالسلطة التنفيذية والمؤسسة العسكرية والشركات الكبرى، ويعتمد تماسك النخبة على قوة الصلات بين المؤسسات،

---

(1) ينظر: د. كمال المنوفي: نظريات النظم السياسية، مصدر سابق، ص 52-53.

(2) المصدر نفسه، ص 54-55.

فالتقارب بين قادة المؤسسات يؤسس لوجود نخبة وطنية يتاح لها التحكم في عملية صنع القرار السياسي[1].

وعلى وجه الجملة تقتضي دراسة الصفوة (النخبة) تناول مسائل عدة منها[2]:

1- أساليب التعرف على النخبة، ومن تلك الأساليب: أسلوب المناصب، وأسلوب صنع القرار، وأسلوب الشهرة.

2- تكوين النخبة: أي كيف تتكون النخبة؟ بمعنى هل يتوقف دخول شخص للنخبة على حصوله على مهنة ما أو مكانة اقتصادية أو اجتماعية أو شهادة أو انتماء ديني أو عرقي، أم لا علاقة لتلك العوامل بهذا الدخول؟

3- تجنيد النخبة: أي ماهي المسالك والقنوات التي يسلكها الطامحون في القيادة في الوصول إلى قمة الهرم السياسي؟ هل هي الحزب أم النقابة أم التنظيمات الدينية أم الحكم المحلي أم البيروقراطية[3]... الخ؟ وماهي الآليات للوصول لتلك الغاية: هل هي الانتخاب أم التعيين وإذا كان الأسلوب الأخير فهل يقوم على الكفاءة أم الولاء والانتماء.

4- الثقافة السياسية للنخبة: أي دراسة تصورات أعضاء النخبة وقيمهم واتجاهاتهم وما إلى ذلك.

5- تكامل النخبة: أي قياس درجة التماسك والتفاعل والاتفاق والتضامن والإحساس المتبادل بالثقة بين أعضاء النخبة.

خلاصة القول إنّ هذا المنهج يساعد على فهم أعمق للسلوك السياسي، ولاسيما انّ كل النظم السياسية وعلى اختلاف ألوانها وأصنافها لابد أن تحكمها نخبة ما، وعلى الرغم من إنّه لا يهتم بالمخرجات (السياسات والقرارات) إلا انّه يقدم إجابات تتصل بمدخلات صنع السياسة، ويركز على الفاعلين السياسيين أي

---

(1) ينظر: د. كمال المنوفي: نظريات النظم السياسية، مصدر سابق، ص 56.

(2) المصدر نفسه، ص 60-61.

(3) البيروقراطية هي التنظيم الهرمي للأجهزة الإدارية، بمعنى تدرج السلطة في تنظيم العلاقات بين شاغلي الوظائف الإدارية، للمزيد ينظر كل من: د. كمال المنوفي: أصول النظم السياسية المقارنة، مصدر سابق، ص 265 وما بعدها، وكذلك: د. مولود زايد الطبيب: مصدر سابق، ص 103 وما بعدها.

أولئك الذين يخططون ويقررون، ومن ثم فهو يركز على جماعة بعينها داخل النظام السياسي ما يمكن من التحليل المتعمق والقياس، والأكثر من ذلك إن دعـــاة هــذا المنهج ينسبون إليه أثره الكبير في خلق علم سياسة موضوعي ومحايد[1].

ولكن مع أهمية هذا المنهج إلا انّه يلاحظ عليه قلة الدراسات التطبيقية الــتي استعملته وذلك بفعل الصعوبات التي تواجهه، ومن تلك الصعوبات: صعوبة تحديد أعضاء النخبة مع صعوبة جمع معلومات عن خصائصهم الاجتماعية والشخصية مما يخلق مشكلة تفسير سلوك هؤلاء، والأهم من كل ذلك حالة التداخل بين الأفكار والمفاهيم وعدم وضوح الكثير منها ومن ذلك مفهوم النخبــة ذاتــه، إذ عرفهــا (هارولد لاسويل) بانّها: القلة التي تحصل على الجزء الأكبر من أي قيمة، أو الــتي تحصل على الجزء الأكبر من القوة في الجماعة، أو انّها: تضم الأشخاص أصحاب النفوذ[2]، في حين عرفها (جيريانت باري) على انّها: ((أقلية صغيرة تــؤدي دوراً مؤثراً في الشؤون السياسية والاجتماعية للمجتمع))[3].

المطلب التاسع: منهج الثقافة السياسية:

لامراء في انّ النظرة الشاملة للنظام السياسي ينبغي أن تأخذ بالحسبان بيئتــه الثقافية، إذ يتحدد سلوك الأفراد داخل المؤسسات السياسية بشكل كبير بقــيمهم واتجاهاتهم السياسية، كما انّ مطالب المحكومين الموجهة للنظام السياسي وأســاليب تعبيرهم تتأثر بلا أدنى ريب بالثقافة السياسية السائدة أو العامة[4]، والأكثــر مــن

---

(1) ينظر: د. كمال المنوفي: نظريات النظم السياسية، مصدر سابق، ص 69-70.

(2) هارولد لاسويل: السياسات العالمية وانعدام الأمن الشخصي: نقلاً عــن: د. كمــال المنوفي: نظريات النظم السياسية، مصدر سابق، ص 70، وينظر كذلك:

- Gabriel A. Almond & athors; European politics Today, Pearson; 4 edition, 2009, p. 23 & after it.

(3) جيريانت باري: النخب السياسية: نقلاً عن: د. كمال المنوفي: نظريات النظم السياسية، مصدر سابق، ص 71.

(4) إن الثقافة السياسية السائدة أو العامة بل وحتى الثقافات الفرعية يمكن أن تــتغير وقــد يحدث التغيير بشكل مخطط أو غير مخطط، أما الأول فيحدث بفعل بذل النخبة الحاكمة جهود تربوية ترمي إلى استبدال النظام الثقافي، أما الأخير فيحدث نتيجة تبدل النظــام السياسي أو تحول البنية الاقتصادية-الاجتماعية أو بفعل حرب أو استقبال دين جديد: د. كمال المنوفي: نظريات النظم السياسية، مصدر سابق، ص 197.

ذلك قد يرتبط التغيير السياسي بالثقافة السياسية بشكل وثيق، فقد تكون الثقافة دافعاً للتغيير أو عائقاً أمامه[1].

وعلى ذلك فإنّ دراسة الثقافة السياسية يمكن أن تنصب على طبيعة الثقافة السائدة في بلد ما، أو انّها تهدف إلى التركيز على قياس درجة التغيير الذي يمكن أن يطال كل أو بعض عناصر الثقافة السياسية في بلد أو أكثر ويتطلب هذا الأمر إتباع أسلوبين هما: الأسلوب الأول هو الدراسة التتبعية مما يعني دراسة المجتمع في مُدتين زمنيتين، أما الأسلوب الثاني فهو إجراء مقارنة بين استجابة مجموعات من الأفراد في مراحل عمرية متباينة، كما أن هناك أساليب أخرى تستعمل لدراسة الثقافة السياسية منها[2]:

أولاً-أساليب مكتبية: وتتم عن طريق دراسة ما متوفر من كتابات في العلوم الاجتماعية والأدب الشعبي.

ثانياً-أساليب تجريبية: ومنها الملاحظة (والتي تتصل بمتابعة مدى مشاركة الأفراد في الاجتماعات والتظاهرات والاحتجاجات والإضرابات والانتخابات... وتعاملهم مع مكونات النظام السياسي) وإجراء الاستبيانات وتحليل المضمون والمقابلات، مع استعمال الأساليب الإسقاطية والتي وتجري بالتعرف على الفئات ذات الوعي السياسي المتدني مثل الأطفال والشباب.

ومع أهمية الثقافة السياسية ومكانتها وأثرها في بناء المجتمعات وتطورها ومن ثم أثر ذلك في بناء النظم السياسية المعاصرة وتطورها، إلا انّ الدراسات في هذا الإطار معظمها تركزت على النظم الغربية كما انّ الكثير منها ذو طبيعة نظرية أما الدراسات التجريبية فهي مازالت شحيحة ولاسيما في نظم العالم الأخرى- أوربا الشرقية وآسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية،كما انّ دراسة الثقافات السياسية ومقارنتها مازالت تواجه صعوبات جمة منها ما يتصل بالإطار المفاهيمي، كما يتصل بعضها الآخر بعملية جمع المعلومات المتعلقة بالقيم والتصورات والاتجاهات والآراء السياسية للأفراد والجماعات والمجتمعات فضلاً عن صعوبة قياسها[3].

---

(1) المصدر السابق، ص 160.

(2) ينظر: د. كمال المنوفي: نظريات النظم السياسية، مصدر سابق، ص 210 وما بعدها.

(3) المصدر نفسه، ص 209.

المطلب العاشر: منهج الديمقراطية التوافقية:

يركز هذا المنهج على دراسة التجارب الديمقراطية في النظم السياسية ذات المجتمعات المتباينة قومياً و/أو لغوياً وطبقياً ودينياً ومذهبياً وما إلى ذلك، ومنها: (سويسرا وبلجيكا والنمسا وهولندا) وبفعل ما حققته تلك النظم من استقرار وتكامل وتطور ومشاركة سياسية واسعة، وبفعل امتداد تلك التجربة إلى النظم السياسية غير الغربية (لبنان والعراق وغيرها) أضحى تطبيق هذا المنهج أكثر رواجاً وقبولاً.

ويقوم هذا المنهج على أساس انّ تلك النظم السياسية تسودها ميول صراعية متأصلة في بنية مجتمعاتها تقابلها نوازع تعاونية أو تصالحية ولاسيما لدى زعماء الجماعات المكونة لها، وعلى ذلك فإنّ السلوك التعاوني النخبوي يمكن أن يسهم في كبح جماح العنف والعنف المضاد لدى القواعد مما يفضي حتماً إلى تعزيز الاستقرار السياسي[1]، الأمر الذي يتأسس عليه نجاح التنمية الشاملة بما فيها التنمية السياسية التي تعد عملية الانتقال الديمقراطي إحدى أهم ركائزها.

أما أهم متطلبات الديمقراطية التوافقية فيمكن تحديدها بما يأتي[2]:

أولاً- التعددية الاجتماعية والتنوع الطبقي والتباين الأيديولوجي:

فكلما كان المجتمع منقسم على نفسه لغوياً أو عرقياً أو طبقياً أو أيديولوجياً أو دينياً أو مذهبياً، كلما كان من العسير تمثيل كل شرائحه تمثيلاً حقيقياً على وفق نظام ديمقراطية الأغلبية التي تفضي لامحالة إلى تهميش الكثير من أبناء تلك الانتماءات التي تعد انتماءات فرعية، وحتى لو اتيح لمعظم ممثلي تلك الانتماءات من الوصول إلى السلطة- على مستوى البرلمان والحكومة- ليس من اليسير تحقيق الاستقرار والتنمية السياسيين وذلك بفعل صعوبة الاتفاق على صيغة موحدة لإدارة مؤسسات الدولة، لذا يغدو أمر تبني الديمقراطية التوافقية حلاً لتلك الإشكالية.

---

(1) ينظر: د. كمال المنوفي: نظريات النظم السياسية، مصدر سابق، ص 218.

(2) للمزيد ينظر كل من: د. كمال المنوفي: نظريات النظم السياسية، مصدر سابق، ص 229-234، وكذلك: آرنت ليبهارت: مصدر سابق، ص 87 وما بعدها.

ثانياً- التعددية الحزبية:

لا جرم انّ المجتمع المنقسم على نفسه يعكس إنقساماً نخبوياً ومن ثم ينعكس ذلك في ظهور أحزاب متعددة، وعلى ذلك تحاول هذه النخب - ومن خلال قيادتها لتلك الأحزاب - تجميع مصالح الانتماءات التي تمثلها ومن ثم تلبية أقصى ما يمكن من مطالبها، وبفعل التعارض والتقاطع في تلك المصالح الذي ربما يفضي إلى التصارع، ينبغي أن يكون سلوك تلك النخب منصباً على العمل من أجل تسوية تلك الصراعات ومن ثم الاتفاق على أسس سليمة وسلسة لإدارة المجتمع والدولة لتحقيق التعايش والمشاركة السياسية الفاعلة دونما تهميش أو إقصاء لأي فئة مهما صغر حجمها وقل تمثيلها.

ثالثاً- توازن القوى:

بغية توفير الآليات التي تضمن تهيئة أجواء سليمة لتحقيق التعايش والتعاون بين جميع مكونات المجتمع ومن ثم مشاركتها في بناء مؤسسات الدولة، ينبغي توفر توافق وتوازن اجتماعي[1]، ومن ثم يتم تعزيز هذا الأمر بتحقيق التوازن النسبي بين القوى والأحزاب السياسية التي تمثل تلك المكونات، وعلى وفق ذلك تتوفر أجواء ايجابية تسهم في نجاح الديمقراطية التوافقية.

رابعاً- دور العامل الخارجي:

لا جرم تفضي التهديدات والمخاطر الخارجية المتزايدة التي يتعرض لها المجتمع الذي يعيش أبناؤه على اختلاف انتماءاتهم وتوجهاتهم على أقليم أو أرض دولة - بسيطة أو مركبة أي فدرالية- إلى دفع النخب السياسية المختلفة للعمل على زيادة التعاون والتوافق، ولكن ربما قد تساهم التدخلات الخارجية في شؤون المجتمع المنقسم - بذريعة حماية هذه الفئة أو تلك- إلى تأزيم الأمور وتفاقم الصراع وهذا الأمر بدوره ينبغي أن يكون حافزاً للتوافق لمنع مثل تلك التدخلات.

---

(1) سبق وأن تطرق المفكر الإسلامي الفارابي إلى موضوع التوازن الاجتماعي للمزيد ينظر: د. حورية توفيق مجاهد: الفكر السياسي من أفلاطون إلى محمد عبده، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ط3، 1993، ص 211.

أما أهم أركان الديمقراطية التوافقية فهي[1]:

أولاً-الائتلاف الواسع:

ينبغي أن تشكل النخب السياسية الممثلة لكل قطاعات المجتمع إئتلافاً واسعاً لإدارة مؤسسات الدولة وفي مقدمتها المؤسسة التنفيذية (أي الحكومة)، وهذا الحال لا يتحقق إلا في ظل النظام البرلماني، وهذا الإئتلاف ينبغي أن يقوم على أساس التوافق على المسائل المهمة والمصيرية، مع التركيز على ضرورة تلبية مصالح كل قطاعات المجتمع.

ثانياً- الفيتو المتبادل:

لتلافي إشكالية الاستئثار بالسلطة من قبل نخبة أو فئة على حساب الآخرين، ينبغي اعتماد مبدأ الفيتو المتبادل بالحد الذي يوفر الحماية والضمان لمصالح كل قطاعات المجتمع.

ثالثاً- النسبية:

تقوم النسبية على عنصرين أساسيين، أما العنصر الأول فهو التوزيع العادل للوظائف العامة والموارد المالية على مختلف قطاعات المجتمع وبما يتناسب مع القوة العددية لكل منها، أما العنصر الثاني فهو صناعة القرارات، إذ ينبغي أن لا تضم هيئات وأجهزة صناعة القرار ممثلي كافة قطاعات المجتمع فحسب، بل ينبغي أن يشارك الجميع في تلك العملية بشكل حقيقي.

رابعاً- الاستقلال القطاعي:

يتصل هذا الأمر بمنح كل قطاع أو مكون اجتماعي أو ثقافي أو ما إلى ذلك، درجة من الاستقلالية الذاتية لإدارة شؤونه، ولا يقتصر هذا الأمر على تبني النظام الفدرالي وعن طريق تقسيم الدولة على وحدات مكونة- أقاليم أو غيرها- على

---

(1) للمزيد ينظر كل من: د. كمال المنوفي: نظريات النظم السياسية، مصدر سابق، ص 223-227، وكذلك: آرنت ليبهارت: مصدر سابق، ص 47ومابعدها.

وفق الانقسامات القطاعية فحسب، بل ينبغي أن يكون للقطاعات الصغيرة أو المتناثرة في عموم الدولة تمثيلاً حقيقياً ضمن مؤسسات الدولة المركزية.

المطلب الحادي عشر: المنهج المقارن:

أضحت معظم الدراسات المعاصرة في العلوم السياسية على وجه الجملة تعتمد هذا المنهج حتى بات الكثير من المتخصصين يطلقون على دراساتهم بالسياسات المقارنة[1]، أو النظم السياسية المقارنة[2]، وتجري عملية المقارنة بين نظامين سياسيين أو عهدين أو مرحلتين أو سلوكين سياسيين لصناع قرار دولتين أو سياستين خارجيتين أو بين منظمتين دوليتين أو إقليميتين أو بين مؤسستين في نظامين سياسيين أو بين مؤسستين في نظام سياسي واحد أو نظامين سياسيين وما إلى ذلك.

وتعتمد المقارنة على تشخيص أوجه الشبه والاختلاف بين الموضوعين المقارن بينهما، وعلى ذلك لا تصح بتاتاً المقارنة بين طرفين متشابهين بشكل كلي أو مختلفين بشكل كلي.

وهناك مناهج أخرى يسترشد بها بعض من المتخصصين في دراساتهم للنظم السياسية، في حين يعدها بعضهم مجرد أداة من أدوات البحث العلمي أو أنّها حلقة من حلقات منهج بعينه، ونحن نميل للرأي الأخير- كما أسلفنا القول-، ومن أمثلة تلك المناهج: منهج تحليل المضمون والمنهج الاستقرائي والمنهج الاستنباطي.

---

(1) للمزيد ينظر: جابريل إيه. ألموند وجي. بنجهام باويل الابن: السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر، نظرة عالمية، ترجمة: هشام عبدالله، مراجعة: سمير نصار، الأردن، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، 1997، ص 15 وما بعدها وكذلك: د. عاطف علبي: المنهج المقارن مع دراسات تطبيقية، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ط1، 2006، ص 131 وما بعدها، وكذلك: د. كمال المنوفي: أصول النظم....، مصدر سابق، ص 17 وما بعدها، وكذلك: برتراند بادي وغي هيرمت: السياسة المقارنة، ترجمة: عز الدين الخطابي، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط1، 2013، ص 35 وما بعدها، وكذلك:

-Allan Lorson: op. cit, pp;18-22, & Daniele Caramani: op. cit..

(2) للمزيد ينظر: د. كمال المنوفي: أصول النظم السياسية المقارنة، مصدر سابق، ص 31 وما بعدها.

مناهج دراسة العلاقات الدولية

هنالك مناهج عدة يسترشد بها الباحثون المتخصصون في دراسة الموضوعات والمشاكل والظواهر في ميدان العلاقات الدولية، ومن أشهر تلك المناهج: المنهج التاريخي والمنهج الواقعي والمنهج المؤسسي –القانوني والمنهج النظمي ومنهج صنع القرار والمنهج المقارن، وسنعرج هنا فقط على كل من المنهج التاريخي والمنهج الواقعي، وذلك بحكم التعرض للمناهج المذكورة الأخرى في المبحث السابق :

المطلب الأول: المنهج التأريخي:

ينطلق هذا المنهج من مبدأ مفاده: (إنّ للعلاقات الدولية المعاصرة جذور وامتدادات في الماضي)، وعلى ذلك فالتأريخ يظلّ عنصراً مساعداً للتحليل السياسي، كما يفيد في الدّراسات المقارنة للظاهرة الواحدة وما طرأ عليها من تطور أو لمقارنتها بغيرها من الظواهر.

ويعد هذا المنهج من أشهر المناهج الوصفية، لأنّه يهتم بدراسة الوقائع والأحداث السياسية التي حصلت في الماضي والأدوار التي قامت بها بعض الشخصيات البارزة وصولاً لبيان مدى تأثيرها في الأحداث وسياسات الدول المعنية وعلاقاتها في حينها وكذا تأثيرها في الوقت الحاضر، لذا يركز الباحث في هذا الإطار على الإجابة على التساؤلات الآتية: ماذا ومتى وكيف؟[1].

(1) للمزيد حول المنهج التاريخي ينظر كل من: د. إسماعيل صبري مقلد: العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الأصول والنظريات، مطبوعات جامعة الكويت، 1971، ص 14 وما بعدها، وكذلك: د. صالح عباس الطائي: المدخل إلى السياسة الخارجية، دراسة في السلوك السياسي الخارجي، بغداد، مطبعة الكتاب، ط1، 2014، ص 64-65،

المطلب الثاني: المنهج الواقعي (القوة والمصلحة):

يعد هذا المنهج بمثابة تعبير عن الواقع الدولي، إذ يقوم بتحليل الأحداث الجارية فيه بالارتكاز على فكرتي القوة والمصلحة، فالسياسة هي مصالح ولا يمكن تحقيق الأخيرة من دون امتلاك مصادر القوة ومقوماتها، لذا فدعاة هذا المنهج يرون انّ المجتمع الدولي ما هو إلا عبارة عن ساحة للصراع بين الدول - كونها العناصر الأساسية لهذا المجتمع - الأمر الذي يحفز تلك الدول نحو زيادة قوتها باستمرار بالشكل الذي يلبي لها أكبر قدر ممكن من المصالح القومية لها مما يفضي إلى التأثير في مصالح الدول الأخرى.

لذا فإنّ دعاة هذا المنهج يأخذون - حين دراستهم لسياسات الدول وعلاقاتها الخارجية - بنظر الاعتبار ما يأتي[1]:

أولاً- التأكيد على العلاقة الوثقى بين المصلحة والقوة.

ثانياً- وضع المصالح المادية في قائمة سلم الأولويات لدى الدول.

ثالثاً-تشكل القيم والأخلاق بمثابة قيود على سلوك صناع القرار كما إنّها تشكل تهديداً لوحدة الدولة وسيادتها.

وعلى وجه الجملة دأب الباحثون في اعتماد المناهج الحديثة في دراسة الظواهر والمشاكل السياسية التي تهتم بالأطر النظرية والتحليلية التي تعتمد على بناء أسس وقواعد تتسم بالعمومية والإطلاق، هذا من جانب، ومن جانب آخر فإنهم يقومون بإجراء مقاربات بين الأطر المذكورة مع التجارب العملية بقصد تحليل طبيعة التفاعل - التنافس والتعاون - بين مختلف القوى الاجتماعية والاقتصادية

---

(1) للمزيد حول المنهج الواقعي ينظر كل من: د. صالح عباس الطائي: مصدر سابق، ص 66-67، وكذلك: كارل دويتش، تحليل العلاقات الدولية، ترجمة: شعبان محمد محمود شعبان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1983، ص 38 وما بعدها، وكذلك:

- Dean G. Pruitt & Richard C. Snyder; Theory & Research on the causes of war (Englewood Cliffs, N. J; Prentice-Hall. 1969), & Suzanne jeans; World Politics in 21 Century (Traci Mueller, Houghton Mifflin Harcourt Publishing Company, Boston, U. S, A) p. 34 & after it.

على وفق ما تحدده القواعد الدستورية والقانونية التي يتبناها النظام السياسي القائم فضلاً عما يفرضه الواقع السياسي السائد وقنوات وأطـر التفاعـل مـع العـالم الخارجي.

خلاصة القول إنّ المناهج الحديثة أضحت تأخذ بنظر الاعتبار تتبـع مسـار عمل النظام السياسي في محيطه الاجتماعي الداخلي، باعتبار إنّ النظام جزء مـن كل، وللإحاطة بحقيقة هذا الجزء ينبغي دراسة الواقع الاجتمـاعي والاقتصـادي ومنظومة القيم والثقافة السائدة باعتبارها جميعاً تتداخل وتتفاعل وبالمحصلة تـؤثر وتتأثر بعضها ببعض، هذا من جانب، ومن جانب آخر يتفاعل النظام السياسـي بكل مكوناته مع المحيط الخارجي أي مع دول الجـوار الإقليمـي ودول العـالم الأخرى بحكم تشابك المصالح، ويتأسس على هذا التفاعل نجاح النظام السياسـي وقدرته على التكيف مع محيطه الداخلي والخارجي معاً ومن ثم القدرة على التأثير الإيجابـي والتأثر بمعنى الاستجابة لمتطلبات هذا المحيط بالشكل الذي يحافظ علـى ديمومة النظام وتقدمه.

الفصل الرابع

لغة البحث العلمي

بعد أن بيّنا في الفصول السابقة أصول البحث العلمي، ولاسيما الخاصة بالعلوم السياسية، كان لابد أخيراً أن نوضح لغة هذا البحث العلمي في هذا الفصل، وقد حاولنا قدر الإمكان أن يكون مختصراً ومفيداً في الوقت نفسه؛ لكي لا يَضِيع الطالب في متاهات الآراء المختلفة التي يعتمدها بعض الأساتذة في مناهج البحث؛ لذلك جاء هذا الفصل ليرفع اللبس الذي قد يحصل لدى الباحث المبتدئ نتيجة لكثرة الاجتهادات التي يسمعها من هنا وهناك.

وقد حاولنا إيصال المعلومة الدقيقة التي تساعد الباحث على إخراج بحثه بأدق صورة، وفي الوقت نفسه بأجمل شكل عن طريق استعمال الألفاظ الصحيحة الخالية من الأخطاء الشائعة وغيرها، واعتماد الهيكلية اللغوية الصحيحة، التي تحفظ للبحث متانته ورونقه بين البحوث، ومن هنا كان تقسيم هذا الفصل على ثلاثة مباحث، جاء المبحث الأول ليبين بعض الأمور العامة عن البحث العلمي، وكان في مطلبين الأول تناول تعريف لغة البحث العلمي، والثاني ذكر بعض التوجيهات للباحث العلمي في مراحل الكتابة المختلفة، فيما كان المبحث الثاني عن أساسيات كتابة البحث العلمي، وكان في ثلاثة مطالب، الأول جاء ليبين كيفية اختيار

الجمل والفقرات، أما الثاني فكان عن علامات الترقيم، وكان الثالث عن الأخطاء الشائعة في اللغة، فيما تناول المبحث الثالث ترتيب مكونات البحث، وكان أيضـــاً يحتوي على ثلاثة مطالب، بيّن المطلب الأول ملاحظات عن ترتيـــب النصـــوص المنقولة، في حين جاء المطلب الثاني ليبين كيفية كتابة الهامش، وأخيراً جاء المطلب الثالث ليوضح كيفية إعداد قائمة المصادر والمراجع.

أمور عامة
عن لغة البحث العلمي

نقسم هذا المبحث على مطلبين، أما المطلب الأول فنتطرق فيه إلى تعريف لغة البحث العلمي واهميته، أما المطلب الثاني فنتناول فيه بعض التوجيهات للباحث العلمي في مراحل الكتابة المختلفة.

المطلب الأول: تعريف لغة البحث العلمي وأهميته:

إنّ اللغة هي وسيلة التحاور والتفاهم وإيضاح الأفكار وإيصال المعلومة، وكذلك بها نفصح عما بداخلنا من مشاعر وأحاسيس، وبها نُعرف فقد قال الإمام علي (عليه السلام): ((تكلّمُوا تُعرفُوا فإنّ المرءَ مخبُوءٌ تحتَ لسانِهِ))[1]، بمعنى انّ الإنسان هو غير موجود إلى ان يتكلم ويبين لغته وأسلوبه، وعليه فإنّ بحثنا هذا سيبين جزءاً من اللغة ألا وهي لغة البحث العلمي، والتي يجب أن تتصف بمجموعة من المميزات أهمها أن تكون لغة تقريرية منضبطة، تعتمد على ذكر الوقائع والمتغيرات المتعلقة بموضوع البحث ومشكلته، وليست لغة إنشائية، عاطفية ذات بعد احتمالي، ولاسيما انّ اللغة العربية بحر واسع من المعاني، وقد لا ينتبه بعض الباحثين إلى حقيقة لغوية مهمة جدا، ألا وهي انّ الجملة العربية أما أن تكون ذات دلالة قطعية تدل على معنى واحد لا تحتمل غيره، مثل ((لا إله إلا الله))، أو أن تحتمل

---

(1) الشيخ محمد عبده: نهج البلاغة، بيروت/لبنان، دار الكتب العلمية، ط1 2007، ج4 ص 391.

أكثر من معنى، وهناك أسباب كثيرة تدعو إلى الدلالة الاحتمالية في الجملة، ولا مجال لذكرها هنا[1]، فبعض طلبة الدراسات العليا يعمد إلى الجملة الاحتمالية، ظنا منه انّه لا فرق في المعنى بين الجملتين القطعية والاحتمالية وبالعكس، وهـــذا الأمـــر غـــير صحيح، فحتى في القرآن الكريم هنالك آيات ليست قطعية وإنما احتماليـــة المعـــنى، نذكر على سبيل المثال، قوله تعالى ((هَل أَتَى عَلَى الإِنسانِ حِيْنٌ مِّنَ الدَّهرِ لم يكُـــن شَيْئاً مّذكُوراً))[2]، فهذا يحتمل انّه لم يكن شيئاً أصلاً مذكوراً وغير مذكور.

ويحتمل انّه كان شيئا و لم يكن مذكوراً وذلك حين خلقه الله من طين إلى أن نفخ فيه الروح. وعليه تبرز اهمية اللغة وضبط حركاتها ولاسيما أن تغيير الحركات يغير المعنى، فمثلا قوله تعالى ((وكلَّ شَيءٍ أَحصَيناه في إِمَامٍ مُّـــبِينٍ))[3]، بنصـــب (كُلَّ) فانّه على معنى أحصى كل شيء، ولو قالها بالرفع لأحتمل معـــنى آخـــر لا يصح أن يراد وهو أن يكون كل شي أحصاه في إمام مبين أما الذي لم يُحصه فليس كذلك، فتكون الأشياء على قسمين محصاة وغير محصاة وهذا لا يصح[4]. وهكذا فإنّ ((اللغة هي وعاء الفكر، وللأفكار قواعد وقوانين لفهمهـــا وتحليهـــا وإدراك العلاقات القائمة بينها، وكذلك الألفاظ من حيث هي ألفاظ تدل علـــى معـــان محددة، وهذا يجعل الباحث يدرك بوضوح العلاقات القائمة بين الأفكار بواســـطة الألفاظ. ومن ثم يحاول التعبير عن أفكاره بألفاظ محددة، وبقدر وضوح الأولى في ذهن الباحث يكون التعبير عنها بألفاظ ومفاهيم واضحة ومحددة))[5] فإذا كـــان الباحث يُريد اللغة السليمة من ناحية النحو والصرف وغيرها، فلابد أن يفهم أنّـــا لا نُوجب الفصاحة للفظة مقطوعة مرفوعة من الكلام الذي هي فيـــه، ولكننـــا نُوجبها لها موصولة بغيرها، ومعلقاً معناها بمعنى ما يليها[6]. فقد يقـــرأ الباحـــث

---

(1) ينظر: د. فاضل السامرائي: الجملة العربية والمعنى، عمـــان/الأردن، دار الفكـــر، ط1 1428هـ/2007م، ص (12 وما بعدها).
(2) القرآن الكريم، سورة الإنسان، آية: 1.
(3) القرآن الكريم، سورة يس، آية: 12.
(4) ينظر: د. فاضل السامرائي: الجملة العربية والمعنى، ص (16-17).
(5) د. حامد عبد الماجد، مصدر سابق، ص 322.
(6) عبد القاهر الجرجاني: دلائل الأعجاز، قرأه وعلق عليه أبو فهر محمود محمـــد شـــاكر، جدة، دار المدن، د. ت، ص (402-403).

كلمة أو عبارة تعجبه ويضعها في بحثه، ولكننا إذا دققنا وجدناها دخيلة على النص الذي استعملت فيه، لذا يجب الانتباه لذلك جيداً.

وكثيراً ما أجدُ في الرسائل التي أقيمها لغوياً هذا الأمر واضحاً، ناهيك عن استعمال بعض طلبة الدراسات العليا لكلمات غير واضحة المعنى، إلا لذوي الاختصاص، أو من لديه قراءات واسعة، ناسياً أو متناسياً إنّ رسالته قد تقرأ من طلبة الدراسات الأولية، الذين عادة ما يكون اطلاعهم محدوداً؛ ومن ثم تكون معلوماتهم فقيرة؛ لذلك يجب أن يتم توضيح ذلك بهامش يبين معنى تلك الكلمة، فعلى سبيل المثال، يكتب الباحث (عقبة كأداء)[*]، فكيف سيفهمها طالب مرحلة أولى في كلية العلوم السياسية؟ هذا إذا نطقها بصورة صحيحة؛ لذلك يجب عند ذكر الكلمة توضح نجمة[*] ويوضح معناها في هامش، انطلاقا من قول الإمام علي (عليه السلام): ((أحسن الكلام ما زانهُ حسنُ النظام، وفهِمهُ الخاصُ والعام))[1].

ومما لاشك فيه أن من الصعوبة أن يكون الباحث ملما بكل قواعد اللغة العربية؛ لذلك يحتاج كل باحث إلى مقوم لغوي يصحح له ما يقع فيه من أخطاء نحوية وإملائية وغيرها، ولاسيما إذا كان هذا الباحث يكتب لأول مرة، ولكن مع تكرار المحاولة وإعادة كتابة البحث أو الرسالة أكثر من مرة، فسيجد الباحث نفسه قد قطع شوطا لا بأس به من الخبرة والمعرفة بأصول كتابة البحث العلمي ولغته السليمة.

وعلى الباحث أن ينتبه إلى انّ: ((لغة البحث العلمي الجاد تتميز بندرة استعمال أساليب التوكيد اللغوي؛ لكون المعرفة العلمية بحد ذاتها نسبية، وغير مطلقة، ولأن نتائج البحث ولاسيما السياسي هي في الأساس احتمالية، وقابلة للأخذ والرد، والإثبات والنفي، كما أنّها محل لتعدد وجهات النظر، ولتباين الفهم والإدراك بشأن المسألة الواحدة منها))[2]، ومثل هذه الأمور لا تناسبها أساليب التوكيد، الموجودة

(*) عقبة كأداء: تعني صعبة المرتقى، شاقة عند التقائها، والكأداء: الشدة، والمصيبة.

(1) الشيخ حسين البلغي البحراني: (5555)، حكمة للإمام علي (عليه السلام)، بيروت – لبنان، الأميرة للطباعة والنشر، ط1، 1426ه/2005، ص 309.

(2) د. إبراهيم البيومي غانم، مصدر سابق، ص 231.

في اللغة العربية (إنّ وأنّ وغيرها)، مثلا قول بعض الطلبة) (إنّ الوضع السياسي في العراق في حالة تأزم دائما، بسبب صراع الأحزاب السياسية في البلد من اجل السلطة)) والمناسب هو القول ((توجد حالة تأزم سياسي في العراق نتيجة عوامل متعددة، منها - وربما أهمها - صراع الأحزاب السياسية...)) بمعنى أن يتميز البحث العلمي بشرطين هما: الوضوح والبساطة في الطرح العلمي[1]، بحيث تكون الأفكار واضحة وبعيدة عن الغموض والتعقيد، ولكي يكون الأمر كذلك لا بد أنّ تكون الألفاظ الدالة عليها واضحة وبسيطة، ولا تحتمل أكثر من معنى.

المطلب الثاني: بعض التوجيهات للباحث العلمي في مراحل الكتابة المختلفة:

إنّ الباحث الذي يكتب لأول مرة، يجد نفسه من دون قصد يعتمد خبرات الباحثين السابقين أساساً لبحثه، لكن عليه أن ينتبه ألاّ يكون هذا الاعتماد مطلقاً. وإنّما يأخذ منها الخطوط الأساسية مع الاحتفاظ بشخصيته العلمية، عن طريق إعطاء الرأي ومناقشة آراء الآخرين، وإيضاح وجهة نظره بأسلوب علمي، يستند إلى الحجج والبراهين التي تقنع العقل وتخضع للمنطق، وليس إطلاق الآراء هكذا من دون أساس أو بينة.

وعلى الباحث أن تتوفر فيه مجموعة من الصفات التي تساعده على إكمال بحثه نوجزها بما يأتي:

((الرغبة، والصبر، والتتبع، والحافظة والذاكرة، والشك والتثبت، والإنصاف والموضوعية، والأمانة والضمير، والجرأة، والدربة والاستمرار بالعمل، والموهبة وغيرها)) قد يقول قائل إنّ هذه صفات عامة وواسعة، هذا صحيح، ولكن كل باحث يحتاج إليها، وكل واحدة منها تحتاج إلى صفحات لإيضاحها وشرحها لأهميتها، غير إنّ المجال هنا لا يتسع لذلك[2]، إلا انّه يجب التنويه إنّ كل واحدة

(1) ينظر: د. حامد عبد الماجد، مصدر سابق، ص 322.

(2) ينظر: د. علي جواد الطاهر: منهج البحث الادبي. ساعدت جامعة بغداد على نشره، بغداد، مطبعة العاني، 1970، ص (35-43).

منها مرتبطة بالأخرى، ولو توفرت في الباحثين فأننا سنحصل على مجموعة جيدة ومنتجة من طلبتنا الأعزاء. فالرغبة شرط للنجاح في كل عمل أو مجال، وطريق البحث طويلة وشاقة تحتاج إلى الصبر والمثابرة، والتتبع لكل ما ينشر ويكتب، وهذا يحتاج إلى حافظة جيدة تخزن بعض المعلومات في الذهن، وتقلبها يميناً أو شمالاً إلى أن تتأكد من صحتها، بمعنى أن لا تقبل بكل ما يقدم إليك من دون نظر، ومن دون تقليب على الوجوه، ويجب أن تتجرد من الهوى، وأن تكتب بمقتضى الحقيقة بكل إنصاف وموضوعية، مع مراعاة الأمانة والضمير فيما تكتب وفيما تناقش، مع الجرأة في طرح الآراء من دون وقاحة أو تجاوز على آراء الأخرى أو المساس بشخصية الكاتب الآخر؛ فأنت تناقش رأي ذلك الكاتب وليس شخصه.

على الباحث قبل البدء بكتابة الرسالة أو الأطروحة، أن يجرب كتابة بحوث بسيطة، ويأخذ بتوجيهات أساتذته، حتى يأخذ ثمار التجربة ويتجنب الخطأ في الرسالة، بمعنى أن يأخذ تلك البحوث على محمل الجد، ولا يتعامل معها على أساس إنّها مجرد أوراق ترتب، أو تُسحب من الانترنت وتقدم للأساتذة.

وننصح الباحث أيضاً بانّ يدون كل ملاحظة يحصل عليها مهما كانت تافهة، لانّ الذي يظنه الباحث تافهاً قد يكون فيه قيمة كبيرة فيما بعد، ويتجنب العجلة في مرحلة رسم خطة البحث فهي أهم مراحل البحث، ويجب على الباحث أن يتعود نقد نفسه بعد نهاية كل بحث يقوم به، وعليه أيضاً أن يكثف القراءة في مجال اختصاصه والمجالات الأخرى القريبة من اختصاصه[1]، فكل ذلك سيزيد من معلوماته وخبرته في الكتابة، وحتى في مناقشة ما يطرح عليه من الأفكار والآراء.

تمر عملية الكتابة بثلاث مراحل: -

1 - مرحلة ما قبل الكتابة:

هذه المرحلة يكون التركيز فيها منصبا على الفكرة الأساسية لموضوع البحث فإذا افترضنا انّ موضوع البحث هو بعنوان (المواطنة في الفكر الإسلامي المعاصر).

(1) ينظر: د. أبو طالب محمد سعيد: علم مناهج البحث، جامعة بغداد، ج 1، د. ت، ص (59-60).

فإننا يمكن أن نرتب مكونات الفكرة الإسلامية في إطار عام يتضمن قائمة من النقاط، أو الأفكار، أو الكلمات، التي تستوعب المفهومين الأساسين للموضوع وهما: المواطنة، الفكر الإسلامي المعاصر. ويمكن أن تشتمل القائمة المقترحة على كلمات وأفكار مثل: تعريف المواطنة لغة واصطلاحاً وشروط اكتساب المواطنة للمسلم داخل الدولة وخارجها، والمواطنة في المجتمع العربي، ومعوقات المواطنة وشروط اكتساب المواطنة لغير المسلم، وحقوق وواجبات المواطن، والإطار النظري لتعزيز المواطنة ناهيك عن الإطار العملي، ومفهوم المواطنة في الفكر السياسي الإسلامي... الخ.

بعد الانتهاء من تسجيل الكلمات والأفكار من دون ترتيب في الخطوة السابقة، نقوم بتصنيفها في مجموعات، تضم كل مجموعة منها عدداً من الأفكار أو الكلمات ذات الموضوع الواحد، أو التي تشترك معا في جانب من جوانب الموضوع، فنضع: تعريف المواطنة لغةً واصطلاحاً ومفهوم المواطنة في الفكر العربي، ومفهوم المواطنة في الفكر السياسي الإسلامي في مجموعة أولى وشروط اكتساب المواطنة للمسلم داخل الدولة وخارجها، وشروط اكتساب المواطنة لغير المسلم، وحقوق وواجبات المواطن في مجموعة ثانية، والإطار النظري لتعزيز المواطنة، والإطار العملي لتعزيز المواطنة، ومعوقات المواطنة في مجموعة ثالثة.

وبذلك نكون قد بدأنا بالكتابة الأولية من دون قيد أو شرط .أو قواعد صارمة للكتابة، إذ سيبدأ هذا التقيد في الكتابة النهائية .بمعنى تبدأ بكتابة كل ما يدور في ذهنك عن موضوع البحث متحرراً في كل خوف من عدم الدقة اللغوية أو عدم صحة ترتيبها المنطقي، عليك فقط في هذه المرحلة أن تسجل كل الأفكار التي تدور في ذهنك، فهذه المرحلة هي مرحلة الحرية المطلقة من دون خوف أو قيد أو شرط، فقط هنالك أفكار وهنالك ورقة بيضاء، كل ما عليك فعله هو أن تكتب بأية طريقة كانت المهم أن تبدأ بعملية الكتابة، وتكسر حاجز الخوف مما أنت مقدم عليه، صحيح أنّ عملية الكتابة قد تبدو صعبة، لكنها ليست مستحيلة، بعض الباحثين يكتبون عنوان البحث ويضعون خطاً تحته، وهنا تبدأ كتابة رؤوس الأقلام لأفكارهم على شكل نقاط أولية، ثم تتفرع هذه النقاط إلى فقرات متعددة

وجزئيات متنوعة وبمرور الوقت تتضح الصورة أمام الباحث حول مفهوم بحثه وكيفية كتابة الخطة، والعمل بها وهنا تبدأ كتابة المسودة للأولى للبحث.

2- مرحلة كتابة المسودة الأولى:

بعد أن جمعنا أفكارنا في مجموعات ثلاث تبدأ هنا مرحلة كتابة المسودة الأولى للبحث، فنعمد إلى تصنيف تلك الأفكار في مجموعات رئيسة. بعد ذلك تأتي الخطوة الثانية، وهي أن نقسم الأفكار في كل مجموعة في قوائم فرعية، بمعنى أن يكون لدينا فصل ومباحث، مع مراعاة تجنب التوسع والخروج عن الفكرة الأساسية للفصل فنعيد قراءة أفكارنا، فإذا كانت هنالك فكرة لا تتناسب مع الفكرة الأساسية يتم استبعادها على الفور. بعد ذلك نكتب جملة عامة عن الموضوع تعبر عن محور اهتمامنا في الفقرة، بمعنى مقدمة بسيطة للفصل. بعد ذلك تأتي الخطوة الثالثة، وهي الكتابة العامة في شكل فقرة مكتملة، تحتوي على الأفكار الأساسية والفرعية، بمعنى أصبح لدينا موضوع رئيس، وأفكار مساعدة، وبعض التفصيلات الأخرى.

3- مرحلة إعادة القراءة والكتابة:

لابد أن يعلم الباحث المبتدئ وغير المبتدئ أنّه لا يوجد بحث مكتمل رصين من أول مرة، حتى لو كان الباحث متمرساً وذا باع طويل في كتابة البحوث لا بد له من إعادة قراءة ما كتبه فمما لا شك فيها انّه سيجد خطأً إملائياً هنا، ونحوياً هناك، أو رأي أو وجهة نظر بحاجة إلى تعديل وتغيير. وعليه لابد للباحث أن يكون ملماً ببعض أساسيات قواعد اللغة العربية التي يكتب بها، وأن يُراعي عدداً من الأمور المتعلقة في المواصفات العامة في كتابة البحث، وهذا ما سنذكره في المبحث القادم.

أساسيات كتابة البحث العلمي

سنتناول في هذا المبحث كيفية اختيار الجمل والفقرات من قبل الباحث وذلك في المطلب الأول، ثم نتناول علامات الترقيم في المطلب الثاني، على أن نخصص المطلب الثالث للأخطاء الشائعة في اللغة.

المطلب الأول: اختيار الجمل والفقرات:

الجملة العربية- كما يرى النحاة - تتألف من ركنين أساسين، هما المسند، والمسند إليه. فالمسند إليه هو المتحدث عنه ولا يكون إلا اسماً، والمسند هو المتحدث به ويكون فعلاً أو أسماً، وهذان الركنان هما عمدة الكلام وما عداهما فضلة أو قيد. ويفضل للباحث أن يجعل جملته قصيرة إذ تكون على قدر المعنى الذي تعبر عنه من دون زيادة أو نقصان، والجملة في اللغة العربية أما اسمية أو فعلية، والفعلية تكون انسب لكتابة البحث العلمي لأن الجملة التي مسندها اسم تدل على الثبوت. تقول لصديقك: أتظن أنّك تنجح في هذا العام؟ فيقول لك (أنا ناجح) أي لوثوقه بنفسه ادعى إنّ الأمر منته وثابت، ولو لم يكن هذا الأمر قد تم فعلاً[1].

ومن الجدير بالذكر هنا أنّه لابد من الربط المنظم بين الجمل؛ لانّ ذلك يساعد على تحقيق مهمة الباحث في توضيح أفكاره وإيصالها إلى المتلقي (القارئ). فاللغة المستعملة في كتابة البحث السياسي تختلف إلى حد كبير عن اللغة المستعملة

(1) ينظر: د، فاضل السامرائي: معاني النحو، عمان، دار الفكر، ط2، 1423ه/2003، ص (14-15).

في المجالات الأدبية والنقدية، أو الصحفية؛ لذلك يجب أن يبتعد الباحث قدر الإمكان عن بعض أساليب التعبير المجازي وزخرف القول، وعن الغريب والمهجور من اللغة؛ حتى لا يشتت ذهن القارئ ويبعده عن الفكرة الأساسية وهذا لا يعني إلغاء ذلك الأمر نهائيا بل يفضل استعماله في حدود معينة بعيداً عن المبالغة؛ حتى يكسر حدة جفاف التعبيرات العلمية الصارمة، بمعنى أننا نحتاج الى لغة علمية سهلة وغير مملة في كتابة البحوث السياسية.

ومما تقدم نستطيع القول انّ عند اختيار الجمل يجب مراعاة ما يأتي: -

1- على الباحث أن يختار الجمل الواضحة المعنى، وألا يكون فيها أكثر من معنى.

2 أن تكون الجمل متكاملة الأركان، أي تتكون من فعل، وفاعل، ومفعول به، أو من المبتدأ والخبر وهكذا.

3- أن تكون بسيطة غير معقدة.

4- إنّ كل بحث علمي يعتمد بالدرجة الأساس ثقافة الباحث في أمور اللغة؛ وعليه يتعين على الباحث الالتزام بنظام واحد في كل بحث يقوم بكتابته.

5- أن تخلو البحوث من الكلمات العامية، والمبهمة، والهجينة - التي تنشأ من تلاقي ثقافتين - والمصطلحات المبتكرة[1].

الاختيار المناسب لزمن الفعل في البحث

إنّ الأفعال المستعملة في البحث العلمي يتغير زمنها على وفق أجزاء البحث وهي كما يأتي[2]:

1- يُكتب المختصر أو الملخص، واستعراض نتائج الآخرين، والمواد وطرائق البحث، والنتائج المُتحصل عليها بصيغة الزمن الماضي.

2- تُكتب الحقائق العامة في كل من المقدمة، واستعراض الدراسات السابقة، والمناقشة في الزمن الحالي، أي المضارع.

---

(1) ينظر: د. احمد عبد المنعم حسن: مصدر سابق، ص (66-67).

(2) ينظر: المصدر نفسه (77-78).

3- يُكتب الهدف من الدراسة - ضمن المقدمة - بصيغة الفعل الماضي؛ لأنّنا نتحدث عن دراسة تم إنجازها بالفعل.

4- يستعمل الفعل المضارع عند الإشارة إلى مضمون الجداول والأشكال، بينما يستعمل الفعل الماضي عند وصف النتائج ذاتها.

5- يستعمل في المناقشة صيغة الفعل الماضي عند الاستشهاد بالنتائج المُتحصل عليها، بينما يستعمل الفعل المضارع عند التعليق عليها, أو عند استخلاص حقيقة عامة منها.

المطلب الثاني: علامات الترقيم:

إنّ علامات الترقيم الحديثة كثيرة، ونقصد بالترقيم وضع رموز اصطلاحية معينة بين الكلمات أو الجمل أثناء الكتابة، وتلك العلامات أخذنا اغلبها عن الغرب. ولم يكن للعرب منها إلا شيء محدود جدا مثل النقطة والفاصلة (،) وعلامة الحذف... إلا انّها الآن توسعت وكثرت[1]؛ لذلك على الباحث أن يتقن استعمالها بشكل جيد؛ لانّ موضوع الترقيم يتصل اتصالا وثيقاً بالرسم الإملائي، ومن ثم أصبح عنصراً أساسياً من عناصر الكتابة السليمة. ولعلامات الترقيم أهمية تظهر من خلال تعيين مواقع الفصل والوقف، وأنواع النبرات الصوتية والأغراض الكلامية؛ تيسيراً لعملية الإفهام من جانب الكاتب أثناء الكتابة، وعملية الفهم على القارئ أثناء القراءة، ولاسيما انّ الكتب في الوقت الحاضر تكاد تكون خالية من الحركات - علامات الأعراب - ناهيك عن انّه حتى إذا وجُدت هذه الحركات فقد لا تكون واضحة للقارئ؛ لذلك تكون بعض علامات الترقيم ليست بديلاً عن الحركات ولكن توضح بعض اللبس الذي قد يحصل في ذهن القارئ فعلى سبيل المثال لو قلت:

- ما أحسنَ خالدٌ
- ما أحسنَ خالداً
- ما أحسنَ خالدٍ

---

(1) ينظر: د. علي جواد الطاهر: مصدر سابق، ص 86.

هذه الجمل الثلاث مختلفة في المعنى، لا متكررة، على الرغم من انّها بدت في الظاهر جملة واحدة مكررة، فعلامات الإعراب بينت المعاني، ولولا ذلك لكان الكلام مبهماً غير مفهوم لكن هذا الوضوح في المعنى يفهمه ذوي الاختصاص من أهل اللغة العربية بمعنى أنّ الجملة الأولى تُفهم على إنّها نافية، والجملة الثانية تعجبية، والثالثة استفهامية(1).

أما إذا رفعنا الحركات من الجمل السابقة فسيكون لدينا جملة مكررة غير واضحة المعنى، ومن هنا جاءت أهمية الأعراب في النحو لأنّه مأخوذ من معنى الإبانة عما في النفس والكشف عنه؛ لذلك عندما نضع علامات الترقيم فإنّها توضح بعض اللبس على الرغم من انّها لا تغني عن الحركات، لكن على الأقل تعمل على إيصال معنى الجملة الصحيح إلى ذهن القارئ، فُتكتب الجمل كالآتي:

- ما أحسن خالد.
- ما أحسن خالدا!
- ما أحسن خالد؟

فالنقطة جعلت الجملة الأولى جملة خبرية منفية بـ (ما) النافية، وعلامة التأثر جعلت الجملة الثانية جملة تعجبية، و(ما) تعجبية بمعنى شيء، وعلامة الاستفهام جعلت الجملة الثالثة جملة استفهامية، وما اسم استفهام.

ومن علامات الترقيم(2):

الفاصلة (،)

وتكون استعمال الفاصلة:

أ - بين الجملة القصيرة المتصلة المعنى لتؤدي غرضاً واحداً، مثل:

إنّ سليمان أُعطي فشكر، وإنّ أيوب ابتُلي فصبر، وإنّ يوُسف ظُلمِ فَغَفَر.

ب - بين الجمل القصيرة المعطوفة، مثل:

---

(1) ينظر: د. فاضل السامرائي: الجملة العربية والمعنى، مصدر سابق، ص 27.

(2) ينظر: عبد القادر حسن أمين وآخرون: اللغة العربية لأقسام غير الاختصاص، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد، ط2 2000، بتصرف المؤلفة، ص 38.

قول الأمام علي (عليه السلام): ((رُسُولك ترجمانُ عقلكَ، وكتابُكَ أبلغ ما ينطق عنكَ))[1].

ج – بين أنواع الشيء أو أقسامه، مثل:

أنواع النظم الحزبية ثلاثة: نظام الحزب الواحد، ونظام الحزبين، ونظام تعدد الأحزاب.

د – بعد لفظ المنادى، مثل:

يا شعب العراق، عليك بالصبر والعمل.

هـ – بين القسم وجوابه، مثل:

سمعتُ الرجل يقول: واللهِ، لأجتهدن في التغيير.

ز – قبل الجملة الحالية، مثل:

درستُ، وإنّي ذو أمل في النجاح.

ح – بعد كلمة أو عبارة تمهد لجملة رئيسة، مثل:

أخيرا، وصلنا إلى يوم الانتخابات.

طبعاً، ليس كل من يتكلم بالديمقراطية، ديمقراطياً.

ط – بعد كلمات التعجب في بداية الجملة، مثل:

عجباً، كيف تغير الحال بنا؟!

آه، ما أمّر الغربة في الوطن!.

ي – بين جملتين تامتين، تربط بينهما ((لكن))، إذا كانت الجملة الأولى قصيرة، مثل:

يقتلنا الإرهاب، لكننا نُولد من جديد.

ك – بين عنوان الكتاب، ودار النشر–ان وجد–، ومكانه، والمطبعة، والطبعة، وتأريخه، وكذلك عند تدوين الهامش، أو قائمة المصادر والمراجع، مثل: –

– عثمان حمادي: حقيقة الفشل الأمريكي في العراق، بغداد، دار الكتاب العربي، 2010م.

---

(1) الشيخ محمد عبده: مصدر سابق، ج الرابع، ص 379.

2- الفاصلة المنقوطة (؛)

وهي علامة توضع بين الجُمل، ويسمونها ((الشولة المنقوطة))، و((القاطعة))، ويقف القارئ عندها وقفة أطول قليلاً من وقفته عند الفاصلة، وأقصر من وقفته عند النقطة، مثل:

أ- بين جملتين تكون ثانيتهما مسببة عن الأولى أو نتيجة لها، مثل:

لقد غامر النظام البائد بموارد الدولة في حروبه؛ فتبددت هذه الموارد دون طائل.

ب- بين جملتين تكون ثانيتهما سبباً في الأولى، مثلا:

أراد الشعب العراقي التغيير؛ لأنّه سبيل التقدم والحياة الكريمة الحرة.

ج- بين جمل طويلة، يتألف من مجموعها كلام تام الفائدة، فيكون الغرض من وضعها إمكان التنفس بين الجُمل، وتجنب الخلط بينهما بسبب تباعدها، مثل:

ليست مشكلة الطائفية نابعة من تعدد المذاهب، واختلاف الأفكار والرؤى، وما يرافق ذلك من تداعيات أمنية، واقتصادية، وسياسية، واجتماعية؛ وإنما المشكلة - في نظري - تكمن أيضا فيمن يتطوع لتغذية وتضخيم هذه المشكلة من صحافة وغيرها، من خلال المبالغة في رواية أخبار الطائفية، وقصصها، وأحداثها، وآثار ذلك في نفوس الشباب....

د- بين جملتين تامتين إذا جمعت بينهما أداة ربط، مثل:

الإنسان الواعي يغير واقعه نحو الأحسن؛ أما الجاهل فيعيش كما يختار له الآخرون.

3-النقطة (.):

وهي علامة الوقف التام، وتسمى ((الوقفة))، وعندها يسكت القارئ سكوتاً تاماً ويتنفس. وهي توضع في الأماكن الآتية:

أ - بعد نهاية الجملة التامة المعنى، ولا كلام بعدها، ولا تحمل معنى التعجب أو الاستفهام، مثل:

- قول الأمام علي (عليه السلام): ((ليس بلدٌ بأحق بكَ من بلدٍ، خيرُ البلادِ ما حملكَ.))[1] أو قولنا: ((ومن جانبنا يمكن أن تعرف الدولة على أنّها: كيان سياسي قانوني ينظم شؤون الأفراد الذين يعيشون ويمارسون نشاطهم بشكل دائم على إقليم جغرافي محدد.))[2]

ب - بعد نهاية الجملة أو الجُمل التي تم معناها في الكلام، واستوفت كل مقوماتها، وحينها يلاحظ إنّ الجملة تبين معنى جديداً وإعراباً مستقلاً، غير ما عرضته الجملة السابقة، مثل: من أقوال الأمام علي (عليه السلام): ((إعقِلُوا الخَبَر إذا سَمِعتُمُوهُ عَقلَ رِعَايَةٍ لاعَقلَ رِوَايَة، فإنّ رُوَاةَ العِلمِ كَثيٌر، وَرُعَاتُهُ قَلِيلٌ. وقوله: رُبَّ عَالِمٍ قَد قَتَلهُ جَهلُهُ، وعِلمُهُ مَعَهُ لايَنفَعُهُ.))[3].

ج- في نهاية الفقرة، مثل:

ورد في الدستور العراقي المادة الأولى الآتي: ((جمهورية العراق دولة اتحادية واحدة مستقلة ذات سيادة كاملة، نظام الحكم فيها جمهوري (برلماني) ديمقراطي، وهذا الدستور ضامن لوحدة العراق.))[4].

4 - النقطتان الرأسيتان (:)

تسميان علامة التوضيح والحكاية، أو نقطتي التفسير والبيان؛ أي إنّهما تستعملان في سياق التوضيح عموما، مثل: -

أ - بعد القول أو ما هو في معنى (روى، وسأل، وأجاب، ...)، مثل

قال الرئيس: (نحن بحاجة إلى العمل الجاد.)

ب - بين الشيء وأنواعه، أو أقسامه، مثل:

قول الأمام علي (عليه السلام)): أصـدِقَاؤُكَ ثَلاثَـةٌ، وأعـدَاؤُكَ ثَلاثَـةٌ،

---

(1) الشيخ محمد عبده: مصدر سابق، ج 4، ص 396.

(2) د. طه حميد العنبكي: النظم السياسية والدستورية المعاصرة أسسها وتطبيقاتها، مركز حمورابي للدراسات والبحوث الاستراتيجية، بيروت، مطبعة المحجة البيضاء للنشر والتوزيع، ط1، 2013، ص 79.

(3) الشيخ محمد عبده: مصدر سابق، ج 4، ص (350-351).

(4) دستور جمهورية العراق: جريدة الوقائع العراقية، العدد (4012)، 2005/12/28، ص 2.

فأصدِقَاؤُكَ: صَدِيقُكَ، وَصَدِيقُ صَدِيقكَ، وعَدُوُّ عَدُوِّكَ، وأعداؤُكَ: عدُوُّكَ، وعَدُوُّ صَدِيقِكَ، وصَدِيقُ عَدُوِّكَ.))[1].

ج – قبل الأمثلة التي تساق لتوضيح قاعدة، أو حكم، وغالباً ما تُستعمل النقطتان في هذه الحالة بعد كلمتي ((مثل))، أو ((قبل الكاف))، مثل:

للدولة مورد متعددة، مثل: البترول، والزراعة، والسياحة.

بعض الوزارات لم تقم بواجباتها: كوزارة التجارة، ووزارة الصحة،....

د- قبل الكلام المقتبس، مثل:

قول الرسول (ص): ((الكلمةُ الطّيبةُ صدقةٌ))[2].

أو قول بعض المحللين: ((قد قُتل على أيدي الإرهابيين من المقاومين العراقيين الشرفاء إضعاف من قتلوا على أيدي القوات المحتلة....))[3].

5 -الشرطة (-)

وتسمى ((الوصلة)) و((المعترضة)) وتستعمل فيما يأتي:

أ - في أول الجملة الاعتراضية، مثل:

ليس هنالك – ان صح التعبير – ديمقراطية حقيقية في العالم الثالث.

إنّ سّمية – رضي الله عنها – هي أول من فتح باب الشهادة في الإسلام من النساء والرجال.

ب – بين العدد رقماً أو لفظاً، مثل:

تنص المادة (28) من الدستور العراقي على ما يأتي: –

أولاً – لا تفرض الضرائب والرسوم، ولا تعدل، ولا تجبى، ولا يعفى منها، إلا بقانون.

ثانياً – يعفى أصحاب الدخول المنخفضة من الضرائب، بما يكفل عدم المساس بالحد الأدنى اللازم للمعيشة، وينظم ذلك بقانون.

---

(1) الشيخ محمد عبده: مصدر سابق، ج 4، ص 37.

(2) البخاري: صحيح البخاري، بيروت، دار صادر، كتاب الأدب، د. ت، ص 1081.

(3) عثمان حمادي: حقيقة الفشل الأمريكي في العراق، بغداد، دار الكتاب العربي، ط1، 2010، ص 370.

- المتتبع لشأن العراق سيلاحظ انّ للإرهاب فيه ثلاثة أبعاد هي:

1- البعد الخارجي.

2- البعد الداخلي المنظم.

3- البعد الداخلي العشوائي.

ج- بين المبتدأ والخبر إذا طال الكلام بينهما، مثل:

الرئيس الذي يعمل بكل طاقته، ويبذل كل ما في وسعه، ويسخر ثروات البلد لخدمة المواطن، ويعمل على تطوير الوطن - هو الرئيس الذي يحبه ويحترمه الشعب.

د- بين الشرط وجوابه إذا طال الكلام كثيراً بينهما، مثل: مَن يسع للحصول على مكاسب شخصية بكل الطرائق المشروعة وغير المشروعة، معتقداً إنّ ذلك هو الطريق الصحيح للوصول إلى كرسي السلطة، غير مؤمن بأنّه لا وصول إلا بالمثابرة والعمل الجاد والصحيح - يفشل في مسعاه.

6- علامة الاستفهام (؟).

تستعمل علامة الاستفهام فيما يأتي:

أ - توضع بعد الجملة الاستفهامية، مثل:

أين حقوق الفقراء؟

متى يعيش العراقيون بأمان؟

ب - عند الشك في معلومة او عدم التأكد من صدقها، مثل:

لستُ على يقين أن ما نسمعهُ في الأخبار هل هو الحقيقة ام هوَ الخيال؟

7- علامة التأثر (!)

وتسمى أيضاً علامة التعجب، وعلامة الانفعال، وتوضع بعد الجُمل التي تعبر عن الانفعالات النفسية. ومن الجدير بالذكر هنا انّ استعمال علامة التعجب ليس مستحباً في البحوث العلمية؛ لانّ التعجب يعبر عن حالات انفعالية ومشاعر ذاتية في اغلب الحالات.

وتستعمل علامة التأثر في الحالات الآتية: -

أ - التعجب، مثل:

ما أقسى ظلم الأقرباء!

ب - الفرح، مثل:

وافرحتاه!

ج - الحزن:

واحسرتاه!

وامصيبتاه!

د - دعاء، مثل:

ربي ارحمني!

ه - الدهشة، مثل:

يا لروعة هذا الطفل!

يا لروعة الحزب الحاكم!

و - الترجي، مثل:

لعل الله يوفقنا!

ز - التمني:

ليتّ الظلم ينجلي!

م - بعد الاستفهام الاستنكاري، مثل:

لستُ ادري كيف يَقدم الإرهابيون على قتل حتى الأطفال بدم بارد؟!.

8 - علامة الحذف (...)

وتسمى نقط الحذف، أو الإضمار. وهي ثلاث نقط **(لا أقل ولا أكثر)**، وتستعمل في الحالات الآتية: -

أ - عندما ينقل الباحث جملة أو فقرة أو أكثر من كلام غيره؛ للاستشهاد بها في بحثه، وقد يجد بعض الكلام ليس له علاقة بما يريده الباحث، مما لا يتصل اتصالا وثيقاً بحاجته، فيحذف ما يستغنى عنه، ويكتب بدل المحذوف علامة الحذف؛ لتدل القارئ على انّه يوجد كلام آخر لم يذكره الباحث، مثل:

((إنّ الحديث عن المقاومة الوطنية العراقية المسلحة محزن؛ لأنّها كانت أول ضحايا الاحتلال والإرهاب...، ولانّ المقاومة الوطنية كانت عفوية وقليلة الخبرة وذاتية التمويل؛ لذا بدأت المنظمات الإرهابية تسيطر على ساحة العمل المسلح.))[1].

ب – الدالة على الإيجاز والاختصار، مثل:

من مزايا نظام الانتخاب بالأغلبية: إنّه نظام بسيط، ويؤدي إلى استقرار الحكومات المنبثقة عنه، ويستطيع الناخب الإدلاء بصوته عن معرفة تامة وأكيدة بجميع المرشحين...[2]

ج– توضع عوضاً عن الكلام الذي يستقبح ذكره، مثل:

قام احد المارة في الشارع برمي النفايات على الرصيف؛ مما جعل صاحب المحل القريب يشتمه بـ...، فرد عليه ألأول بـ...

9- علامة التنصيص (()) أو << >>

علامات التنصيص يطلق عليها ((علامة الاقتباس))، أو <<المزدوجتان>>.

وهي تستعمل فيما يأتي:

أ – توضع بينها العبارات المقتبسة بنصها من كلام الآخرين، والموضوعة في سياق كلام الناقل؛ تميزا للكلام المقتبس عن كلام الناقل، مثل:

نصت المادة (20) من الدستور العراقي النافذ على ما يأتي: ((للمواطنين رجالا ونساء، حق المشاركة في الشؤون العامة، والتمتع بالحقوق السياسية، بما فيها حق التصويت والانتخاب والترشيح.))

ب – توضع بينها العبارات والمصطلحات التي تأتي بعد القول مثل:

– قال الرسول الأعظم (ص): ((السّاعي على الأرملة والمسكين كالمُجاهد في سبيلِ اللهِ.))[3]

---

(1) عثمان حمادي: مصدر سابق، ص 370.

(2) ينظر: د. طه حميد العنبكي: مصدر سابق، ص 236.

(3) البخاري: مصدر سابق، كتاب الأدب، ص 107.

ج- عند الحديث عن لفظة ومناقشة معانيها واستعمالاتها، مثل:

ما هو تعريف ((الديمقراطية))؟.

و - توضع بينها عنوانات الكتب والمجلات والصحف والمقالات، مثل:

تصدر <<مجلة العلوم السياسية >>كل ثلاثة أشهر.

10 - القوسان الهلاليان ()

يوضع بينها الجمل والألفاظ التي ليست من الأركان الأساسية للكلام، وهي الآتية:

أ - ألفاظ التفسير والإيضاح والتحديد، مثل:

ظهر في الآونة الأخيرة الإرهاب المنهجي (المخطط والمدروس).

ب - ألفاظ الاحتراس؛ منعا للّبس، مثل:

الُقِل (بضم فكسر): تعني الفقير

الجُنّة (بالضم): تعني الوقاية

ج - التصرفات والحركات المعينة التي يقوم بها الممثلــون في المســرحية، مثل:

((هال: (بدهشة). أنت بخير الآن يا ولدي؟

(تتنفس ابيجايل بصوت مسموع دون أن تستطيع النطق)

أراكِ تنظرين بإمعان الى شيء ما امامكِ. ماذا ترين؟؟))[1]

د - الأرقام والتواريخ، مثل:

الرقم (20) من ألفاظ العقود.

عبد القاهر الجرجاني المتوفى (471هـــ) صاحب كتاب دلائل الإعجاز.

هـــ - العبارات التي يراد لفت النظر إليها، مثل:

كذبتني (ولستُ بكاذب)، فأنتبه إلى هذا الأمر.

---

(1) آرثر ميللر: مسرحية (ساحرات سالم)، إعداد مارسيل إيمي، ترجمة د. رفيق الصــبان، بيروت/لبنان، منشورات المكتب التجاري، ص 57.

11- القوسان المعقوفان [ ]

توضع الكتابة بينهما إذا كانت تصحيح لمعلومة وردت خطأ في الجزء المقتبس. ويستعمل القوسان في الكتابة الانكليزية لحصر التعابير المعترضة، مثل: - استعملتُ في هذا البحث كتاب: ((مقدمة في منهجية دراسة وطرق [طرائق] بحث الظواهر السياسية)).

ومن الجدير بالذكر انه على الباحث أن يدرك متى يتوقف، وأين يتوقف عند القراءة والكتابة، حتى لو فرضنا انّ النص الذي بين يديه غير منقط - اي خالٍ من علامات الترقيم - لأنّه أحياناً يحصل لبس في فهم المعنى، واذكر هنا انّ احد طلبتي في كلية العلوم السياسية، جامعة المستنصرية، سألني عن قوله تعالى في سورة الممتحنة الآية الأولى ((يأَيُّهَا الّذِينَ آمنوا لا تتَّخذُوا عَدُوّي وعَدُوّكم أولِيَاءَ تُلقُونَ إليهِم بالَمودّةِ وَقَد كَفَرُوا بما جَاءكُم مِّنَ الحَقِّ يُخرجُونَ الرّسُولَ وإيّاكُم أن تُؤمِنوا باللهِ رَبِّكُم إن كُنتمُ خَرَجتُم جهاداً في سَبيلي وَابتِغاءَ مَرضَاتي تُسرّون إليهم بالَموَدّةِ وأنا أعلَمُ بِمَا أخفَيتُم وَمَا أعلَنتمُ وَمَن يَفعَلهُ مِنكمُ فَقَد ضَلَّ سَوَاءَ السّبِيلِ)). إذ استوقفته هذه الآية في قوله تعالى: ((وإيّاكُم أن تُؤمِنوا باللهِ ربّكُم))، ومن الممكن أن تستوقف هذه العبارة أي قارئ للقرآن الكريم، فالذي يقرأ هذا الجزء من الآية يقفز إلى ذهنه السؤال الآتي: أيعقل أن يكون المعنى الذي وصلني صحيحا؟! لانّ فيه تحذيرا ونهياً عن الإيمان بالله سبحانه وتعالى!!، لكن أقول يجب على من يقرأ هذه الآية المباركة أن ينتبه إلى فقرة مهمة جدا، ألا وهي قراءة جزء الآية الذي أثار الحيرة والدهشة كالآتي: ((يُخرِجُون الرّسُولَ وإيّاكُم)) ثم يتوقف، وبعد ذلك يقرأ ((أن تُؤمِنوا باللهِ رَبِّكُم)) ويتوقف وهكذا؛ لانّ المعنى هنا انّ الكفار قد اخرجوا الرسول (ص) وإيّاكُم - أي الكلام موجه إلى المؤمنين - من مكة بتضييقهم عليكم؛ لأنّكم آمنتم بالله ربكم ((أن تُؤمِنوا))[1].

---

(1) ينظر: المحلي والسيوطي: تفسير الجلالين، مصر/المنصورة، دار الغد الجديد، ط1 1423هـ- 2002م، ص 549، والطباطبائي: مختصر تفسير الميزان، إعداد كمال مصطفى شاكر، النجف، دار الزهراء، منشورات العطار الثقافية، د. ت، ص 611.

بمعنى انّ (إيّاكُم) عندما تُقرأ مع ما قبلها تأخذ معنى الكلام الموجه إليكم أي أُخرج الرسول وأُخرجتم (أنتم) المؤمنين مثل قولنا: قرأتُ وإيّاكُم، أي قرأتُ معكم انتم، أو خرجتُ وإيّاكُم أي خرجتُ معكم أنتم، أما إذا قُرأت (إيّاكُم) مع ما بعدها (إيّاكُم أن تُؤمِنوا بالله ربّكُم) هنا أصبح المعنى مختلف تماما، فقد أصبح المعنى تحذيراً ونهياً، مثل قولنا: إيّاكُم والغش، وإيّاكُم أن تكذبوا؛ لذلك أُوصي طلبتنا الأعزاء أن ينتبهوا إلى هذا الأمر في القراءة والكتابة، كما قلت فانّ عدم معرفة متى تنتهي العبارة والجمل والفقرات، كل ذلك يسبب لبساً في المعنى، وقد تغير مفاهيم في ذهن القارئ؛ لذلك كانت علامات الترقيم مهمة للباحث، فإنّ لم تُوجد في النص، فعلي الباحث أن يعتمد على ذكائه في فهم المعنى وترتيب العبارات والجُمل ترتيباً منطقياً قدر المستطاع.

المطلب الثالث: الأخطاء الشائعة:

إنّ الحديث عن الأخطاء اللغوية والنحوية في لغتنا العربية يطول ويتسع إلا انّ المجال هنا محدود؛ لذلك أقول إنّ أسباب شيوع هذه الأخطاء كثيرة؛ ولعل أهمها هو ضعف إعداد المدرسين بالكليات المختصة، والمعاهد التربوية، وطبقة المترجمين الذين أتقنوا اللغات الأعجمية واستهانوا باللغة العربية وغيرها من الأسباب الأخرى؛ لذلك سنذكر بعض الأخطاء التي على الطلبة والباحثين الانتباه إليها عند الكتابة: -

1 - شجبَ فلان أعمالهم[1]

الصواب: جَدَب فلان أعمالهم

لانّ جَدَب يجدُبها جدباً أي عابَها وذمَّها، أما معنى (شجبه) فهو أهلكه يقال: شجبه الله أي أهلكه وشجبه أيضاً أحزنه.

---

(1) ينظر: د. مصطفى جواد: قل ولا تقل، ج الأول والثاني، د. ت، ص (201 - 202).

2- عمّت المظاهرة أنحاءَ المدينة.[1]

الصواب: التظاهرة

لانّ الظّهار: قول الرجل لامرأته: أنتِ عليّ كظهر أمّي: أي أنتِ عليّ حرام. وكان هذا يعد طلاقاً في الجاهلية فنهى عنه الإسلام. يقال تظاهروا: تعاونوا. وتظاهروا: تجمّعوا ليعلنوا رضاهم أو سُخطهم عن أمرٍ ما، ومنه قوله تعالى ((وتُخرِجُونَ فَرِيقاً مِنكُم مِن دِيَارِهِم تَظَاهَرُونَ عَلَيهِم بالإثْمِ وَالعُدوَانِ))[2].

3- فلانة عضو في مجلس النواب.[3]

والصواب: فلانة عضوة

والسبب في ذلك إنّ ((العضو)) نُقل من الاسمية إلى الوصفية

4- هؤلاء الضباط البواسل[4].

الصواب: هؤلاء الضباط البُسلاء والباسلون.

لانّ ((البُسلاء)) هو جمع البسيل والباسل معناها الشجاع والبطل الشديد،

أما ((البواسل)) فهو جمع لغير العقلاء وللمؤنث نقول أسد باسل وأسود بواسل وفتاة باسلة وفتيات بواسل.

5- طُرُق تطوير التدريس[5].

الصواب: طرائق تطوير التدريس.

لانّ طريقة تجمع طرائق، أما طريق فيجمع طرق وأطرق وأطرقة أما جمع الجموع فهو طُرُقات.

---

(1) ينظر: د. خضر موسى محمد حمود: معجم الأخطاء الشائعة، بيروت، عالم الكتب، ط11426هـ/2005م، ص 314.

(2) سورة البقرة/آية 85.

(3) د. مصطفى جواد: مصدر سابق، ص 79.

(4) ينظر: المصدر نفسه، ص 113.

(5) ينظر: د. خضر موسى محمد، مصدر سابق، ص 198.

6- هائلة وفق شروط[1].

الصواب: هادئة على وفق شروط.

أي على حسب شروط وبحَسَبِها، أما استعمال ((وَفق)) بغير حرف جر فله موضوع آخر، يقال ((كسب فلان وَفق عياله)). أي قدر كفايتهم لا فضل فيه.

7- صادق الرئيس على الحكم[2].

الصواب: أجاز أو أمر أو وافقَ. أما صادق مصادقة وصداقاً: اتخذهُ صديقاً. وصادق فلاناً المودّة والنصيحة: أخلصهما له.

8- يُعتبر فلان من الشعراء المُبدعين[3].

الصواب: يُعدُّ فلان في الشعراء المُبدعين أو في عِدادهم أو منهم.

لانّ العدُّ: إحصاء الشيء. تقول: عددتُ الشيء أعدّهُ عدّاً، والشيء معدود. أمّا الاعتبار والعبرة منهما مقيسان من عَبرى النهر؛ لانّ كل واحد منها عِبرٌ مساوٍ لصاحبه. فذاك عِبرٌ لهذا، وهذا عِبرٌ لذلك. فإذا قلت اعتبرتُ الشيء، فكأنّك نظرت إلى الشيء. فجعلت ما يفيدك عبراً لذلك: فتساويا عندك: هذا اشتقاق الاعتبار. والعبرةُ: الاعتبارُ بما مضى.

9- فلان مُتآمِر[4].

الصواب: فلان مُؤامِر.

لانّ حق الواحد المفاعلة أي المؤامرة، تقول: آمر فلان فهو مُؤامِر كما تقول: حارب فهو محارب ولا تقول: متحارب، وشارك فهو مشارك ولا تقول: متشارك، وإذا قلت: تآمر وتآمروا قلت: هما متآمران وهم متآمرون، فمتفاعل من

---

(1) ينظر: د. مصطفى جواد، مصدر سابق، ص 70-71.
(2) ينظر: د. خضر موسى محمد، مصدر سابق، ص 171.
(3) المصدر نفسه، ص 216.
(4) المصدر نفسه، ص 34.

هذا الوزن، وهذا المعنى لا يستعمل إلا مثنى أو جمعاً فإذا أريد استعمال المفرد وحده يرد إلى مُفاعل تقول: هو مُؤامِر وهي مُؤامِرة.

10- كان دكتاتوراً وكان حكمه دكتاتورياً[1].

الصواب: كان الحاكم جبّاراً وذا حكم جبّاري.

وذلك لانّ كلمة ((جبّار)) العربية تقابل كلمة ((دكتاتور)) في اللغات الأعجمية، والدكتاتور هو الآمر الذي لا مُعقب لأمره وكذلك الجبّار فيه معنى الدكتاتور وأكثر منه والحكم الجبّاري فيه معنى الحكم الدكتاتوري وأكثر منه والجبّار والجبّاري أخف تلفظا وأقل أحرفاً وأقصر لفظاً من الدكتاتور والدكتاتوري. وقد جاء في لسان العرب: ((قيل كل عات جبّار وجبّير، وقلب جبّار لا تدخله الرحمة، وقلب جبّار ذو كبر لا يقبل موعظة ورجل جبّار: مُسلّط قاهر))[2].

---

(1) ينظر: د. مصطفى جواد. مصدر سابق. ص 60.

(2) ابن منظور: لسان العرب، بيروت، دار صادر، مادة/جبر، د. ت.

ترتيب مكونات البحث

ويتكون هذا المبحث من ثلاثة مطالب هي: المطلب الأول كيفية تنظيم المعلومات المنقولة، أما المطلب الثاني فكان عن كتابة الهامش، وجاء المطلب الثالث عن إعداد قائمة المصادر والمراجع.

المطلب الأول: كيفية تنظيم المعلومات المنقولة: -

تعتمد البحوث أيا كان نوعها مكتبية أو ميدانية على اقتباس النصوص والأفكار والنتائج من المصادر والمراجع، وهذا يفرض على الباحث انّ يكون لديه مهارات في كيفية الكتابة مع الدقة في الاشارة الى المصادر التي أُخذت منها مع مراعاة عملية الانتقاء مما يقرأ؛ لكي لا يقع في المتاهات والمعلومات المتشابكة التي قد تعيق حل المشكلة التي يبحثها. ومن اجل تنظيم عملية الكتابة يقترح المتخصصون في علم مناهج البحث جملة اجراءات نذكر منها[1]: -

1- يقوم الباحث بإعداد البطاقات الخاصة بجمع المعلومات ويسجل عليها المعلومات الضرورية، وقد ذكرنا ذلك بالتفصيل سابقا.
2- بعد تدوين المعلومات العامة عن الكتب التي تخص البحث تبدأ عملية تصفية الكتاب الواحد تلو الاخر؛ لانّ منها الغث والسمين

(1) ينظر: فان دالين. ب. ديو بولد، مناهج البحث في التربية وعلم النفس، ترجمة محمد نبيل وآخرون، مكتبة الانجلو المصرية، 1977، ص (194). د. علي جواد الطاهر، مصدر سابق، ص (78 - 80)

ومنها المكرر أو السطحي، ومن القراءة تظهر لنا كتب ذات قيمة علمية يتم استعمالها في متن البحث عن طريق الاقتباس الذي ذكرناه سابقا.

3- إذا رأينا في النص الذي امامنا خطأً في المعنى او النحو لا يعود الى المطبعة او المحقق للكتب القديمة وضعنا بعد الكلمة الخطأ (كذا)، والغربيون يضعون (sic)، ويفضل أن نضع ذلك بلون اخر من الحبر أو يكون اغمق من لون الكتابة، ولا بأس من التنبيه الى ذلك الخطأ في الهامش.

4- فيما يتعلق بطول الاقتباس اذا لم يتجاوز طول الاقتباس ستة اسطر فأنّه يوضع كجزء من الرسالة ولكن بين اقواس. فإذا تجاوز ستة اسطر الى صفحة كاملة فأنه حينئذ لا يحتاج الى اقواس، ولكنه يوضع وضعاً مميزاً ويترك فراغ اوسع بين الاقتباس وبين اخر سطر قبله واول سطر بعده... اما اذا تجاوز ما يراد اقتباسه صفحة فإنّه لا يجوز حينئذ الاقتباس الحرفي. بل يصوغ الباحث المعنى بإسلوبه الخاص ويشير في الهامش الى ما يفيد هذا المعنى. ولكن اذا كانت الدراسة تنصب مثلا على دراسة الفكر السياسي لمفكر معين مثل: هيجل، وماركس، والغزالي وغيرهم، ففي هذه الحالة يجب إيراد نصوص الاراء ومن ثم تحليلها ومناقشتها في القضايا المختلفة حتى لو امتدت الى صفحات.

5- أما إذا اراد الباحث اقتباس رأي المؤلف من اجل مناقشته، فعليه أن يتأكد من انّ المؤلف لم يعدل في رأيه هذا في الطبعات الحديثة للكتاب، أو في ما نشره من بحوث ومقالات.

6- يفضل ألا يكون الاقتباس طويلاً؛ حتى لا تتحول الدراسة أو البحث الى مجموعة من النقول؛ لانّ هذا يعد من علامات ضعف البحث اضافة الى أنها تحجب شخصية الباحث العلمية ورأيه، على العكس ما هو مفترض في البحث العلمي الجيد.

المطلب الثاني: كتابة الهامش:

إنّ كل بحث علمي يتكون من متن يُكتب في الصفحة، وهامش يُكتب أسفل الصفحة؛ ولكن على الباحث أن يعرف طرائق كتابة الهامش؛ لـــذلك سأوضـــح كيف تتم كتابة الهوامش في أي بحث علمي بالآتي[1]:

1 – هنالك طريقة تقليدية وجدت منذ زمن بعيد في المؤلفات المختلفة، ومن ثم أُعتمدت في رسائل الدراسات العليا في حالة اعتماد الكتابة التقليدية– وللمقارنة مع الطريقة الحديثة راجع الفصل الثاني–. وتتلخص هذه الطريقة بأنّ يضع الكاتب رقماً في أعلى نهاية النص المقتبس، وبعد ذلك يوضع الرقم نفسه في الهامش الـــذي يفصله عن المتن خط قصير. ثم يذكر المصدر كامل البيانات اول مـــرة، أمـــا إذا اضطر الباحث الى أن ينقل من المصدر نفسه مرة ثانية او ثالثة او اكثر. فأنه يذكر اسم المؤلف، واسم الكتاب، والصفحة، او يكتفي بذكر اسم المؤلـــف وعبـــارة مصدر سبق ذكره او مصدر سابق، إذا كان الباحث قد استعمل كتاب واحد لهذا المؤلف في رسالته، أما اذا كان للمؤلف اكثر من كتاب فيجب ذكر اسم المؤلف، والكتاب واذا استعمل الباحث المصدر نفسه في الصفحة نفسها مرتين الواحدة تلو الاخرى، يذكر في الهامش الاول (اسم المؤلف والكتاب والصفحة)، وفي الهـــامش الثاني يكتب (المصدر نفسه والصفحة). اما اذا كان المصدر هـــو اخـــر مصـــدر يستعمل في الصفحة مثل صفحة (5)، وهو اول مصدر في الصـــفحة رقـــم (6)، يكتب الهامش في الصفحة (6) بالاتي: (المصدر السابق) ويذكر رقم الصفحة.

وفي حالة الاقتباس المباشر من الكتب، يكتب الباحث اسم المؤلف والكتاب مباشرة في الهامش، أما إذا غير الباحث أو تصرف بالنص فيكتب، ينظر: ثم يكتب أسم المؤلف والكتاب والصفحة.

وعلى الباحث مراعاة ما يأتي:

1– اذا كان هنالك شروحات وتعليقات لا موقع فيها في المتن، فيشير لهـــا الباحث بنجمة* واذا تكررت في الصفحة نفسها هذه الامور اكثر من

---

(1) ينظر كل من: د. أبو طالب محمد سعيد: مصدر سابق، ص (224 – 228)، وكذلك: د. حامد عبد الماجد: مصدر سابق، ص (328 – 332).

مرة يزيد الباحث عدد النجمات(**)، ثم يضع النجمة والنجمات في الهامش ويسجل تعليقاته وشروحه.

2- للباحثين مذاهب مختلفة في وضع ارقام الهوامش، فمنهم من يضع ارقام معينة في كل صفحة، مثلا (1)، والاقتباس الثاني (2)، وهكذا والترقيم في المتن يوضع بين قوسين صغيرين () في مكان اعلى قليلا من كلمات السطر. ثم يبدأ في الصفحة الثانية بترقيم جديد او يبدأ بالرقم (1) وهكذا تأخذ كل صفحة ترقيماً جديداً. ولكن هنالك بعض الباحثين يعطون للاقتباسات ارقاماً متسلسلة، إذ يبدأ الترقيم في الهامش من بداية البحث حتى نهايته، وقد يصل بالتسلسل من الواحد الى المئات. ومع ذلك فإن الطريقة الشائعة في ترقيم الاقتباسات هي ترقيم اقتباسات كل صفحة على حدة - اي الطريقة الاولى - وهي طريقة جيدة اذ يتعرف القارئ بسهولة على مرجع المعلومة. ومن الجدير بالذكر هنا انّه عادة يتم ترقيم صفحات الرسائل العلمية (ماجستير- دكتوراه) بأرقام متسلسلة تبدأ بـ (3, 2, 1...).

3- إذا كان هناك اكثر من مؤلف لمرجع واحد فيذكروا جميعا اذا كان عددهم ثلاثة، فإذا تجاوز ذلك يذكر اسم من اشتهرت صلته بالمرجع اكثر من غيره ويضاف الى اسمه كلمة ((وآخرون)). واذا كان المرجع مجهول المؤلف او مجهول الناشر او كليهما كُتب الآتي: (مجهول المؤلف او: م. م)، و(مجهول الناشر أو: م. ن)، و(مجهول المؤلف والناشر أو: م. م. ن). وإذا كان المرجع مترجم فيجب أن يُكتب اسم المؤلف الحقيقي، ثم اسم الكتاب، ثم اسم المترجم، ثم مكان النشر ثم الصفحة. اما اذا كان بلغة اجنبية فيكتب باللغة نفسها والطريقة نفسها.

4- وإذا كان المرجع يتكون من اكثر من جزء، يذكر رقم الجزء بعد اسم المرجع مباشرة، او مع الصفحة، وإذا كان المرجع له عدة طبعات فيذكر رقم الطبعة بعد ذكر اسم الكتاب، ورقم الجزء.

5- في حالة وجود جدول فتوضع الاشارة في حاشية ورقة الجدول نفسها.

6- وبما أن موضوع بحثنا هو لغة البحث العلمي واسلوبه فلا بد أن نذكر انّه يعرف عن العلم استعمال المختصرات؛ لذلك يتم الشيء نفسه مع البحث العلمي. والعرب تؤكد دائما مسألة الاختصار فهي صاحبة شعار ((خيرُ الكلامِ ماقلّ ودلّ))، ومعظم هذا الاختصار هنا يستعمل في الهوامش. فعند دراستنا لمناهج البحث في قسم اللغة العربية في كلية الاداب، جامعة بغداد، شدد الأساتذة على موضوع الاختصار، فمثلا -تذكر بعض كتب المناهج استعمال (ص ص)؛ لتبين انّ الباحث اقتبس من هذه الصفحة والصفحة التي تليها مباشرة، في حين اننا كنا – اقصد طلبة القسم – نكتفي ب (ص) واحدة، واحيانا كنا لا نكتبها فقط نذكر (المصدر نفسه، 54).

ومن الجدير بالذكر هنا انّ بعض اساتذة كلية العلوم السياسية لديهم اصرار عجيب على إبقاء (ص ص) في رسائل الطلبة على الرغم من قيام لجنة اللغة العربية في الكلية بحذف ذلك عند تقويم الرسائل، إلا اننا نقابل برفض شديد لذلك الحذف، مما يضطر الطالب الى ابقائها بعد ان يقع في حيرة من امره ما بين المشرف والمقوم اللغوي.

ويجب ملاحظة أن ذكر حرف (ج) دلالة على الجزء، و(ص) دلالة على الصفحة هي طريقة الباحثين المصريين، اما طريقة الباحثين العراقيين وعلى رأسهم الدكتور علي جواد الطاهر، فهي تقضي بحذف حرف (ج، ص) اذ ذكر ذلك في كتابه المنشور عام 1970م بقوله ((وليس مناسيا ان تكتب ج16، ص 25. كما اعتاد بعض المؤلفين لانّ الرمز 25: 16 او (25/16) عالمي وفيه ذكاء واقتصاد بالمكان والوقت، فليس معقولاً أن تكرر أنت (الآن) والمطبعة، (فيما بعد) كلمات كثيرة لا داعي لها))[1]، بل يذهب الدكتور (علي جواد الطاهر) الى أبعد من ذلك فيذكر في مسألة كتابة المعلومات الكاملة عن المؤلف والكتاب لاول مرة، انّه تكرار غير مفيد فيقول ((فليس معقولاً ان يذكر شيء منها لدى الهوامش وان كان بعضهم يرى ذكر هذه الاشياء لدى اول اشارة ترد. إلا انّ هذا الرأي لا داعي اليه

(1) د. علي جواد الطاهر: مصدر سابق، ص 98.

إذا نظمنا فهرست المصادر على الطريقة الدقيقة))[1]، واجـــدني اتفـــق مـــع رأي (الدكتور علي)، مع ملاحظة انّي اعتمدت طريقة ذكر (ج، ص) في هذا البحـــث لانّه تعليمي ولانّها السُنة المتبعة في كلية العلوم السياسية، إلا إنّني اقول لزملائـــي الاساتذة الافاضل، قبل طلبتي إنّ حذف (ج، ص) هو الاصح، لكن لابأس انّ اراد المشرف أو الطالب ذكرهما، على ان يُراعى أن تُكتب (ص) واحدة فقـــط فهـــي تُغني عن (ص) الثانية لاننا بذكر ص (53 – 54) هذا يعني اننـــا نقصـــد اقـــرأ الصفحتين (53 –54) وبمعنى انّ الكلام متصل غير منقطع، أما إذا ذكرنا ص (53) فهذا يعني اقرأ هذه الصفحة فقط، وإذا ذكرنا ص (59,57.54.53) فهذا يعني اقرا الصفحات (54.53...) واحيانا بعض الاساتذة يفضل حذف حتى كلمة (المصدر) للاختصار فيذكر فقط (نفسه) او (السابق). لكن جرت العادة على ذكر (المصدر نفسه) و(المصدر السابق) فعملية الاختصار هنـــا ضـــرورية ومفيـــدة وعمليـــة، فـــ ((الكلام كالدواء قليله ينفع، وكثيره قاتل))[2].

المطلب الثالث: إعداد قائمة المصادر والمراجع:

مما لا شك فيه انّ إعداد قائمة المصادر تربك الطالب المبتدئ، شأنها في ذلك شأن كل شيء جديد لا يعرفه الباحث؛ لذلك يستعين بآراء زملائه، أو بســؤال بعض الاساتذة، إلا انّه يقع في مشكلة اكبر من عدم معرفة إعداد القائمة، إلا وهي كثرة الاراء واختلافها وتناقضتها؛ مما يسبب له التشويش والخلط، ولا سيما انّـــه يجد اساتذته متباينين في هذا الامر، بل ويصل هذا التباين الى يوم المناقشة، فحـــتى اعضاء لجنة المناقشة لديهم اراء متضاربة بخصوص العديد من الامور المتعلقة بتثبيت المصادر، مما ينعكس اثره على الطالب المناقش وغير المناقش، إذ قد يغير من القائمة التي اعدها، وربما كانت صحيحة، إلا انّه يفعل ذلك استجابة لطلـــب الاســـتاذ المناقش، أما الطالب غير المناقش فهو يتابع ما يجري في المناقشة، وقد يغير من قائمة مصادره اعتماداً على ما رآه في مناقشة زميله تأثرا برأي الاستاذ المناقش؛ لـــذلك

(1) د. علي جواد الطاهر: مصدر سابق، ص 100.

(2) الشيخ حسين البلغي البحراني: مصدر سابق، ص 308.

سأذكر طريقتين لكتابة المصادر سواء أكان ذلك في قائمة المصادر او الهوامش، وللطالب حرية اختيار الطريقة، إلا انّه يجب عليه الالتزام بالطريقة التي يختارها من بداية الرسالة الى نهايتها، بمعنى انّه لا يغير من طريقة الى اخرى في الرسالة نفسها، وإنما يعتمد طريقة واحدة فقط.

الطريقة الاولى:

هي البدء بالمؤلف وهنا يجب الانتباه الى ان بعض الباحثين يفضل كتابة اسم المؤلف الاول (محمد، وعلي، واحمد)، وبعضهم يتبع اسلوب تثبيت المراجع بدءا باللقب (الربيعي، والخفاجي، والدليمي) وبعد ذلك يذكر الاسم الاول. على الباحث انّ يختار إيهما يفضل ويلتزم بتطبيق ذلك برسالته.

الطريقة الثانية:

هي البدء باسم الكتاب ثم ذكر اسم المؤلف، وحجة من يفضل هذه الطريقة، هي إن أسماء الكتب أشهر من أسماء أصحابها، وانّ الإشارة إلى الكتاب أدل من الإشارة إلى المؤلف.

قد يكون هذا الرأي مقبولاً إلا أن ترتيب القائمة على أسماء المؤلفين (أو ما اشتهروا به) أفضل[1]، ولكن ليس خطأ اعتماد هذه الطريقة. علماً إن أسلوب البدء باللقب أو اسم العائلة هو المتبع في المكتبة. أما إذا كان الكتاب مجهول المؤلف، ادرجناه في حرف الميم. ولكن إذا كان لديك أكثر من كتاب مجهول فإن هذه الطريقة لا تنفع؛ لذا يفضل أن تكتب اسم الكتاب نفسه بمعنى أن تدرج اسمه في سلسلة المصادر كأنه اسم المؤلف ويجب ترتيب المصادر والمراجع على وفق الحروف العربية ألف باء تاء... الخ. ويتم تصنيف هذه القائمة إلى كتب، ورسائل واطاريح، ومجلات، ومواقع انترنت، وبعض الباحثين يقوم بإعداد قائمة أبجدية موحدة للمصادر والمراجع من دون ذكر الكتب والدوريات والمعاجم... الخ. إلا انّ الطريقة الأولى أفضل أي تصنيف القائمة إلى كتب، ورسائل.... أما طريقة كتابة المصادر في القائمة

---

(1) ينظر: د. علي جواد الطاهر: مصدر سابق، ص 124.

فهي كالآتي: نكتب اسم المؤلف ثم بعده نقطة واحدة أو نقطتين، ثم نضع اسم الكتاب كاملا منتهيا بفاصلة، ثم اسم المحقق (إن وجد)، ثم فاصلة، بعد ذلك نذكر الناشر، ثم مكان الطبع، يليه اسم المطبعة، والسلسلة وتأريخ الطبع مختوما بنقطة.

ملاحظات عامة عن:

أولاً- المقدمة:

إنّ مقدمة الرسالة أو الكتاب هي آخر ما يكتبه الباحث بشكل نهائي، ويُفضل أنّ تكون موجزة لا تزيد المساحة التي تستغرقها على خمس صفحات للبحث الذي يبلغ (200–300) صفحة، وعلى الباحث أن ينتبه عند كتابته للمقدمة، فهي مفتاح رسالته وقد تعطي انطباعاً اولياً عن اسلوبه، وطريقة كتابته، وعليه يجب أن يذكر فيها مكان وزمان بحثه ومادته ولكن باختصار، ويتكلم عن الخطة التي بُنيت على اساسها الرسالة، ويبين اسباب اختياره للموضوع. ولا بأس أن يذكر في المقدمة الشكر للذين اعانوه على انجاز رسالته. ومن الممكن أنّ يكون البحث مرة بظروف صعبة يمكن ان يشير اليها الباحث لكن باختصار.

ثانيا- التمهيد:

في العادة كل موضوع نريد أن نتكلم عنه نمهد له، وكذلك الامر مع كتابة البحوث والرسائل، فلا بد قبل أن تدخل صميم البحث، أن تمهد للقارئ الفكرة التي تريد أن تبحثها أو تناقشها، بانّ تعطي مثلاً نبذة مختصرة عن العصر أو الزمن الذي وقعت فيه احداث موضوعك، ناهيك عن انّ هذا التمهيد يجنبك ان تقطع سلسلة البحث بوقفات وشروحات أنت في غنى عنها بذكرك لها في التمهيد، ومن ثم تأتي افكارك متسلسلة وغير منقطعة وواضحة.

ثالثا- صميم المادة:

تكلمنا عن كيفية كتابة متن البحث، وطرائق الهوامش والمصادر وغيرها، بقي أن نذكر هنا بعض الامور المتعلقة بشكل الرسالة، اي إذا كنت قد وزعت بحثك

على فصول. فأكتب: الفصل الاول ويكون بصفحة كاملة وتكتبه بحجم كبير، وتكتب تحت الفصل عنوان المادة التي سيحتويها. تبدأ الفقرة الاولى تارك بياضا قليلا (في حدود السنتمتر) من اول السطر، وتكتب على وجه واحد من الورقة. بعد ذلك تترك سطرا (او اكثر) بعد كل فقرة.

وهكذا بقية الفصول. أما ارقام صفحات الرسالة فتكتب في اعلى الصفحة، او تكتب في اسفل الصفحة (وسطها عادة)، أما الصفحات التي يكتب عليها الفصل الاول، او المقدمة او التمهيد، او الخاتمة فتترك من دون ترقيم.

رابعاً- الخاتمة:

لكل بداية نهاية ولكل مقدمة خاتمة، ويستحسن الاّ تطول؛ لانّ طولها يضيع الفائدة التي وحُدت من اجلها، الا وهي خلاصة البحث إذ يثبت في ذهن القارئ النقاط الاساسية والرئيسة التي توصل اليها البحث، ومنها تخرج الاستنتاجات والتوصيات التي من الممكن ان تكون بداية لدراسة أخرى أو بحث جديد.

خاتمة الكتاب

بعد أن انتهينا من إنجاز هذا الكتاب نأمل أن يكون بمثابة إطار مرجعي لطلبتنا الأعزاء وزملائنا الباحثين، لعله يحقق الحد الأدنى المطلوب والذي يمكن اعتماده في إعداد بحوثهم ودراساتهم، وعلى ذلك يمكن أن يسهم هذا الكتاب في بناء رؤية موحدة في هذا الإطار تجنبنا حالة التشتت بين الآراء المتعددة والمتناقضة أحياناً، والأهم أن يكون هناك أصول وقواعد نحتج بها.

المصادر

القرآن الكريم

القسم الأول: المصادر باللغة العربية:

أولا- التفاسير والمعاجم والدساتير والموسوعات:

1. الطباطبائي: مختصر تفسير الميزان، إعداد كمال مصطفى شاكر، النجف، منشورات العطار الثقافية، دار الزهراء، د. ت.
2. المحلي والسيوطي: تفسير الجلالين، المنصورة/مصر، دار الغد الجديد، ط1 1423 هـ- 2002م.
3. ابن منظور: لسان العرب، بيروت، دار صادر، د. ت.
4. د. خضر موسى محمد حمود: معجم الأخطاء الشائعة، بيروت، عالم الكتب، ط1، 1426هـ 2005م.
5. الدستور العراقي لعام 2005 المنشور في جريدة الوقائع العراقية بالعدد 4012 الصادر في 2005/12/28.
6. موسوعة لالاند الفلسفية، المجلد الأول، ترجمة: خليل أحمد خليل، منشورات عويدات، بيروت/باريس، ط1، 2001.

ثانياً-الكتب العربية والمعربة:

1. د. إبراهيم البيومي غانم: مناهج البحث وأصول التحليل في العلوم الاجتماعية، القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، ط1، 2008.
2. د. أبو طالب محمد سعيد: علم مناهج البحث، جامعة بغداد، ج 1، د. ت.

3. د. احمد حافظ وآخرون: دليل الباحث، الرياض، دار المريخ، 1988.
4. د. أحمد عبد المنعم حسين: أصول البحث العلمي، الجزء الأول، القاهرة، المكتبة الأكاديمية، ط1، 1996.
5. د. أحمد عبد المنعم حسن: المنهج العلمي وأساليب كتابة البحوث والرسائل العلمية، الناشر المكتبة الأكاديمية، ط1، 1996.
6. آرثر ميللر: مسرحية (ساحرات سالم)، إعداد مارسيل إيمي، ترجمة د. رفيق الصبان، منشورات المكتب التجاري، بيروت/لبنان، د. ت.
7. د. إسماعيل صبري مقلد: العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الأصول والنظريات، مطبوعات جامعة الكويت، 1971.
8. البخاري: صحيح البخاري، بيروت، دار صادر، كتاب الأدب، د. ت.
9. برتراند بادي وغي هيرمت: السياسة المقارنة، ترجمة: عز الدين الخطابي، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط1، 2013.
10. جابريل إيه. ألموند وجي. بنجهام باويل الابن: السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر، نظرة عالمية، ترجمة: هشام عبدالله، مراجعة: سمير نصار، الأردن، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، 1997.
11. جان بيار فرانيير: كيف تنجح في كتابة بحثك، ترجمة: هيثم اللمع، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط2، 1994.
12. د. حامد عبدالماجد: مقدمة في منهجية دراسة وطرق بحث الظواهر السياسية، بغداد، مكتبة السنهوري، 2000.
13. الشيخ حسين البلغي البحراني: (5555)، حكمة للإمام علي (عليه السلام)، بيروت – لبنان، الأميرة للطباعة والنشر، ط1، 1426هـ/2005.
14. د. حورية توفيق مجاهد: الفكر السياسي من أفلاطون إلى محمد عبده، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ط3، 1993.
15. دليل كتابة البحث القانوني: كلية الحقوق، جامعة فيلاديفيا، 2004-2005.

16. د. صالح عباس الطائي: المدخل إلى السياسة الخارجية، دراسة في السلوك السياسي الخارجي، بغداد، مطبعة الكتاب، ط1، 2014.
17. د. طه حميد العنبكي، النظم السياسية والدستورية المعاصرة أسبسها وتطبيقاتها، مركز حمورابي للبحوث والدراسات للاستراتيجية، بيروت، دار المحجة البيضاء للنشر والتوزيع، ط1، 2013.
18. د. عاطف علبي: المنهج المقارن مع دراسات تطبيقية، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ط1، 2006.
19. عثمان حمادي: حقيقة الفشل الأمريكي في العراق، بغداد، دار الكتاب العربي، ط1، 2010.
20. عبدالرحمن بدوي: مناهج البحث العلمي، الكويت، وكالة المطبوعات، 1977.
21. د. عبدالرضا الطعان ود. صادق الأسود: مدخل إلى علم السياسة، مطابع جامعة الموصل، 1980.
22. عبد القادر حسن أمين وآخرون، اللغة العربية لأقسام غير الاختصاص، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد، ط2 2000.
23. عبدالقاهر الجرجاني: دلائل الأعجاز، قرأه وعلق عليه أبو فهر محمود محمد شاكر، جدة، دار المدن، د. ت.
24. د. عبدالله محمد الشريف: مناهج البحث العلمي: دليل الطالب في كتابة الأبحاث والرسائل العلمية، الإسكندرية، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 1996.
25. عبد الوهاب بن إبراهيم أبو سليمان: كتابة البحث العلمي: صياغة جديدة، جدة، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط 6، 1996.
26. د. علي جواد الطاهر: منهج البحث الأدبي. ساعدت جامعة بغداد على نشر، بغداد مطبعة العاني، 1970.
27. د. فاطمة عوض صابر ود. ميرفت علي خفاجة: أسس ومبادئ البحث العلمي، القاهرة، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، ط1، 2002.

28. د. فاضل السامرائي، الجملة العربية والمعنى، عمان/الأردن، دار الفكر، ط1 ه2007/1428م.
29. د. فاضل السامرائي، معاني النحو، عمان، دار الفكر، ط2، 1423ه/2003..
30. فان دالين. ب. ديو بولد: مناهج البحث في التربية وعلم النفس، ترجمة محمد نبيل واخرون، مكتبة الانجلو المصرية، 1977.
31. د. فيليب اسكاروس ود. عصام قمر: مذهب جديد في السياسة والتربية، المنصورة، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، ط1، 2009.
32. كارل بوبر: منطق البحث العلمي، ترجمة: د. محمد عبدالبغدادي، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2006.
33. كارل دويتش، تحليل العلاقات الدولية، ترجمة: شعبان محمد محمود شعبان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1983.
34. د. كامل القيم: مناهج وأساليب كتابة البحث العلمي في الدراسات الإنسانية، مركز حمورآبي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، بيروت، توزيع بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، 2012.
35. د. كمال المنوفي: نظريات النظم السياسية، الكويت، وكالة المطبوعات، ط1، 1985،
36. ماثيو جيدير: منهجية البحث، ترجمة: ملكة أبيض، سوريا، منشورات وزارة الثقافة، 2004.
37. د. محمد عبيدات وآخرون: منهجية البحث العلمي: القواعد والمراحل والتطبيقات، عمان، دار وائل للنشر، 1999.
38. د. محمد الصاوي محمد مبارك: البحث العلمي: أسسه وطرق كتابته، القاهرة، المكتبة الأكاديمية، 1992.
39. الشيخ محمد عبده: نهج البلاغة، دار الكتب العلمية، بيروت -لبنان، ج4، ط1 2007.
40. د. مصطفى جواد، قل ولا تقل، ج الأول والثاني، د. ت.

41. د. مروان عبد المجيد إبراهيم: أسس البحث العلمي في كتابة الرسائل الجامعية، مؤسسة الوراق، 2000.
42. د. مولود زايد الطبيب: علم الاجتماع السياسي، الزاوية (ليبيا)، منشورات جامعة السابع من إبريل، ط1، 2007.

القسم الثاني: المصادر باللغة الأجنبية:

First-Books:

1) Alan R. Ball; Modern Political And Government, London, The Macmillan, Press, 1978.
2) Allan Lorson: Comparative Politics Analysis, (Chieago; Nelson Hall, 1980).
3) Bernard Susser; Approaches to the Study of Politics, Macmillan Publishing Company, 1992.
4) Daniele Caramani: Comparative Politics, Oxford University Press. 2007.
5) Dean G. Pruitt & Richard C. Snyder; Theory & Research on the causes of war (Englewood Cliffs, N. J; Prentice-Hall. 1969).
6) Gabriel A. Almond & athors; European politics Today, Pearson; 4 edition, 2009.
7) Samuel Huntington: Political Order in changing Societies, (New Haven: Yale University Press, 1966).
8) Suzanne jeans; World Politics in 21 Century (Traci Mueller, Houghton Mifflin Harcourt Publishing Company, Boston, U. S, A).
9) -Taylor & Francis Inc; Researching Education from the Inside: Investigations from Within, pat sikes & Anthony potts, New York, 2008.

Second-Ofline;

http://www.irakna.com/2014/08/29